73 سلسلة محاضرات الإمارات

ملامح الدبلوماسية والسياسة الدفاعية لدولة الإمارات العربية المتحدة

د. وليم رو



مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

بسم الله الرحمن الرحيم

تأسس مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية في 14 آذار/ مارس 1994 ، كمؤسسة مستقلة تهتم بالبحوث والدراسات العلمية للقضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية، المتعلقة بدولة الإمارات العربية المتحدة ومنطقة الخليج العربي على وجه التحديد، والعالم العربي والقضايا الدولية المعاصرة عموماً.

من هذا المنطلق يقوم المركز بإصدار «**سلسلة محاضرات الإمارات**» التي تتناول المحاضرات، والندوات، وورش العمل المتخصصة التي يعقدها المركز ضمن سلسلة الفعاليات العلمية التي ينظمها على مدار العام، ويدعو إليها كبار الباحثين والأكاديميين والخبراء؛ بهدف الاستفادة من خبراتهم، والاطلاع على تحليلاتهم الموضوعية المتضمنة دراسة قضايا الساعة ومعالجتها. وتهدف هذه السلسلة إلى تعميم الفائدة، وإثراء الحوار البنَّاء والبحث الجاد، والارتقاء بالقارئ المهتم أينما كان.

إهداء 2005

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

الإمارات العربية المتحدة

سلسلة محاضرات الإمارات

ـ 73 ـ

ملامح الدبلوماسية والسياسة الدفاعية لدولة الإمارات العربية المتحدة

د. وليم رو



تصدر عن

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

محتوى الدراسة لا يعبِّر بالضرورة عن وجهة نظر المركز

الطبعة الأولى 2003
ISSN 1682-122X
ISBN 9948-00-511-2

توجه المراسلات إلى رئيسة التحرير على العنوان التالي:
سلسلة محاضرات الإمارات - مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية
ص. ب: 4567
أبوظبي - دولة الإمارات العربية المتحدة

هاتف: 6423776 - 9712 +
فاكس: 6428844 - 9712 +

Website: http://www.ecssr.ac.ae
http://www.ecssr.com
e-mail: pubdis@ecssr.ac.ae
pubdis@ecssr.com

مقدمة

الدبلوماسية هي ممارسة السياسة الخارجية في التعامل مع الدول والمنظمات والأفراد الآخرين بهدف تحقيق القدر الأقصى من رفاهية الدولة وأمنها والحفاظ على قوتها وصون استقلالها. أما السياسة الدفاعية فهي توأم الدبلوماسية وتسعى إلى تحقيق الأهداف نفسها التي تعمل السياسة الخارجية على بلوغها ولكن بوسائل مختلفة. وتهدف هذه الدراسة إلى التعرف على ملامح الدبلوماسية والسياسة الدفاعية لدولة الإمارات العربية المتحدة.

يمكن فهم السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة، كما في حالة أي دولة أخرى، على أساس أنها مستمدة من ثلاث ركائز أساسية؛ هي أوضاعها الإيجابية، والفلسفة والتوجه اللذان تنتهجهما القيادة التي تحدد بدورها الأولويات وتختار ما يلائمها من بين أهداف متعارضة، بالإضافة إلى الجوانب المتعلقة بالبيئتين الإقليمية والدولية والتي تعتبرها القيادة ذات أهمية بالنسبة للدولة.

الأوضاع الإيجابية

هنالك خمس ركائز للأوضاع الإيجابية التي تؤثر في السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة على المدى البعيد. أولها أنها تمتلك ثروة نفطية كبيرة قابلة للاستخراج بتكلفة منخفضة؛ ففي عام 2002 أصبحت تملك ما يقارب 100 مليار برميل من الاحتياطيات المؤكدة من النفط الخام، وتنتج أكثر من مليوني برميل يومياً، وتعتبر من أكبر المصدرين للنفط في العالم، كما أنها تمتلك كميات ضخمة من الغاز الطبيعي. ومكنتها هذه الموارد من الاضطلاع بدور مهم في التجارة الدولية والتمويل، كما أتاحت

لها المساهمة في برامج المساعدات الخارجية. ثانياً، تحتل دولة الإمارات العربية المتحدة موقعاً جغرافياً مهماً من الناحية الاستراتيجية؛ إذ إن حدودها تطل على كل من الخليج العربي والمحيط الهندي المتاخم لمضيق هرمز. وقد أتاح هذا الموقع لدولة الإمارات العربية المتحدة أن تصبح مركزاً مهماً في التجارة الدولية وأن تكون طرفاً رئيسياً في الاعتبارات الاستراتيجية الإقليمية. ثالثاً، إن دولة الإمارات العربية المتحدة تتسم بمحدودية سكانها من المواطنين مقارنة بحجم مواردها الطبيعية. رابعاً، كان طبيعياً أن تؤثر حقيقة كون أغلبية سكانها من العرب والمسلمين في صورتها الذاتية وسياستها الخارجية، من حيث إن شعبها يميل إلى الترابط الوثيق مع أشقائه العرب والمسلمين. وخامساً، إن الصلات القبلية والتاريخية بين شعب دولة الإمارات العربية المتحدة وشعوب الدول الصغيرة الأخرى في الخليج العربي وقربها من هذه الدول تعد من أهم العوامل التي شجعتها على التطلع إلى هذه الدول من أجل الانضمام إليها والتعاون معها.

إن ثروة دولة الإمارات العربية المتحدة وموقعها جعلاها أيضاً هدفاً لأطماع الدول الأخرى، الأمر الذي استوجب جهداً دبلوماسياً دؤوباً للتعامل مع هذا الوضع. بالإضافة إلى ذلك، نجد أن القرار الذي اتخذته حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة بالشروع في التنمية الاقتصادية السريعة وتعزيزها قد اقتضى، نظراً لمحدودية عدد سكانها، استيراد أعداد كبيرة من العمال الأجانب. وفي الحقيقة، بحلول عام 2000 شكل العمال الأجانب أكثر من 80٪ من السكان المقيمين، وهي على الأرجح أعلى نسبة من نوعها في أي مكان من العالم؛ وبالتالي فقد تطلب هذا الوضع من الحكومة أن تولي اهتماماً أكبر بالقضايا الأمنية وأن تواجه قضايا السياسة المتعلقة بتحديد الأشخاص الذين يمكن أن يصبحوا مواطنين بالتجنس.

أسلوب القيادة

الأساس الثاني الذي ترتكز عليه السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة، والذي يتعلق بالقيادة، ظل إلى حد كبير ضمن مسؤولية صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان وذلك منذ إنشاء دولة الإمارات العربية المتحدة عام 1971. ولأن سموه رئيس لدولة الإمارات العربية المتحدة منذ إعلان قيام دولة الاتحاد فقد ظل يملك السلطة العليا بموجب أحكام الدستور فيما يختص بإدارة الشؤون الخارجية والسياسة الدفاعية للدولة. وعلاوة على ذلك، وبحكم قوة شخصيته ودوره القيادي المقبول على الصعيد القومي أصبح صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان ممسكاً بزمام صناعة القرار في هذه المجالات. وقد انتخبه المجلس الأعلى للاتحاد في دولة الإمارات العربية المتحدة رئيساً للدولة عام 1971، ثم جدد انتخابه في كل مرة انتهت فيها فترة رئاسته وهي خمس سنوات في الأعوام 1976 و1981 و1986 و1991 و1996 و2001، مما منحه تفويضاً فريداً في إدارة الشؤون السيادية لدولة الإمارات العربية المتحدة.

لقد توسعت حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة خلال العقد الأول بعد الاستقلال بسرعة كبيرة، ولكن وزارة الخارجية ظلت صغيرة نسبياً حيث إنها كانت تضم 1٪ فقط من موظفي الحكومة الاتحادية.[1] وظلت القرارات الرئيسية المتعلقة بالسياسة الخارجية من صلاحيات رئيس الدولة.

يتسم أسلوب الشيخ زايد في القيادة بعدة خصائص. فقد ظل من حيث الجوهر شخصية محافظة ومتريثة، وهو لا يتصرف بتسرع أو تهور، بل يفضل أن يأخذ وقته ليفكر بكل تروٍّ ويدرس كل خياراته باهتمام فائق، على الرغم من أنه يستطيع اتخاذ قرارات حاسمة وبشكل سريع عند

الضرورة. وهو يفضل الوفاق والتسوية السلمية للنزاعات متى ما كان ذلك ممكناً. وعلاوة على ذلك، فهو يضع قيمة كبيرة للعلاقات الودية مع الدول الأخرى، وبخاصة دول الجوار حتى إنه يصل إلى حد التفكير في إقامة تحالفات رسمية مع البعض منها.[2]

ويعكس تصريح للشيخ زايد قبيل إعلان الاستقلال، عندما كان يلح في الدعوة إلى إنشاء الاتحاد، نظرته العامة تجاه وحدة الكيانات المتشابهة إذ يقول: «يتهمني الناس بأنني وحدوي، طبعاً أنا وحدوي، [لكنني] أرغب بالوحدة.. عندما تجتمع حفنة من الرجال، يتبادلون الرأي ويتوصلون بقناعة تامة إلى أن الوحدة هي أمر لصالحهم. أنا لا أفرض الوحدة على أحد، هذا استبداد... إن التجزئة ليست من طبيعة شعبنا... فالحدود لم تكن تمثل شيئاً أمام شعبنا الذي كان يتنقل في أربعة أركان وطننا دون أن يسأل هذه الأرض لمن تنتمي؟».[3]

يفضل الشيخ زايد الوفاق والمصالحة على استخدام القوة ويميل إلى الحوار بدلاً من المواجهة، على الرغم من أنه يملك القدرة على أن يكون حازماً عند الحاجة.[4] وهو يحرص على مساعدة الآخرين في تسوية نزاعاتهم، ومنذ أيامه الأولى كممثل للحاكم في العين لاحظ العديدون مهاراته المميزة في التوسط بين الفرقاء.[5] وبعد الاستقلال بوقت قصير، في شباط/ فبراير 1972 أبلغ الشيخ زايد المجلس الوطني الاتحادي بأن سياسته الخارجية تقوم على «توثيق أواصر الصداقة والتعاون مع جميع الدول والشعوب على أساس مبادئ ميثاق الأمم المتحدة والأخلاق المثلى الدولية».[6] وهو يشجع التسامح والاحترام المتبادل بين الشعوب ذات الخلفيات الاجتماعية والثقافية المختلفة، بمن في ذلك الوافدون العاملون

في دولة الإمارات العربية المتحدة، ويثمن علاقات التداخل والتفاعل الشخصي وعلى استعداد دائم لأن يعطي بسخاء من موارد بلده المالية بهدف دعم دبلوماسية بلاده واهتمامه الإنساني بالشعوب الأخرى في الخارج.

البيئة المؤثرة

العنصر الثالث الذي يؤثر في السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة منذ إنشاء الدولة هما الوضعان الإقليمي والدولي اللذان شكلا تحدياً للشيخ زايد وأتاحا له فرصاً لخدمة أهداف دولته. وبما أن البيئة الدولية قد ظلت تشهد تغيراً منذ تأسيس دولة الإمارات العربية المتحدة وحتى الآن، فمن المهم أن نتفكر في السياق السائد في التوقيت المعين الذي اتخذ فيه الشيخ زايد كل قرار خاص بالسياسة الخارجية على حدة. وغالباً ما يتطلب وضع السياسة الخارجية وتنفيذ العمل الدبلوماسي الذي يدعمها انتقاء خيارات؛ وذلك لأن أهداف أي دولة قد تتعارض في بعض الأحيان فيما بينها، فالظروف قد تقنع صانعي السياسات بأن هدفاً أو معتقداً معيناً كان يعتبر مهماً في الماضي يجب أن يُنحى جانباً، على الأقل مؤقتاً، بغرض تحقيق أهداف أخرى أكثر إلحاحاً. إن الأصدقاء قد يتحولون إلى خصوم وبالعكس، حيث تبرز القضايا التي تغير تقييم القيادة للتهديدات والفرص. وبناء عليه، فإننا سنستعرض في الأجزاء التالية من هذه الدراسة التطورات الإقليمية والدولية الرئيسية التي أثرت في دولة الإمارات العربية المتحدة، ومن ثم نطرح تقويماً لمسيرة الدبلوماسية الإماراتية في التعامل مع الظروف السائدة.

المبادئ الأساسية للسياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة

أدلى صاحب السمو الشيخ زايد في خطابه الذي ألقاه في كانون الأول/ ديسمبر 1972 بمناسبة الذكرى الأولى لتأسيس دولة الإمارات العربية المتحدة ببيان بليغ عن أهداف السياسة الخارجية لبلاده؛ وهي الأهداف التي ظلت تمثل المرتكزات العامة لدبلوماسيته خلال ثلاثة عقود منذ إنشاء الدولة، حيث قال: «لقد كانت أهداف سياستنا الخارجية تتحرك في أربعة اتجاهات، أولاً: حل الخلافات بين دولة الإمارات العربية المتحدة والدول المجاورة بالطرق السلمية، ثانياً: توسيع قاعدة الاتحاد وذلك بترك الباب مفتوحاً أمام دول المنطقة التي تريد الانضمام إليه، ثالثاً: دعم القضايا العربية والتنسيق مع الدول العربية الشقيقة في السياسة الخارجية والاقتصادية وفي كل المجالات، رابعاً: الانفتاح على العالم ومشاركة جميع الدول في المجالات الدولية والالتزام بميثاق الأمم المتحدة. وستظل سياسة دولتنا تجاه العالم الإسلامي مشاركة فعالة في كل ما يرفع من شأن الإسلام والمسلمين».[7]

اعتاد الشيخ زايد تكرار هذه النقاط الأربع في أغلب الأحيان؛ ومن ذلك مثلاً إشارته في تشرين الثاني/ نوفمبر 1973، إلى الوحدة التاريخية والطبيعية للدول العربية في الخليج، وحديثه عن المصلحة القومية للأمة العربية وتدعيم الروابط الأخوية مع العالم الإسلامي وتعزيز السلام العالمي والصداقة والتعاون مع الدول والشعوب كافة.[8]

يُولي هذا الخطاب أولوية قصوى للعلاقات الجيدة مع دول الجوار؛ نظراً لصغر الدولة من حيث المساحة الجغرافية وعدد السكان وحجم قوتها

العسكرية، أما أولوياتها التي تأتي في المرتبتين الثانية والثالثة فهي علاقاتها بالعالمين العربي والإسلامي؛ لأن أغلب سكان دولة الإمارات العربية المتحدة من العرب والمسلمين. إن دولة الإمارات العربية المتحدة تعطي أولوية قصوى للاهتمام بالمناطق القريبة منها، وبناء عليه فقد كان من الطبيعي بالنسبة لها كدولة صغيرة الحجم، أن تعطي أولوية اهتمامها لجيرانها المباشرين، ويلي ذلك الاهتمام بالانتماءات الأخرى في الجهد المبذول لتوسيع الدوائر المتحدة المركز. ومع ذلك، كان لا بد لدولة الإمارات العربية المتحدة من أن تهتم أيضاً بالأسرة الدولية الأشمل؛ وذلك لاحتمال تعرضها للأخطار الناجمة عن التأثيرات الضارة من الدول الأخرى، وفي المقابل يمكنها الاستفادة بأساليب عديدة من التعاون الأشمل.

سار صاحب السمو الشيخ زايد على هدي هذه المبادئ الأربعة من بدايات إنشاء دولة الإمارات العربية المتحدة وحتى اليوم؛ وهي الاحتفاظ بعلاقات جيدة مع الجيران في الخليج العربي، والالتزام بالانتماء العربي، والتضامن الإسلامي، والتعاون المثمر مع بقية دول العالم. وتم تجسيد هذه المبادئ في الخطوات الرسمية الأولى التي اتخذتها دولة الإمارات العربية المتحدة الفتية في سنواتها الأولى. وينص دستور دولة الإمارات العربية المتحدة، الذي تم اعتماده عام 1971 على أن الاتحاد - الإمارات العربية المتحدة - «جزء من الوطن العربي الكبير، تربطه به روابط الدين واللغة والتاريخ والمصير المشترك. وشعب الاتحاد شعب واحد وهو جزء من الأمة العربية».[9] كما ينص الدستور على أن «الإسلام هو الدين الرسمي للاتحاد» وأن تستهدف سياسة الاتحاد الخارجية نصرة القضايا والمصالح العربية والإسلامية.[10] وسارعت دولة الإمارات العربية المتحدة إلى الانضمام للمؤسسات العربية والإسلامية والمنظمات الدولية. وبذلك عبرت عن

سياستها الخارجية، بينما ساعدت على ترسيخ شرعية الدولة الوليدة. وقد تقدمت دولة الإمارات العربية المتحدة في 4 كانون الأول/ ديسمبر 1971 بطلب الانضمام إلى جامعة الدول العربية وتم قبولها بعد يومين من ذلك. ثم انضمت إلى الأمم المتحدة في 9 كانون الأول/ ديسمبر 1971، وفي آذار/ مارس 1972 انضمت إلى منظمة المؤتمر الإسلامي وأصبحت واحدة من الأعضاء الثلاثين المؤسسين لها.[11]

وفي الوقت نفسه، سعت دولة الإمارات العربية المتحدة إلى نيل الاعتراف الرسمي بها من الدول المختلفة، وفي أقل من عام كانت 15 دولة، معظمها من العالم العربي ومن الدول الغربية، قد فتحت سفارات لها في أبوظبي.[12] واعتباراً من آذار/ مارس 1972 بدأ صاحب السمو الشيخ زايد إرسال سفراء دولة الإمارات العربية المتحدة إلى الدول الأجنبية، وفي خطوة مهمة تم إرسال أول ثلاثة سفراء إلى كل من مصر ولبنان والأمم المتحدة.[13]

يُظهر الاستعراض التالي لمسيرة الدبلوماسية الإماراتية خلال تاريخها المستمر عبر 30 عاماً الكيفية التي طبق بها الشيخ زايد تلك المبادئ العامة التي أشرنا إليها سابقاً، وكيفية تعامله مع القضايا الكبرى التي واجهت بلاده في معترك الشؤون الخارجية عند بروزها.

ويمكن تقسيم تاريخ دبلوماسية دولة الإمارات العربية المتحدة إلى ثلاث فترات بارزة: 1971-1979، و1979-1989، والفترة من عام 1990 وما بعدها. وقد اتسمت كل فترة من هذه الفترات بظروف خارجية مختلفة ومجموعة متنوعة من المشكلات التي فرضت على الشيخ زايد أن يواجهها، فقد تمكن خلال فترة السبعينيات من حل قضايا السياسة الخارجية

الرئيسية مع جيرانه بنجاح تام، وبدأ يؤدي دوراً فاعلاً في الشؤون الإقليمية العربية، وبخاصة في المقاطعة النفطية [من الدول العربية المصدرة للنفط لكل من الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية المستوردة له التي ساندت إسرائيل في حرب تشرين الأول/ أكتوبر 1973] التي استمرت خلال عامي 1973 ـ 1974؛ ثم رد فعله تجاه اتفاقية السلام الموقعة بين مصر وإسرائيل. وفي فترة الثمانينيات، كان على الشيخ زايد أن يتعامل مع أزمات متعددة ناتجة عن الثورة الإيرانية والحرب الإيرانية ـ العراقية والنشاط المتزايد للقوى العظمى في المنطقة. وفي التسعينيات، تمكن الشيخ زايد من معالجة المصاعب ذات الصلة بأزمات طرفها العراق وإيران، وهما أقوى دولتين جارتين في الخليج العربي. بيد أن نشاط دبلوماسية دولة الإمارات العربية المتحدة امتد إلى منطقة الشرق الأوسط الأوسع وما وراءها.

دبلوماسية دولة الإمارات العربية المتحدة خلال العقد الأول: 1971 - 1979

ترسيخ علاقات جوار جيدة

إذا تأملنا من منظور ثلاثة عقود لاحقة [لإنشاء الدولة] سنجد تناسياً في بعض الأحيان لحقيقة أن الشيخ زايد قد واجه من البداية في عام 1971 مجموعة مثبطة من تحديات السياسة الخارجية. فقد كانت إيران، الجار المباشر لدولة الإمارات العربية المتحدة من جهة الشمال، دولة كبيرة وقوية واحتلت جزراً في الخليج العربي تعود ملكيتها إلى دولة الإمارات العربية المتحدة وهي طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبوموسى. أما المملكة العربية السعودية، المتاخمة على الحدود الجنوبية والقريبة، فقد رفضت الاعتراف

بدولة الإمارات العربية المتحدة المستقلة حديثاً بسبب نزاع حدودي. وكانت سلطنة عُمان، المتاخمة على الحدود الشرقية، تخوض حرباً صعبة ضد تمرد في إقليم ظفار التابع لها والذي كان يلقى الدعم من الاتحاد السوفيتي السابق. أما العراق، الذي يقع في الجوار على الطرف الأعلى من الخليج العربي، فقد كان تحت سيطرة نظام ثوري يقوده حزب البعث العربي، وكان معادياً للغرب ومتحالفاً مع الاتحاد السوفيتي السابق، الأمر الذي جعله متشككاً تجاه الأنظمة الملكية العربية المحافظة، مثل دولة الإمارات العربية المتحدة، والتي كانت ترفض آنذاك أي شيء له علاقة بالاتحاد السوفيتي السابق.

أدرك صاحب السمو الشيخ زايد أن من الصعب على دولة الإمارات العربية المتحدة مواجهة هذه الأخطار المتعددة بمفردها؛ وذلك لأنها دولة صغيرة من حيث المساحة وعدد السكان بالمقارنة مع الدول الأخرى في المنطقة، فضلاً عن أنها لم تكن تملك الوسائل الكافية لحماية نفسها. وكان للدولة الوليدة عدد محدود من الأصدقاء الذين قد يستطيعون أو ربما يرغبون حقاً في الوقوف إلى جانبها ومساعدتها في أي أزمة؛ إذ كان البريطانيون يؤدون دور الوصي لأكثر من 150 عاماً.[14] وفضَّل العديد من المواطنين البريطانيين البقاء في دولة الإمارات العربية المتحدة عقب استقلالها، ورأى بعض المراقبين في ذلك الوقت أن العلاقات مع بريطانيا لم يطرأ عليها تغيير كبير.[15] غير أن الحكومة البريطانية كانت قد تخلت بالكامل عن الدور الذي كانت تضطلع به في الدفاع عن أراضي دولة الإمارات العربية المتحدة وحمايتها من التهديدات الأجنبية، وأدرك الشيخ زايد أنه قد أضحى فجأة أمام وضع يفرض عليه توفير الوسائل الأخرى اللازمة لحماية الدولة.

كان الموضوع الذي يشغل بال الشيخ زايد عند نيل الاستقلال هو كيفية التعامل مع أقوى دولتين مجاورتين لدولة الإمارات العربية المتحدة؛ وهما إيران والمملكة العربية السعودية.[16] وكما هي الحال بالنسبة إلى دول أخرى، فقد كان طبيعياً أن تركز دولة الإمارات العربية المتحدة قدراً كبيراً من اهتمامها على جارتيها المباشرتين اللتين كانتا تملكان أكبر قدرة على إلحاق الضرر بالدولة الوليدة، كما تعتبران عاملاً مهماً في تأمين الاستقرار على الصعيدين الداخلي والخارجي؛ فحدود دولة الإمارات العربية المتحدة طويلة وممتدة ويصعب الدفاع عنها أمام الجهود العدائية التي قد تقوم بها جارة ما. وبناء عليه فقد كان من أقصى أولويات الدولة أن يكون جيرانها المباشرون على علاقة ودية معها.

إيـــران

كانت العلاقات مع إيران هي أكبر مصدر قلق لدولة الإمارات العربية المتحدة؛ وذلك بسبب ما تتمتع به الأولى من حجم وقوة يفوقان مجموع ما تتمتع به كل الدول العربية في الخليج معاً من حجم وقوة. وكانت إيران تمثل مشكلة بسبب الاستياء الشديد الذي ظل باقياً في دولة الإمارات العربية المتحدة من الأسلوب الذي استخدمته في عام 1971 للاستيلاء على جزيرتي طُنب الكبرى وطُنب الصغرى من إمارة رأس الخيمة ونصف جزيرة أبوموسى من إمارة الشارقة.

إن هذه الجزر الثلاث صغيرة جداً؛ إذ لا تزيد مساحتها على 2 و10 و12 ميلاً مربعاً على التوالي، ولكنها مهمة بسبب موقعها في منطقة ذات موارد نفطية كبيرة ولأنها تحتل موقعاً متميزاً من الناحية الاستراتيجية في وسط

الخليج العربي، ولا تبعد كثيراً عن مضيق هرمز. وكانت إيران قد صممت على السيطرة على هذه الجزر واتخذت بالفعل خطوات عملية لتحقيق ذلك. وفي تشرين الأول/ أكتوبر 1971 نُقل عن شاه إيران قوله: «هذه الجزر... ملك لنا. نحن بحاجة إليها، وسوف نحصل عليها. ليس هناك قوة على الأرض ستمنعنا من ذلك».[17] وفي تشرين الثاني/ نوفمبر 1971، قبل أيام فقط من إعلان دولة الإمارات العربية المتحدة كدولة مستقلة ذات سيادة كاملة، أرسل الشاه قوات إيرانية لاحتلال جزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى بالقوة وتمكن من تأمين اتفاق مع إمارة الشارقة الصغيرة لاقتسام السيطرة على جزيرة أبوموسى.[18] أما بريطانيا التي كانت في أواخر أيام سيطرتها على السياسة الخارجية للإمارات فقد أذعنت لهذه الخطوة الإيرانية، وتركت دولة الإمارات العربية المتحدة تواجه الأمر الواقع عندما أصبحت دولة ذات سيادة كاملة.

وبما أن اثنتين من الإمارات المكونة للاتحاد الذي تكونت منه دولة الإمارات العربية المتحدة وهما الشارقة ورأس الخيمة كانت لهما السيادة على كل من أبوموسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى على التوالي، فقد آلت مسؤولية المطالبة بالسيادة على هذه الجزر إلى رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة بعد اكتمال إنشاء الاتحاد الذي قامت على أساسه الدولة. وترى دولة الإمارات العربية المتحدة أن السيطرة الإيرانية على هذه الجزر غير عادلة حيث إن سكانها الأصليين من العرب، كما أن السيطرة العربية عليها ظلت قائمة عبر التاريخ. وحتى في حالة جزيرة أبوموسى، التي يستند الوجود الإيراني فيها إلى مذكرة التفاهم بين إيران وإمارة الشارقة الموقعة عام 1971، فإن دولة الإمارات العربية المتحدة تعامل هذا الاتفاق

باعتباره اتفاقاً موقعاً تحت الإكراه والتهديد، وفي واقع الأمر فإن هذه الاتفاقية نفسها لم تقدم تسوية لقضية السيادة. وكان الرأي الشعبي العام بدولة الإمارات العربية المتحدة الوليدة معارضاً لمسألة السيطرة الإيرانية على الجزر، وقد دفع حاكم إمارة الشارقة الأسبق، الذي وقع على مذكرة التفاهم حياته ثمناً لذلك.[19]

بيد أن الشيخ زايد أدرك حينها أن دولة الإمارات العربية المتحدة كانت ضعيفة بحيث لا تقوى على استرداد الجزر بالقوة، وبما أنها لم تكن تملك أصدقاء أقوياء في أي مكان في ذلك الوقت، فقد اختار انتهاج مسار متعقل يعمل من خلاله بوضوح على تثبيت مطالب دولة الإمارات العربية المتحدة مع تجنب الدخول في قتال. وقال في تصريح علني: «نرفض اعتداء إيران على جيرانها واحتلالها للجزر، وننتظر من الدول العربية أن تهب لمساعدة. . . دولة الإمارات العربية المتحدة على استرداد حقوقها».[20] وقام مندوبو دولة الإمارات العربية المتحدة أيضاً بعرض مطالب دولتهم بوضوح تام أمام الأمم المتحدة، ولكنهم فعلوا ذلك بهدوء تام وتجنبوا تضخيم هذه المطالب وتحويلها إلى قضية كبرى في ذلك الوقت.[21]

وبعد فترة طويلة، أدلى مسؤول إماراتي كبير، هو سمو الشيخ حمدان بن زايد آل نهيان وزير الدولة للشؤون الخارجية، بتصريح علني قال فيه: إن دولة الإمارات العربية المتحدة لم تُقْدم في عام 1971 على القيام برد فعل أكثر قوة؛ لأن «دولة الإمارات العربية المتحدة حين قامت، كانت دولة وليدة من حيث مؤسسات الدولة أو من حيث علاقاتها الخارجية. ولهذا لم يكن باستطاعتنا في ذلك الحين أن نفعل أكثر من إعلان رفضنا للاحتلال ومطالبتنا بإنهائه وسحب القوات الإيرانية من الجزر الإماراتية. وواصلنا

وبوتيرة مستمرة على مدى الفترة الماضية كلها تمسكنا التام والقاطع بهذا الموقف، وهذا مثبت في سجلات الأمم المتحدة. . . كنا نتوقع في الحقيقة أن يُقدر هذا الموقف من جانبنا، لا أن يُسجل وكأنه نقطة ضدنا». [22]

وفي حزيران/ يونيو 1972، قال الشيخ زايد في إشارة إلى نزاع الجزر: «إننا نسعى دائماً إلى أن تكون علاقاتنا مع جيراننا من الدول قائمة على أساس من التفاهم التام، والروابط الأخوية القومية المتينة. . . وإذا كان هناك أي نزاع أو سوء تفاهم بيننا وبين جار لنا أو صديق أو شقيق فإننا دائماً نتجه إلى الله ونطلب منه أن يلهمنا الصبر والمقدرة على أن نصل مع الصديق والشقيق والجار إلى تفاهم يفيد الطرفين، دون اللجوء إلى ما يضر بمصالح البلدين أو يقودهما إلى النزاع المسلح. لهذا رفعنا ما وقع علينا من جارتنا إيران إلى جامعة الدول العربية. ونأمل أن تصل الدول الشقيقة والصديقة إلى حل يرضي الطرفين، ليتفرغ كل طرف إلى بناء بلده وإدخال الأمن والاستقرار إلى مواطنيه بما يحفظ ويصون مصالح شعوبنا جميعاً». [23]

كسبت دولة الإمارات العربية المتحدة بهذا الموقف العقلاني الذي اتخذته عام 1971 اعترافاً دبلوماسياً سريعاً من قبل إيران وضمن لها جارة صديقة إلى حد ما من جهة الشمال. [24] وفي تشرين الأول/ أكتوبر 1972 أعلنت الدولتان عن إقامة علاقات دبلوماسية بينهما. [25] وعلى امتداد فترة السبعينيات، بذل صاحب السمو الشيخ زايد جهداً ملموساً للاحتفاظ بعلاقات ودية مع نظام الشاه؛ فقد أشار صراحة إلى الضرورات الجغرافية والأمنية الحتمية لهذه العلاقة عندما قال لأحد الصحفيين: «إن صداقتنا مع إيران أمر تفرضه علاقة حسن الجوار التي يجب أن تسود بين دول المنطقة،

وهذه العلاقات تتطلب منا التفاهم لصيانة المصالح المشتركة. والجار له حق على جاره مثل حق الأرحام على أقاربهم». [26]

وفي مرحلة لاحقة كرر الشيخ زايد هذه الفكرة قائلاً: «إن العلاقات القائمة بين دولة الإمارات العربية المتحدة وإيران هي علاقات صداقة وأخوة ترتكز على عوامل الجوار والاحترام المتبادل». [27]

ولم تقم دولة الإمارات العربية المتحدة بطرح مطالبها علانية وبإصرار أكبر (انظر أدناه) إلا في فترة متأخرة كثيراً، وذلك بعد أن عززت مكانتها واكتسبت الدعم اللازم لهذه المطالب. وفي الوقت نفسه، كانت دولة الإمارات العربية المتحدة حذرة في عدم الميل كثيراً في اتجاه إيران لكي لا تنجر نحو المدار الإيراني. فعلى سبيل المثال، عندما اقترح الشاه في عام 1975 حلفاً أمنياً مع دول الخليج العربية الصغيرة، رفض صاحب السمو الشيخ زايد وآخرون هذا الاقتراح بكياسة. وظل الشيخ زايد قلقاً بشأن التطلعات الإيرانية الساعية إلى الهيمنة، ومن المحتمل أن يكون قد اعتبر هذه الفكرة حبكة إيرانية هدفها الهيمنة على المنطقة. [28]

المملكة العربية السعودية

كانت العلاقة مع المملكة العربية السعودية هي الشاغل الأساسي الآخر الذي اهتم به الشيخ زايد في السنوات الأولى من توليه رئاسة الدولة؛ حيث كان من الضروري بالنسبة إلى دولته الوليدة أن تكون لها علاقات ودية مع أكبر جارة عربية لها. وبسبب حجم المملكة العربية السعودية وثروتها وموقعها الجغرافي، بالإضافة إلى حدودها المشتركة مع دولة الإمارات العربية المتحدة، سيكون للمملكة تأثير دائم في مستوى الرفاهية والتطور الذي

تنشده دولة الإمارات العربية المتحدة. وعندما أعلنت دولة الإمارات العربية المتحدة استقلالها عام 1971، امتنعت حكومة المملكة العربية السعودية عن الاعتراف بالدولة الجديدة ورفضت إقامة علاقات دبلوماسية معها. وكان هذا نذير سوء وبخاصة إذا ما أخذنا في الاعتبار أن السعوديين كانوا قد عاودوا مؤخراً إثارة مسألة الحدود السعودية-الإماراتية والمطالبة بملكية واحة البريمي، وهي قضية اعتبرها السعوديون لم تحل بعد.

إن التوترات التي ظهرت في العلاقة بين دولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية عام 1971 تعود إلى القرن التاسع عشر، وقد نتجت – إلى حد كبير – عن المطالب الحدودية المتعارضة بشأن تبعية واحة البريمي، وهو الخلاف الذي فشلت المفاوضات التي كانت تعقد من فترة إلى أخرى في تسويته. وفي فترة ما قبل استقلال دولة الإمارات العربية المتحدة، كان البريطانيون يصدون المطالبة السعودية بتبعية هذه الواحة، غير أنه وبعد عام 1971 كان البريطانيون قد رحلوا وأصبح لزاماً على دولة الإمارات العربية المتحدة أن تتعامل وحدها مع السعوديين. وهذه الواحة عزيزة على الشيخ زايد، وكانت تعني الكثير بالنسبة إليه باعتبارها عاصمة للمنطقة الشرقية من إمارة أبوظبي، وهي المنطقة التي كان حاكماً فيها ويعتبرها مصدراً مهماً للمياه. وطبقاً لما ذكره أحد المراقبين، فقد كان الخلاف الحدودي هو السبب الرئيسي لرفض الملك فيصل إقامة علاقات دبلوماسية مع دولة الإمارات العربية المتحدة خلال سنواتها الأولى.[29]

وفي مطلع السبعينيات عمل الشيخ زايد على تجاوز التوتر في العلاقات مع المملكة العربية السعودية وترسيخ سيطرته على الواحة، وفي نهاية الأمر نجح في مسعاه بحلول صيف عام 1974؛ ففي 29 تموز/ يوليو 1974 وقع

الشيخ زايد اتفاقاً مبدئياً بشأن الحدود بين البلدين مع الأمير فهد بن عبدالعزيز، النائب الثاني لرئيس الوزراء بالمملكة العربية السعودية حينها. وفي 21 آب/ أغسطس من العام نفسه، وقع الشيخ زايد والملك فيصل اتفاقية نهائية لتسوية النزاع الحدودي بين البلدين. وتعني هذه الاتفاقية قبول المملكة العربية السعودية بسيادة دولة الإمارات العربية المتحدة على المناطق التي تطالب بها في البريمي، كما أنها أدت إلى حل القضايا الحدودية المعلقة في مناطق أخرى على حدودهما ومنها المنطقة الواقعة في خور العديد المجاورة لدولة قطر، وحقل النفط في زرارة/ الشيبة. وبمجرد حل هذه النزاعات، أقبل السعوديون بعد فترة انتظار طويل على تقديم الاعتراف الدبلوماسي الذي امتنعوا عن تقديمه طوال ثلاثة أعوام.[30]

وخلال هذه الفترة المبكرة، وعلى الرغم من خلاف المملكة العربية السعودية مع دولة الإمارات العربية المتحدة بشأن قضية الحدود، ظلت حكومة المملكة العربية السعودية ملتزمة بالكامل بالحفاظ على استمرارية نظام الحكم في دولة الإمارات العربية المتحدة والذي يشابه نظام الحكم القائم فيها.[31] لقد ساعد هذا التشابه على تأسيس القاعدة التي بنيت عليها العلاقات الودية بعد حل مشكلة الحدود.

الجيران العرب الآخرون

كان الشيخ زايد يولي أهمية أيضاً للجيران العرب الآخرين في الخليج العربي خلال تلك الأعوام الأولى من إنشاء الدولة، وقد سعى بالفعل إلى إقامة علاقات ودية معهم. وترتبط دولة الإمارات العربية المتحدة بصلات تاريخية واجتماعية وثيقة مع دول الخليج العربية الصغرى - دولة الكويت

ومملكة البحرين ودولة قطر وسلطنة عُمان - وذلك بسبب تشابه أنظمتها السياسية ومجتمعاتها. وفي الواقع، كان الشيخ زايد قد سعى، حتى قبل نيل الاستقلال إلى دعوة الدول الثلاث (البحرين وقطر وسلطنة عُمان) للانضمام إلى الاتحاد الذي كان يعمل جاهداً من أجل إنشائه. وكان يعتقد أن القوة تكمن في الوحدة؛ لذا كان يدعو باستمرار إلى وحدة دول الخليج العربية على أساس وحدة تراثها ولغتها ودينها المشترك وأراضيها المتجاورة.[32] وعلاوة على ذلك، أدرك الشيخ زايد وإخوانه الحكام، بعدما غادر البريطانيون عدن عام 1967، أن العناصر الراديكالية قد حلت محل الحكام التقليديين، ولم يكن هو وإخوانه حكام الخليج يرغبون في أن يتكرر ذلك في منطقة الخليج العربي.[33] ثم بعد ذلك، وفي عامي 1973 و1974، وبعد أن تفاهمت دولة الإمارات العربية المتحدة مع شقيقاتها من دول الخليج العربية الصغرى بشأن الأساليب الممكنة للتعاون، أعلن الشيخ زايد عن رغبته في ترسيخ العلاقات.[34]

كانت سلطنة عُمان موضع اهتمام خاص وذلك بسبب استقرارها الداخلي. فقد تولى السلطان قابوس مقاليد الحكم، ليحل محل والده السلطان سعيد بن تيمور في 24 تشرين الأول/ أكتوبر 1970، وذلك قبل عام واحد فقط من استقلال دولة الإمارات العربية المتحدة، وقد أقام الشيخ زايد علاقات جيدة مع السلطان قابوس.[35] وفي عام 1964، بدأت جبهة تحرير ظفار، التي أطلقت على نفسها في مرحلة لاحقة اسم "الجبهة الشعبية لتحرير الخليج العربي المحتل"، تمرداً في منطقة ظفار بعُمان وتبنت أيديولوجية معادية للأنظمة الملكية. كان هذا التمرد مقلقاً بالنسبة إلى دولة الإمارات العربية المتحدة؛ وذلك نظراً لقربه الشديد من حدودها.

كانت الحركات اليسارية والقومية أيضاً قوية في أنحاء أخرى من المنطقة؛ فعندما غادر البريطانيون أرض اليمن الجنوبي عام 1967 استولى نظام راديكالي سمى نفسه "جبهة التحرير الوطنية" على السلطة، وكان ذلك أمراً مقلقاً لدولة الإمارات العربية المتحدة، لأنه كان يعتبر النظام الاشتراكي الراديكالي الوحيد الذي نشأ على أرض شبه الجزيرة العربية ولأنه كان مؤيداً للتمرد في سلطنة عُمان. ومع ذلك، فقد كان اليمن الجنوبي موضع اهتمام أقل بالنسبة إلى دولة الإمارات العربية المتحدة؛ بسبب ضعفه النسبي ولكونه مفصولاً عنها بحوالي ألف ميل من الصحراء، فضلاً عن أن العراق وسوريا ومصر كانت تعارض النظام القائم فيه في ذلك الوقت.[36]

كان العراق موضع اهتمام أكبر، وذلك بسبب كبر حجمه وقربه الجغرافي بالإضافة إلى توجهه السياسي الخاص؛ ففي العراق كان النظام الذي تولى السلطة منذ سقوط الملكية في عام 1958، يتبع أيضاً سياسة خارجية معادية للغرب وموالية للاتحاد السوفيتي السابق، وهي سياسة كان يغلب عليها انتقاد الأنظمة الملكية. وكان العراق، وكذلك الاتحاد السوفيتي السابق والصين، يزودون المتمردين في سلطنة عُمان ببعض المساعدات. وكان العراق بدوره يتلقى المساعدات العسكرية والدعم السياسي من السوفييت الذين لم يكن لهم - بخلاف العراق - أي حليف آخر في منطقة الخليج العربي. وفي عام 1972 وقع العراق معاهدة صداقة مع الاتحاد السوفيتي السابق. وقد انتاب القلق دولة الإمارات العربية المتحدة عندما قام العراق عام 1973 بتجديد مطالبه الحدودية من دولة الكويت المجاورة له؛ وتكرر هذا القلق في عام 1974 عندما تدهورت

العلاقات بين العراق والكويت.[37] وعلى الرغم من أن دولة الإمارات العربية المتحدة تبعد بمسافة كبيرة عن هذا النزاع، فقد كانت أي تحركات ذات طبيعة عدوانية من قبل هذه الدولة القوية (أي العراق) ضد دولة صغيرة تعتبر بالضرورة مصدر قلق لأبوظبي. فبالنسبة إلى دولة الإمارات العربية المتحدة التي كانت في مهدها عام 1971 كان لابد من أخذ هذه التهديدات بعين الاعتبار.

كانت الملكيات المحافظة نشطة أيضاً، ففي كانون الأول/ ديسمبر 1973 بدأ شاه إيران في إرسال قوات إلى ظفار لدعم سلطان عُمان ضد التمرد الذي تتزعمه "الجبهة الشعبية لتحرير الخليج العربي المحتل". وبنهاية عام 1976 بلغ عدد القوات الإيرانية المتواجدة في ظفار 18 ألف جندي، وكان الشاه يدافع عن تدخله هذا ويبرره بأنه جهد ضد "حركة شيوعية". وكانت دولة الإمارات العربية المتحدة تعتبر هذا الجهد تطوراً مقبولاً يساعد على تحسين مناخ العلاقات الإماراتية ـ الإيرانية. كما ساهم الملك حسين ملك الأردن الراحل، بإرسال قوات أيضاً، وبحلول عام 1974 بدأت كفة القتال في ظفار تميل لصالح الحكومة العُمانية وبدا أن المشكلة أضحت أقرب إلى الاحتواء.[38] وبالفعل فقد تم احتواؤها بالكامل بحلول عام 1975، الأمر الذي ترك شعوراً بالارتياح في دولة الإمارات العربية المتحدة.

وحدة الخليج العربي

تعتبر وحدة الخليج العربي من الأهداف التي عمل صاحب السمو الشيخ زايد على تحقيقها خلال فترة سبعينيات القرن العشرين، فقد سعى إلى تحقيق المزيد من التقارب بين دولة الإمارات العربية المتحدة ودول

الخليج العربية الأخرى وهي المملكة العربية السعودية ودولة الكويت ومملكة البحرين ودولة قطر وسلطنة عُمان، وذلك عن طريق خلق روابط عملية بين جميع هذه الدول في مجالات؛ مثل الطيران المدني والصناعة وتبادل المعلومات وشؤون النفط والبيئة وتوحيد العملات. ففي آذار/ مارس 1976، قال الشيخ زايد في مقابلة صحفية: «إننا والمملكة العربية السعودية ودول الخليج أسرة واحدة، يجمعها التاريخ المشترك والعادات والتقاليد الواحدة التي تعود إلى تراثنا الحضاري الواحد والتي تسودها روح ديننا الإسلامي الحنيف». [39]

في عام 1976، قال الشيخ زايد إنه ما يزال يأمل في انضمام البحرين وقطر إلى اتحاد دولة الإمارات العربية المتحدة. [40] ففي مؤتمر وزراء الزراعة في دول الخليج وشبه الجزيرة العربية (الذي عقد في دبي) قال الشيخ زايد: إن الظروف تستدعي طرح الوحدة الخليجية، وخاصة في ضوء وجود «تيارات طامعة تتجه نحونا ونوايا شريرة تحيط بنا». وأضاف قائلاً: إن "السياسة الأساسية" لدولة الإمارات العربية المتحدة تستند إلى «ثلاث دوائر... أولاً، الخليج العربي وثانياً، العالم العربي وثالثاً، العالم ككل». وقال: إن دائرة الخليج العربي «تأخذ في الاعتبار روابط القرابة الوشيجة والدين والجوار وظروف الحياة المتشابهة».

وعلى كل حال، لم تسع دولة الإمارات العربية المتحدة إلى إقامة علاقات وثيقة للغاية في ذلك الوقت مع الدولة العربية الأخرى في الخليج العربي وهي العراق، كما لم تُقِم أي علاقات وثيقة مع إيران، بل اكتفت بالسعي إلى الاحتفاظ بعلاقات ودية مع الدولتين. وعلى الرغم من أن دولة الإمارات العربية المتحدة تجمعها بعض المصالح المشتركة مع العراق؛

مثل تلك المتعلقة بسياسات النفط، فقد كانت هنالك اختلافات في حجم الدولتين وتطلعاتهما جعلتهما أقل توافقاً مما كان عليه الحال بين دول الخليج العربية الأقل حجماً. وكان من الحكمة أن تبقى دولة الإمارات العربية المتحدة على علاقة طيبة مع أقوى جارتين في الخليج العربي دون أن تقترب منهما كثيراً. وكانت الدولتان، العراق وإيران، تدعوان من وقت إلى آخر إبان عقد السبعينيات، إلى إقامة علاقات عملية أوثق مع دولة الإمارات العربية المتحدة؛ غير أن دولة الإمارات العربية المتحدة كانت تميل إلى التريث في الاستجابة لهذه الدعوات وفضلت تقوية الروابط مع بقية دول الخليج العربي.[41] ولكن دولة الإمارات العربية المتحدة رحبت بالفعل بالاتفاقية الموقعة بين العراق وإيران عام 1975، والاتفاقية التي وُقعت لاحقاً بين العراق والكويت باعتبارها تطورات من شأنها أن تحقق الاستقرار في المنطقة.[42]

القضايا الشرق أوسطية والدولية

كانت هناك ظروف ضاغطة تفرض على الشيخ زايد أن يتعامل مع موضوعات السياسة الخارجية في الشرق الأوسط وعلى الصعيد الدولي، على الرغم من أنها كانت طبيعياً تأتي في مرتبة أدنى على سلم أولويات دولة الإمارات العربية المتحدة مقارنة مع القضايا الخليجية والمسائل التي تهم شبه الجزيرة العربية بصفة عامة. وكان العالم العربي في عام 1971 يميل إلى الانقسام إلى معسكرين هما "المعسكر الراديكالي" الذي تنتمي إليه الأنظمة الجمهورية، مثل تلك القائمة حينها في مصر وسوريا، وهو المعسكر الذي كانت له علاقات جيدة مع موسكو، وكان مجاهراً بانتقاده للغرب ويشكل تحدياً للأنظمة القائمة على الحكم الوراثي. ومن جهة

أخرى كان هناك "المعسكر المحافظ" الذي تنتمي إليه أنظمة ملكية مثل المملكة العربية السعودية، وكانت له علاقات جيدة مع الغرب وكان ينأى بنفسه عن إقامة اتصالات مع موسكو. وكانت دولة الإمارات العربية المتحدة تشعر بضغوط من المعسكرين، وبالإضافة إلى ذلك، كان بعض الدول الأخرى المنتجة للنفط يدعو إلى تأميم الموارد.

نالت مصر وسوريا، على وجه التحديد، اهتماماً خاصاً من دولة الإمارات العربية المتحدة؛ إذ قامت الدولتان بالاعتراف بالدولة الجديدة بعد الاستقلال بوقت قصير. ومن أسباب هذا الدعم دبلوماسية التشاور المتأني التي انتهجها الشيخ زايد والتي تعززت بالمساعدات المالية التي قدمها إلى الدولتين منذ وقت مبكر.[43]

وكانت مصر، منذ ثورة عام 1952 التي أسقطت الملك فاروق والنظام الملكي، قد سعت بصورة متزايدة بقيادة الرئيس جمال عبدالناصر إلى تزعم قضية القوميين العرب وقيادة المواجهة مع إسرائيل. وكان البريطانيون متخوفين من امتداد تأثير التيار الناصري إلى منطقة الخليج العربي،[44] ولكن، في الوقت الذي نالت فيه دولة الإمارات العربية المتحدة استقلالها عام 1971، وفي أعقاب حرب عام 1967 ووفاة عبدالناصر، كان الرئيس أنور السادات مشغولاً جداً بحيث لم يكن لديه أي مجال لدعم الحركات الراديكالية في شبه الجزيرة العربية أو الخليج العربي.

قام الشيخ زايد بزيارة إلى مصر واجتمع بالرئيس أنور السادات في مطلع عام 1971 وذلك في فترة المفاوضات الخاصة بإنشاء دولة الإمارات العربية المتحدة، كما زار سوريا والمغرب في ذلك الوقت والتقى قادتهما. وقد شجعت هذه المناقشات مصر على أن تكون دولة صديقة لدولة الإمارات

العربية المتحدة عندما نالت استقلالها في كانون الأول/ ديسمبر 1971 .[45] وبعد أشهر قليلة من تحقيق الاستقلال، وتحديداً في آذار/ مارس 1972، بدأ الشيخ زايد تقديم المعونات المالية إلى مشروعات التنمية المصرية، وأدى هذا التصرف إلى وضع أساس صلب لعلاقة إيجابية بين الدولتين .[46]

فيما يتعلق بقضية العرب الرئيسية خلال عقد السبعينيات، وهي الصراع العربي ـ الإسرائيلي على وجه التحديد، نجد أن دولة الإمارات العربية المتحدة قد انضمت من دون أي تحفظ إلى وجهة النظر العربية التي تعارض بشدة الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية وتدعم الفلسطينيين و "دول المواجهة" وهي مصر وسوريا والأردن. وحتى قبل أن تنال دولة الإمارات العربية المتحدة استقلالها، كان الشيخ زايد قد بدأ، من خلال حكومة إمارة أبوظبي، التبرع بالمال لدعم صمود الفلسطينيين في قطاع غزة.[47] وفي أول اجتماع للمجلس الوطني الاتحادي بتاريخ 13 شباط/ فبراير 1972، أي بعد أسابيع قليلة فقط من الاستقلال، انضم الشيخ زايد إلى قادة الدول العربية في المواجهة ضد إسرائيل وطالب بتحرير الأراضي المحتلة.[48] وفي 11 تشرين الأول/ أكتوبر 1972، أصدر سموه مرسوماً اتحادياً في شأن التزام دولة الإمارات العربية المتحدة بمقاطعة إسرائيل .[49] كما أعلن استنكاره للأعمال التي تقوم بها إسرائيل وأدان مواقف مناصريها في مجلس الأمن الدولي الذين استخدموا الفيتو لمنع إدانتها .[50] وفي مؤتمر قمة عدم الانحياز الذي عقد بالجزائر في أيلول/ سبتمبر 1973، انتقد الشيخ زايد "العدوان الصهيوني" ضد العرب .[51]

كسبت دولة الإمارات العربية المتحدة استحسان الدول العربية لمواقفها في دعم الفلسطينيين والوقوف إلى جانب دول المواجهة ضد إسرائيل، وقد

ساعد ذلك على تحقيق نوع من الوقاية لدولة الإمارات العربية المتحدة في وجه التنافس المحموم بين المعسكرين الراديكالي والمحافظ.

النفط وحرب تشرين الأول/أكتوبر 1973

كانت مسألة تحديد الجهة التي يجب أن تسيطر على الموارد النفطية في المنطقة من قضايا السياسة الخارجية الرئيسية التي كانت موضوع جدل محتدم في المنطقة، وتزامن طرحها مع نيل دولة الإمارات العربية المتحدة استقلالها. وتم اكتشاف النفط في أبوظبي عام 1958، وبدأ تصديره إلى الخارج عام 1962، حيث أصبحت دولة الإمارات العربية المتحدة تصدر حوالي مليون برميل يومياً عندما نالت استقلالها عام 1971. وبما أن أصواتاً قد تعالت في دول أخرى مصدرة للنفط، مثل المملكة العربية السعودية تطالب بتأميم ملكية شركات النفط واستعادتها من الملاك الأجانب، فقد كان على الشيخ زايد أيضاً أن يفكر في هذه المسألة. وفي الفترة الممتدة من عام 1971 إلى عام 1972 بدأت كل من الجزائر وليبيا والعراق الاستيلاء على الشركات الأجنبية المهيمنة على النفط، بينما بدأت المملكة العربية السعودية ودولة الكويت التفاوض من أجل التملك التدريجي. وفي عام 1973، امتلكت المملكة العربية السعودية 25٪ من أسهم الشركة العربية الأمريكية للزيت (أرامكو)، وهي نسبة زادتها السعودية في مرحلة لاحقة بحيث أضحت الحكومة السعودية مالكة لهذه الشركة بنسبة 100٪ بحلول عام 1980. وكانت دول عربية أخرى منتجة للنفط تعقد اتفاقات مشابهة.

لم يكن بوسع الشيخ زايد أن يتجنب هذه القضية، ولكنه اتخذ منهجية أكثر اعتدالاً في معالجتها؛ ففي عام 1972 دخلت حكومة دولة الإمارات العربية

المتحدة في مفاوضات أدت إلى عقد اتفاقية مشاركة عام 1973 أمَّنت لها امتلاك نسبة 25٪ من أسهم الشركات الأجنبية العاملة في قطاع النفط، ووصلت النسبة إلى 60٪ عام 1974. وتوقفت دولة الإمارات العربية المتحدة عند هذا الحد تاركة نسبة من الأسهم للشركات الأجنبية، الأمر الذي احتفظ لدولة الإمارات العربية المتحدة بإمكانية الحصول على التقنية الأجنبية التي تحتاجها.[52]

وعندما اندلعت حرب جديدة بين العرب وإسرائيل في 6 تشرين الأول/ أكتوبر 1973، رأت دولة الإمارات العربية المتحدة أن من واجبها أن تتعامل مع قضية استخدام النفط كسلاح سياسي، بالإضافة إلى القضية العامة المتعلقة بالسياسة التي سيتم اتباعها إزاء إسرائيل. ووفقاً لما ذكره أحد المعلقين، فقد جاءت الحرب لتشكل عاملاً "دافعاً" لعدد من القضايا الحيوية لازدهار دولة الإمارات العربية المتحدة، ومنها مثلاً إدارة احتياطيات النفط وتوظيف الاستثمارات من أجل المستقبل، بالإضافة إلى المساهمة العسكرية في القضايا العربية.[53]

وفي 19 تشرين الأول/ أكتوبر 1973، عندما طلب الرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسون من الكونجرس اعتماد مبلغ 2.2 مليون دولار أمريكي كمساعدة طارئة إضافية إلى إسرائيل، ثار غضب الدول العربية على تدخل الولايات المتحدة الأمريكية السافر على هذا النحو. وقرر العاهل السعودي، الملك فيصل، الرد على هذه الخطوة بفرض حظر نفطي على الولايات المتحدة الأمريكية وهولندا وناشد الدول العربية الأخرى المنتجة للنفط أن تحذو حذوه. وفي الوقت نفسه، دعت منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) إلى تخفيض صادرات النفط إلى أوربا بمعدل 5٪ فقط.

قرر الشيخ زايد من جانبه، الوقوف مع خيار المقاطعة الكاملة.[54] وقال في مؤتمر صحفي: «أمريكا تساند إسرائيل... والعام العربي في خطر... وما دام العالم العربي في خطر فأنا مثله في خطر معه سواء رضيت أو لم أرض... إنهم [أعضاء منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك)] اتفقوا على استقطاع 5٪ من البترول... وهذه النسبة لن تفيد العرب ولن تضر أمريكا... وما دام الدم العربي يسيل في أرض المعركة، فهل البترول أفضل من الدم العربي؟ طبعاً لا».[55]

أكد الشيخ زايد موقفه الصارم هذا في 20 تشرين الثاني/ نوفمبر 1973، في خطاب ألقاه أمام المجلس الوطني الاتحادي وقال: «لقد بادرنا بقطع النفط عن الدول التي أيدت العدو أثناء القتال وأمدته بالعون والسلاح لتثبيت احتلاله ولقتل المزيد من أبناء أمتنا العربية؛ وذلك انطلاقاً من إيماننا بأننا وشعبنا لا نبخل على معركتنا بأرواحنا وأموالنا، وأن النفط العربي ليس بأغلى من الدم العربي... لقد وضعنا أيدينا في أيدي إخواننا العرب جميعاً لشد أزر الدول المحاربة ودعم مواقفها».[56]

تمسكت دولة الإمارات العربية المتحدة والدول العربية الأخرى بقرار المقاطعة النفطية لمدة خمسة أشهر امتدت حتى آذار/ مارس 1974. وبدأ السعر العالمي للنفط في الارتفاع بصورة كبيرة خلال تلك الفترة، وهو توجه استمر إلى ما بعد انتهاء المقاطعة النفطية، مما جلب فوائد اقتصادية كبيرة لدولة الإمارات العربية المتحدة.

السلام المصري - الإسرائيلي

في أعقاب حرب تشرين الأول/ أكتوبر 1973 والحظر النفطي، استمر الشيخ زايد في التأكيد على أهمية قضايا القومية العربية والوحدة العربية في تصريحاته العلنية. وفي كانون الأول/ ديسمبر 1976 وبمناسبة الذكرى الخامسة لاستقلال دولة الإمارات العربية المتحدة، قال الشيخ زايد: إن إنشاء دولة الإمارات العربية المتحدة جاء كخطوة على طريق الوحدة العربية الشاملة وعبَّر عن تفاؤله بأن تتم تسوية النزاعات القائمة بين الدول العربية. وفي هذا الصدد أوضح قائلاً: «إننا نتحدث لغة واحدة وتاريخنا واحد وعدونا واحد ومصيرنا واحد». [57] وأعاد الشيخ زايد في تصريح له في شباط/ فبراير 1977، إلى الأذهان أن العالم العربي كان متحداً خلال حرب تشرين الأول/ أكتوبر 1973، وذلك عندما برهن للعالم أجمع وقوفه إلى جانب مصر ودول المواجهة الأخرى التي كانت تواجه إسرائيل، وبذلك حاز "احترام العالم كله". [58]

وفي هذا السياق، حظي الصراع العربي ـ الإسرائيلي باهتمام الشيخ زايد خلال عقد السبعينيات؛ فقد تحدث على سبيل المثال في عام 1974 وأكد بوضوح دعمه للفلسطينيين في مواجهة إسرائيل. [59] أكد الشيخ زايد الرأي نفسه في مقابلة له في أيار/ مايو 1975، وأضاف أنه قد شعر بالامتنان عندما علم أن فرنسا قد أدانت إسرائيل لما ارتكبته من عدوان، وقال إنه يأمل أن تحذو الدول الأوربية الأخرى حذوها. [60]

كما انتقد الشيخ زايد مكرراً الولايات المتحدة الأمريكية لدعمها إسرائيل؛ فعلى سبيل المثال، في حزيران/ يونيو 1975، أكد سموه خلال

استقباله عضواً زائراً من مجلس الشيوخ الأمريكي أن للولايات المتحدة الأمريكية، باعتبارها دولة عظمى، دوراً أساسياً وفاعلاً في قضية الصراع العربي ـ الإسرائيلي؛ وعليها إذن أن تتعرف على وجهة النظر العربية. وقال إن الناخب الأمريكي أحق بالأموال التي تنفقها حكومته في دعم العدوان الإسرائيلي على الدول العربية.[61] وفي آب/ أغسطس 1977، حذر في تصريح صحفي من أنه إذا وقعت حرب جديدة في المنطقة فلن تقتصر على الشرق الأوسط وستتحمل الولايات المتحدة الأمريكية مسؤولية هذه الحرب. ودعا سموه واشنطن إلى عدم التضحية بمصالحها مع العالم العربي من أجل إسرائيل.[62] وفي أيار/ مايو 1975، وقع الشيخ زايد على اتفاقية مع مصر والمملكة العربية السعودية ودولة قطر لإنشاء الهيئة العربية للتصنيع الحربي، برأس مال من ثلاث دول خليجية يزيد على مليار دولار بهدف مساعدة مصر على تطوير معداتها الحربية الخاصة.[63] وأعلنت دولة الإمارات العربية المتحدة، في تشرين الثاني/ نوفمبر 1976، أن نسبة 25٪ من ميزانية إمارة أبوظبي تم تخصيصها لدعم دول المواجهة العربية ضد إسرائيل.[64]

وفي تشرين الثاني/ نوفمبر 1977، أقدم الرئيس المصري أنور السادات على القيام بالخطوة المؤثرة المتمثلة في القيام برحلة إلى القدس ومخاطبة الكنيست الإسرائيلي ودعوته إلى السلام. ودشنت هذه الخطوات عملية سياسية أدت إلى توقيع معاهدة سلام إسرائيلية ـ مصرية، مما دفع دولة الإمارات العربية المتحدة، بوصفها إحدى الدول العربية، إلى المشاركة بقدر أكبر في شؤون المنطقة.

ظلت العلاقات بين دولة الإمارات العربية المتحدة ومصر قوية للغاية منذ الاستقلال، غير أن أغلبية القادة العرب سارعوا فشجبوا بقوة التحرك

الذي أقدم عليه الرئيس أنور السادات، ورأى الشيخ زايد أن من واجبه الانضمام إليهم. وفي البدء أصدرت دولة الإمارات العربية المتحدة بياناً أبدت فيه دهشتها لعدم قيام الرئيس أنور السادات بالتشاور مع الدول العربية قبل الذهاب إلى القدس. وكان الشيخ زايد قد أدلى بتعليق متوازن، قال فيه: «صحيح إن الرئيس السادات لم يستشر إخوانه العرب، غير أنه قام بمبادرته السلمية اعتقاداً منه أنها ستخدم مصالح شعبه وأمته». وشدد الشيخ زايد على توجيه اللوم إلى "التعنت" الإسرائيلي، وأضاف تعليقاً يعكس تعاطفه مع مصر التي تواجه مأزقاً فقال: «إن السادات كان يرغب أن ينجح في مسعاه، غير أن العدو واصل وضع العراقيل في طريقه... يجب أن تكون الأولوية القصوى للقادة العرب في الوقت الراهن هي استعادة التضامن العربي»،[65] ولهذا الغرض أجرى الشيخ زايد تنسيقاً وثيقاً مع القادة العرب الآخرين.[66]

وفي نيسان/ إبريل 1978، أوضح الشيخ زايد دعمه المطلق للفلسطينيين عندما أبلغ صحفياً أجرى مقابلة معه أن قرار مجلس الأمن الدولي رقم 242، الذي تم تبنيه عام 1967 بعد انتهاء حرب حزيران/ يونيو من العام نفسه لم يكن مقبولاً ما لم يُعدل لينص على ضمان حقوق الفلسطينيين. كما انتقد العون المالي والعسكري الذي يتم تقديمه إلى إسرائيل من قبل أصدقائها، وتحديداً الولايات المتحدة الأمريكية، حيث إنه يشجع إسرائيل فقط على إحكام قبضتها على الأراضي العربية المحتلة وضمها تدريجياً. وحذر الشيخ زايد من أن حالة التوتر واحتدام النزاع في المنطقة يخدم إسرائيل وحدها وليس العرب. وأبدى الشيخ زايد تشاؤمه إزاء فرص تحقيق السلام، غير أنه استبعد إمكانية فرض حظر على الإمدادات النفطية

من جانب الدول العربية إلى الغرب، باستثناء ما قد يتم في حالة الاعتداء المباشر، وأقر بالاعتماد المتبادل بين الغرب والدول المنتجة للنفط.[67]

كان الشيخ زايد يلمح إلى الوضع الداخلي في الولايات المتحدة الأمريكية عند توجيهه انتقادات إلى الدور الذي تقوم به الإدارة الأمريكية، حيث يقول: «نحن نتفهم الظروف الصعبة التي تخلقها مجموعات الضغط الصهيوني في أمريكا والعالم الغربي، وعلى الرغم من هذا، نعتقد أن على الرئيس الأمريكي [كارتر] وعلى الإدارة الأمريكية أن تتخذ موقفاً أكثر إيجابية وفعالية في سبيل استتباب الاستقرار في الشرق الأوسط. وإن أمن واستقرار ورفاهية الشرق الأوسط ضروري لأمن واستقرار ورفاهية أمريكا والعالم الغربي. . . إن ما نطالب به هو أن يقوم الرئيس كارتر، كوسيط محايد، بالضغط على الجانب [أي إسرائيل] الذي لا يستجيب لصوت الحق. . . لن يكون هناك أي حل دائم وعادل في منطقة الشرق الأوسط بدون إقامة الدولة الفلسطينية».[68]

ولكن، في 17 أيلول/ سبتمبر 1978، عندما اتفقت مصر وإسرائيل على التفاوض للتوصل إلى معاهدة سلام في كامب ديفيد، كان هناك رد فعل سلبي قوي في كل أنحاء العالم العربي. وقال المسؤولون المعنيون في دولة الإمارات العربية المتحدة إن الاتفاقيات قد فشلت في إلزام إسرائيل بالانسحاب الكامل من جميع الأراضي المحتلة وفشلت في ذكر منظمة التحرير الفلسطينية. وتم عقد مؤتمر قمة عربية طارئة خلال الفترة 3-6 تشرين الثاني/ نوفمبر 1978، وانضمت دولة الإمارات العربية المتحدة إلى القمة التي أدانت معاهدة كامب ديفيد.[69]

في تشرين الأول/ أكتوبر 1978، وقبيل انعقاد قمة بغداد مباشرة، طالب وزير خارجية دولة الإمارات العربية المتحدة آنذاك معالي أحمد خليفة السويدي، بانسحاب إسرائيلي كامل من جميع الأراضي المحتلة وإقامة دولة فلسطينية مستقلة. وقال إن الوضع في الشرق الأوسط «متفجر»[70] وعلى الرغم من أن ثلاث دول عربية - هي المغرب وسلطنة عُمان والسودان - قد رفضت مسايرة إدانة الاتفاقيات، فقد اختار الشيخ زايد الانضمام إلى الأغلبية في إدانة موقف مصر. وأعرب عن ارتياحه للنتائج الإيجابية التي توصلت لها القمة العربية التي عقدت في تشرين الأول/ أكتوبر 1978، وأعلن أنه يتطلع إلى أن يكون هذا المؤتمر الخطوة الأولى على الطريق نحو وحدة العرب من أجل مواجهة عدوهم المشترك.[71]

في اجتماع عُقد في آذار/ مارس 1979، انضمت دولة الإمارات العربية المتحدة إلى أعضاء الجامعة العربية في تبني قرار يدعو إلى مقاطعة عربية لمصر؛ ورفضت كل من سلطنة عُمان والسودان والصومال الالتزام بهذه المقاطعة. وفي هذا الوقت حذر الشيخ زايد من أن المعاهدة المصرية ـ الإسرائيلية لا تعطي سلاماً حقيقياً، بل وربما تؤدي إلى نشوب حرب في المنطقة.[72] وفي 31 آذار/ مارس 1979، أعلن الشيخ زايد أن دولة الإمارات العربية المتحدة سوف تنضم إلى الدول العربية الأخرى في قطع العلاقات مع مصر بسبب توقيعها اتفاقيات كامب ديفيد مع إسرائيل، واستمرت دولة الإمارات العربية المتحدة في هذه المقاطعة حتى نهاية عام 1987 عندما قامت دول عربية أخرى، أيضاً، بإعادة العلاقات مع مصر.[73]

شاركت دولة الإمارات العربية المتحدة في المقاطعة العربية لمصر بطرق ملموسة؛ منها على سبيل المثال الانسحاب من الهيئة العربية للتصنيع

الحربي، وهي عبارة عن اتحاد مالي يهدف إلى تطوير الصناعات الحربية في مصر، بتمويل خليجي يزيد على مليار دولار أمريكي.[74]

كانت قمة بغداد التي انعقدت في تشرين الأول/ أكتوبر 1979، قد طالبت الدول العربية المنتجة للنفط، بما فيها دولة الإمارات العربية المتحدة، بتقديم مساعدات مالية إلى دول المواجهة، ومن ضمنها سوريا، لمدة عشر سنوات.[75]

لم يكن اتخاذ خطوات ضد مصر قراراً سهلاً على دولة الإمارات العربية المتحدة، وعلى الرغم من أن الشيخ زايد انتقد الرئيس أنور السادات لإقدامه على هذا التصرف الفردي، فقد وجد من الصعب عليه أن ينبذ مصر. وكان الشيخ زايد قد أقام علاقات جيدة مع الرئيس أنور السادات، الذي سبق له أن زار أبوظبي في حزيران/ يونيو 1976، فضلاً عن اجتماعه مع الشيخ زايد قبل فترة قصيرة، وتحديداً في 1 تشرين الثاني/ نوفمبر 1977، عندما كان الرئيسان في طهران.[76] ويعتبر الشيخ زايد من المؤيدين الداعمين للتضامن العربي وللفلسطينيين، وهو من منتقدي إسرائيل؛ غير أنه يفضل التسوية السلمية للنزاعات. وكان قد اختار الالتزام بقرار المقاطعة العربية لمصر، لكنه عمل أيضاً من أجل المصالحة مع مصر خلال الشهور والسنوات التالية للقرار.

أشار الشيخ زايد إلى هذا المأزق الذي كانت تواجهه مصر عند توقيع أنور السادات على معاهدة السلام مع إسرائيل، عندما قال: إن دولة الإمارات العربية المتحدة ملتزمة إلى أبعد الحدود بمقررات بغداد، إنما ليس من السهل الاستغناء عن مصر وهي أكبر جسم في العالم العربي. إن

أغرب الغرائب أن نقاطع ونبتعد عن مصر، إن مصر هي التي ابتعدت عن العالم العربي، وهي التي قاطعت العرب وليس العكس.

أوضح الشيخ زايد أنه لم يكن لديه أي خيار آخر عندما قال: «لا رد على المعاهدة المصرية الإسرائيلية إلا أن يقف العرب موقف الرجل الواحد من دون أي مجاملات، فلا يمكن التساهل في هذا الأمر». وأضاف: «وعلينا أن نأخذ بيد الشقيق [السادات] من أجل العمل معاً، نحو الوصول إلى أهدافنا المشتركة . . . إن المبادرة لإعادة التضامن العربي قد بدأت منذ اليوم الأول لزيارة الرئيس السادات للقدس المحتلة».[77]

لبنـــان

كان لبنان قد دخل بحلول عام 1975 في أتون حرب أهلية طاحنة تفاقمت حدتها بسبب إفرازات الصراع العربي-الإسرائيلي. وتحدث الشيخ زايد عن هذه الحرب لأنه كان قلقاً بشأن احتمالات أن يقع خلاف بين العرب.[78] وفي حزيران/ يونيو 1976، قال إن القتال الدائر في لبنان لا يخدم مصالح الأمة العربية، وطالب الجامعة العربية بالتحرك لإيجاد حل له.[79] كما قال إن هناك خسارة للأموال والأرواح في لبنان «بلا مبرر أو سبب». وناشد اللبنانيين والفلسطينيين أن يتوقفوا عن إراقة الدم العربي، منادياً بضرورة توجيه جهودهم نحو تحرير الأراضي العربية (التي تحتلها إسرائيل)، وأبدى استعداده للوساطة لحل النزاع القائم في لبنان.[80]

وعندما قامت القوات الإسرائيلية بغزو بري وبحري وجوي وتوغلت في جنوب لبنان بهدف إقامة حزام أمني على حدوده، أعربت دولة الإمارات العربية المتحدة عن إدانتها هذا التصرف الإسرائيلي، وطالبت

إسرائيل بالالتزام بقرار الأمم المتحدة رقم 425 الصادر في 21 آذار/ مارس 1978، والذي يدعو إلى انسحاب إسرائيل من الأراضي اللبنانية.[81]

وعندما شكلت الدول العربية قوة متعددة الجنسيات، وسُميت قوات الردع العربية، في محاولة لحفظ السلام في لبنان، وافقت دولة الإمارات العربية المتحدة على المشاركة فيها بإرسال وحدة من قواتها لتعمل ضمن هذه القوات. وكانت هذه المرة الأولى التي تشارك فيها القوات الإماراتية في انتشار عسكري خارج حدود الدولة. وقامت دولة الإمارات العربية المتحدة في نيسان/ إبريل 1979، بسحب الوحدة العسكرية التابعة لها من قوات الردع العربية التي كانت تخدم في لبنان.[82]

القوى العظمى

لم يكن للقوى العظمى تأثير كبير في دبلوماسية دولة الإمارات العربية المتحدة خلال سبعينيات القرن العشرين. وكانت بريطانيا قد رحلت ولم تكن الولايات المتحدة الأمريكية عاملاً بارزاً في السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة في ذلك الوقت، باستثناء ما كان من انضمام دولة الإمارات العربية المتحدة إلى شقيقاتها من الدول العربية الأخرى في انتقاد واشنطن لدعمها إسرائيل في الصراع العربي-الإسرائيلي. وعندما أصبحت دولة الإمارات العربية المتحدة دولة مستقلة ذات سيادة كاملة، كانت واشنطن تنأى بنفسها عن التدخل في المنطقة تحت ما كان يُعرف بـ"مبدأ نيكسون"، والذي كانت الولايات المتحدة الأمريكية تعتمد بموجبه على المملكة العربية السعودية وإيران بصفة رئيسية، باعتبارهما قطبي الخليج العربي المعنيين برعاية الأمن والاستقرار فيه. وتم تعزيز هذا المبدأ في منتصف عام 1972 عندما قام الرئيس ريتشارد نيكسون بزيارة طهران

وأعرب عن دعمه لشاه إيران.[83] وكانت إيران والمملكة العربية السعودية تتلقيان الأسلحة الأمريكية في ذلك الوقت لسبب أساسي وهو انتهاجهما سياسات معادية للاتحاد السوفيتي.

وبالنسبة إلى الاتحاد السوفيتي السابق فقد كان مبعداً بالكامل من الخليج العربي باستثناء ما كان يربطه من علاقات مع العراق. ورفضت دولة الإمارات العربية المتحدة أن تكون لها أي علاقات دبلوماسية أو تجارية مع الاتحاد السوفيتي؛ مما دعم موقف المملكة العربية السعودية والدول الأخرى التي كانت ترى أن موسكو تتبنى أيديولوجية معادية للإسلام وبالتالي تجب مقاطعتها. وعلى الرغم من أن الاتحاد السوفيتي كان قد أقام علاقات وثيقة مع العراق بعد عام 1958، وعلاقات ودية مع دولة الكويت بعد اعترافه باستقلالها عام 1963، فقد رفضت دول الخليج العربية الأخرى أن تقيم أي علاقات مع موسكو.[84]

رفضت دولة الإمارات العربية المتحدة والدول العربية الصغيرة الأخرى في الخليج العربي السماح بإقامة أي قواعد أمريكية على أراضيها. وحتى طهران والرياض لم تكن لهما أي رغبة في وجود عسكري أمريكي على أراضيهما، بل فضلتا تواجد القوات الأمريكية "خلف الأفق" أي في المياه الإقليمية. ولم تكن لدى أي من الدولتين رغبة في التحريض على التدخل السوفيتي في المنطقة وتحويلها إلى ساحة للحرب الباردة. ومن جانب آخر لم تكن الدول العربية تحبذ أي ارتباط عسكري وثيق مع الولايات المتحدة الأمريكية بسبب الصراع العربي-الإسرائيلي، وهو توجه ارتضته دولة الإمارات العربية المتحدة، غير أنها، وخلافاً للمملكة العربية السعودية، لم تكن تتلقى، أو حتى تطلب، أي أسلحة أمريكية في تلك الفترة.

أكدت دولة الإمارات العربية المتحدة، على نحو متزايد خلال فترة السبعينيات، على ضرورة أن تنأى القوتان العظميان عن التدخل في منطقة الخليج العربي. وكان الدعم الأمريكي لإسرائيل قد عزز حرص أبوظبي على رفض أي وجود أمريكي في الخليج العربي، وساعد بُغض المسلمين للشيوعية الملحدة على إبعاد الاتحاد السوفيتي عن المنطقة. ولم تكن دولة الإمارات العربية المتحدة ترغب في أن يتوسع أي تنافس بين القوتين العظميين خوفاً من أن ينفذ إلى منطقة الخليج العربي، وذلك لأن من المستبعد أن يخدم مثل هذا التوسع مصالح دولة الإمارات العربية المتحدة. ورفض الشيخ زايد الفكرة التي تم تداولها في العالم الغربي خلال تلك الفترة والتي تتحدث عن وجود "فراغ قوة" في منطقة الخليج العربي بحاجة إلى جهة خارجية لتملأه.

ساعد التوسع في الإنتاج النفطي لدولة الإمارات العربية المتحدة أيضاً على تعزيز الحذر من القوى الأجنبية؛ ومن ذلك مثلاً ما قاله الشيخ زايد في آذار/ مارس 1976: «إن كل من يملك الثروة يظل مطمع الطامعين، ومن الصعب أن تعرف من أين يأتيك هذا الطامع، قد تشك في القادم من الشرق فيأتيك الخطر من الغرب أو العكس. لقد أصبح لدى أبناء الخليج وأهله الإمكانيات والثروة، والإدراك، وأصبح باستطاعتهم ملء أي فراغ وتحمل مسؤولية وطنهم وأرضهم. . . إن أبناء الخليج هم حماة الخليج». [85]

وفي أيار/ مايو 1976، كرر الشيخ زايد القول إن دولة الإمارات العربية المتحدة تسعى جاهدة لكي تبقى منطقة الخليج العربي في منأى عن التنافس والصراعات الدولية. [86]

وفي تشرين الأول/ أكتوبر 1977، عندما قال وزير الطاقة الأمريكي، جيمس شليسنجر إن الولايات المتحدة الأمريكية قد تلجأ في وقت ما إلى التدخل لتأمين الواردات الأمريكية من النفط، جاء رد دولة الإمارات العربية المتحدة سلبياً،[87] وعلق الشيخ زايد قائلاً إنه يبدو أن شليسنجر: «لم يستطع أن يستوعب الآثار الخطيرة لحرب رمضان [أكتوبر 1973]، وما تركته من نتائج [الحظر النفطي] هزت الموقف الدولي. . . ويبدو أنه قد نسي أن العرب يتحدون في أوقات الخطر».[88]

كرر الشيخ زايد خلال عامي 1977 و1978 قوله إن منطقة الخليج العربي يجب أن تبقى بمنأى عن صراعات القوى العظمى وتنافسها.[89]

وقد شجب وزير خارجية دولة الإمارات العربية المتحدة في خطابه الذي ألقاه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في تشرين الأول/ أكتوبر 1978، «الصراع بين القوى الكبرى على إقامة مناطق نفوذ»، والذي قال إنه قد جلب "الكوارث" إلى العديد من دول العالم الثالث. وأضاف قائلاً: إن هناك "توجهاً خطيراً" نحو التنافس الناجم عن الحرب الباردة. وقال إن دولة الإمارات العربية المتحدة ظلت منذ استقلالها تؤيد استصدار قرار من الأمم المتحدة يدعو إلى اعتبار المحيط الهندي "منطقة سلمية"؛ مما يعني أن تبقى القوى الخارجية بعيدة عنه.[90] ونظراً لكون دولة الإمارات العربية المتحدة من الدول التي تطل حدودها على الخليج العربي والمحيط الهندي، فهي صاحبة مصلحة في أن يظل كل منهما منطقة محايدة.

وبنهاية عقد السبعينيات، أصبحت رغبة دولة الإمارات العربية المتحدة في أن تبقى منطقة الخليج العربي بمنأى عن تدخلات القوتين العظميين

ركيزة رئيسية من ركائز سياستها الخارجية. وتم طرح هذا المرتكز في البيانات السياسية مثل هذا البيان الذي تحدث عن المحافظة على الأمن والاستقرار في منطقة الخليج العربي، والحل العادل للصراع العربي ـ الإسرائيلي، وتسوية النزاعات بالطرق السلمية والتضامن بين الأشقاء العرب والنأي عن صراعات القوى العظمى. [91]

التضامن مع العالم الثالث

لم تقتصر جهود الشيخ زايد في مجال العلاقات الخارجية على منطقة الشرق الأوسط فحسب، بل امتدت خلال عقد السبعينيات إلى ما وراءها، حيث اهتم بإقامة علاقات جيدة مع الدول الإسلامية وحركة عدم الانحياز.

وخلال هذا العقد، عمل الشيخ زايد أيضاً على توسيع نطاق مساعدات صندوق أبوظبي للإنماء الاقتصادي العربي [صندوق أبوظبي للتنمية] ليشمل تقديم المساعدات الخارجية ليس إلى الدول العربية الأخرى فحسب، وإنما إلى دول العالم الثالث غير العربية أيضاً. فقد قام بزيادة المساعدات المالية إلى الدول الأخرى بقدر كبير بعد ارتفاع أسعار النفط، وذلك اعتباراً من عام 1974، وهو العام الذي وصل فيها حجم هذه المساعدات إلى أربعة أضعافه تقريباً خلال سبعة أشهر فقط. [92] وفي عام 1974، وصل حجم المعونات الخارجية التي قدمتها أبوظبي إلى نسبة ضخمة قدرها 28٪ من دخلها، وكانت النسبة مرتفعة أيضاً في الأعوام التالية. [93] وعلى سبيل المثال، قدمت دولة الإمارات العربية المتحدة خلال الفترة 1974 ـ 1977، قروضاً عن طريق صندوق أبوظبي للتنمية وحده

بلغت أكثر من 1.25 مليار درهم إلى 11 دولة عربية (البحرين ومصر والأردن وسوريا وتونس والمغرب والسودان وسلطنة عُمان ولبنان واليمن بشطريه الشمالي والجنوبي)، بالإضافة إلى تقديم 337 مليون درهم إماراتي إلى دول غير عربية.[94] وفي إثر الزيادات التي طرأت على أسعار النفط خلال عامي 1973ـ1974، والتي نتج عنها ارتفاع كبير في دخل دولة الإمارات العربية المتحدة، قام الشيخ زايد بتعديل أهداف صندوق أبوظبي للإنماء الاقتصادي العربي بحيث يتمكن من تقديم قروض وهبات إلى دول غير عربية أيضاً. وعلاوة على ذلك، قدمت دولة الإمارات العربية المتحدة خلال هذه الفترة مساعدات عن طريق المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا، وصندوق أوبك للتنمية الدولية والصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومؤسسات أخرى.[95]

اعتاد الشيخ زايد أيضاً أن يتحدث من وقت إلى آخر عن المصالح المشتركة بين دول العالم الثالث، فقد قال في عام 1977: «لقد خاضت الشعوب العربية والأفريقية حروباً مشتركة ضارية ضد جميع أنواع الاستعمار والاضطهاد والعنصرية».[96] وأكد وزير خارجية دولة الإمارات العربية المتحدة في خطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1978 على دعم دولة الإمارات العربية المتحدة لجهود التنمية الاقتصادية والتضامن بين الدول النامية؛ حيث ساهمت بتمويل مشروعات تنموية لصالح هذه الدول، سواء كانت بصفة ثنائية أو من خلال قنوات ذات أطراف متعددة، مثل الأمم المتحدة، وأنها تتعهد بمواصلة هذا الجهد.[97]

على كل حال فإن دولة الإمارات العربية المتحدة أوضحت أنها تفضل الآليات الثنائية أو القنوات ذات الأطراف المتعددة التي تملك نوعاً من

السيطرة عليها. وعندما تم طرح اقتراح بإنشاء بنك دولي لفائدة الدول الصناعية تودع فيه الدول المنتجة للنفط 287 مليار دولار أمريكي، رفض الشيخ زايد الفكرة رفضاً قاطعاً واعتبرها "غير مقبولة" لأن دولة الإمارات العربية المتحدة تمسكت بسلم الأولويات التي وضعتها لنفسها في تقديم المساعدة والتعاون وهي: «الشقيق هو الذي يأتي في الدرجة الأولى، وبعده يأتي الجار، والصديق يأتي بالدرجة الثالثة». [98]

الدبلوماسية في العقد الثاني من عمر الدولة: 1979 – 1989

كانت القضيتان الرئيسيتان اللتان تعاملت معهما الدبلوماسية الإماراتية خلال ثمانينيات القرن العشرين هما الحرب الإيرانية-العراقية والصراع العربي-الإسرائيلي. وكان لصاحب السمو الشيخ زايد دور نشط في القضيتين طوال هذا العقد.

وقع العديد من الأحداث الكبرى داخل منطقة الخليج العربي وما حولها خلال عامي 1979 و1980؛ مما أدى إلى خلق تحديات جديدة لدولة الإمارات العربية المتحدة وكان له تأثير في دبلوماسيتها على امتداد عقد. وفي كانون الثاني/ يناير 1979، غادر الشاه محمد رضا بهلوي إيران إلى غير رجعة، وعاد آية الله الخميني من المنفى إلى طهران وقاد الثورة التي أطاحت حكم الإمبراطور. وفي تشرين الثاني/ نوفمبر 1979، اجتاحت جموع المتظاهرين السفارة الأمريكية في طهران وأخذوا الدبلوماسيين الأمريكيين المتواجدين فيها رهائن. وفي الشهر نفسه، قام متطرفون باحتلال المسجد الحرام في مكة المكرمة، وفي كانون الأول/ ديسمبر من العام نفسه وقعت مظاهرات الشيعة في المنطقة الشرقية بالمملكة العربية

السعودية. وفي هذا الشهر أيضاً، قامت القوات السوفيتية بغزو أفغانستان وتوغلت في أراضيها لتبدأ احتلالاً استمر حوالي عقد كامل. ونتيجة لهذه التطورات، قام الرئيس الأمريكي جيمي كارتر في كانون الثاني/ يناير 1980، بإعلان "مبدأ كارتر"، وهو عبارة عن سياسة تميل بموجبها الولايات المتحدة الأمريكية نحو دول الخليج العربي. وفي أيلول/ سبتمبر 1980، شن العراق هجوماً عسكرياً على إيران، كان من المتوقع له أن يكون قتالاً محدوداً لفترة وجيزة، ولكنه تحول إلى حرب لمدة ثمانية أعوام في منطقة الخليج العربي.

جرت هذه الأحداث الكبرى في الخليج العربي في الوقت الذي كان فيه العالم العربي منشغلاً بمفاوضات السلام التي دخلت فيها مصر مع إسرائيل. ومرة أخرى أصبح الصراع العربي-الإسرائيلي موضوعاً مهماً بالنسبة إلى دولة الإمارات العربية المتحدة خلال هذا العقد 1979-1989. وشكلت الثورة الإيرانية ومضاعفاتها في المنطقة أكبر مصدر تهديد محتمل لأمن دولة الإمارات العربية المتحدة، وقد تفاقم هذا التهديد بفعل الغزو السوفيتي لأفغانستان الذي أثار احتمالات تفجر صراع قوى عظمى وامتداد آثاره إلى منطقة الخليج العربي.[99]

الثورة الإيرانية والحرب الإيرانية - العراقية

كانت الثورة الإيرانية التي اندلعت عام 1979 حدثاً كبيراً في المنطقة. ومن وجهة نظر أبوظبي التي منحها رحيل الشاه وضعاً أفضل، لم يكن هناك أي شعور بالحسرة على رحيله؛ وذلك لأنه كانت لديه طموحات إلى الهيمنة على السياسة في منطقة الخليج العربي وكان يبدو مصدر تهديد

لمصالح دولة الإمارات العربية المتحدة في بعض الجوانب، مثلما تجسد في قيامه باحتلال جُزر طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبوموسى عشية حصول دولة الإمارات العربية المتحدة على استقلالها. وعلاوة على ذلك، قوبل التأييد الصاخب الذي أبداه نظام آية الله الخميني للقضية العربية في مواجهة إسرائيل بالترحيب. وعلى الرغم من ذلك، عملت دولة الإمارات العربية المتحدة على صياغة تسوية مؤقتة مع إيران، إلا أن الثورة الإيرانية خلقت غموضاً كبيراً وجديداً بشأن المستقبل.[100] فقد كان التوجه الراديكالي الإسلامي الذي انتهجه آية الله الخميني مثيراً للمخاوف، وبخاصة أنه كان مبنياً على أساس رؤية شيعية للإسلام تختلف كثيراً عن المذهب السائد في دولة الإمارات العربية المتحدة، كما أن النظام في طهران كان عدوانياً وكان يسعى إلى تأجيج فكرة إقامة جمهوريات إسلامية في المنطقة المجاورة.

في 3 نيسان/ إبريل 1979، أرسل صاحب السمو الشيخ زايد تهنئة إلى آية الله الخميني بمناسبة إعلانه قيام الجمهورية الإسلامية الإيرانية.[101] وسعى الشيخ زايد إلى الإعلان بوضوح أن دولة الإمارات العربية المتحدة لن تتدخل على أي نحو في شؤون الثورة الإيرانية، وذلك عندما أدلى بتصريح صحفي في آذار/ مارس 1979 قال فيه: «إن سياستنا ترتكز على رغبتنا في أن يتوطد الاستقرار والرفاهية والازدهار في كل قطر مجاور، والتطورات التي حدثت في إيران إنما هي شؤون داخلية محضة. وإن كل دعوة إلى تثبيت دعائم الإسلام وإلى توحيد صفوف المسلمين هي دعوة مباركة، ليس بالنسبة إلى المسلمين فحسب، وإنما للمجتمع الإنساني بأسره».[102]

عندما اندلعت الحرب بين إيران والعراق في أيلول/ سبتمبر 1980 لم يكن متوقعاً أن تستمر فترة طويلة، لكنها استمرت ثمانية أعوام. وضاعفت

هذه الحرب مخاوف دولة الإمارات العربية المتحدة، وبخاصة عندما دارت رحى "حرب ناقلات النفط" التي شملت أعمال قتال بالقرب من حدود دولة الإمارات العربية المتحدة. وتوجس الشيخ زايد من احتمالات تحقيق انتصار إيراني ولذلك قدم للعراق دعماً مالياً، غير أنه لم يكن يتطلع إلى نجاح عراقي ساحق أيضاً. وكان العراق قد اتهم دولة الإمارات العربية المتحدة والدول العربية الأخرى بالتنصل وتركه يدافع عن التراب العربي منفرداً، بيد أن الشيخ زايد قاوم الضغوط الرامية إلى دفعه للانحياز التام إلى جانب العراق. [103] فقد كان متعاطفاً مع المناشدات العراقية، ولكنه كان متردداً في الإقدام على عمل يشكل استفزازاً لجارته القوية إيران بالانحياز الصارخ إلى جانب العراق. وعندما فقد العراق المنفذ الذي يوصله إلى الخليج العربي بالإضافة إلى بعض موانيه، قدم الشيخ زايد مساعدة مالية إلى بغداد. غير أن مساعداته للعراق لم تكن أكثر من المساعدات المقدمة من المملكة العربية السعودية ودولة الكويت. وظلت دولة الإمارات العربية المتحدة تشكل مصدراً رئيسياً للبضائع المعاد تصديرها إلى إيران، كما حافظ الشيخ زايد على الاستمرار في إدارة حوار دبلوماسي هادئ مع طهران طوال فترة الحرب، وقام بمحاولات متكررة للمساعدة في التوسط من أجل إيجاد حل لهذا الصراع. [104]

سعى صاحب السمو الشيخ زايد منذ البداية إلى المساعدة على إنهاء هذه الحرب؛ ففي 22 تشرين الثاني/ نوفمبر 1980، ولدى افتتاحه دور الانعقاد الثالث للمجلس الوطني الاتحادي ناشد سموه إيران والعراق إيقاف إراقة دماء المسلمين والتحرك نحو تحقيق السلام. [105] وفي كانون الثاني/ يناير 1981، أكد الشيخ زايد في تصريح علني لدى حضوره مؤتمر القمة

الإسلامي الثالث الذي عُقد في مكة أن على القادة المسلمين إيجاد «صيغة تقوم على الأسس الإسلامية لإنهاء الحرب العراقية-الإيرانية وحقن دماء المسلمين». وشكل المؤتمر لجنة وساطة للمساعدة على تحقيق هذا الهدف وأيدت دولة الإمارات العربية المتحدة هذا المسعى.[106]

في أيار/ مايو 1981، وبعد ثمانية أشهر من اندلاع الحرب، قال الشيخ زايد إنه لم يكن يتوقع قيام هذه الحرب، وإنه مندهش لاستمرارها طوال هذه الفترة، وقال: «نحن نتأثر بهذه الحرب كما يؤثر علينا أي صدام بين إيران المسلمة والعراق الشقيق... ورغم أننا لا نحارب، فإننا متضررون من هذه الحرب لأن البلدين جيران لنا».[107]

وفي تموز/ يوليو من العام نفسه، دعا الشيخ زايد مرة أخرى إلى وقف القتال، وقال إن قدوم شهر رمضان يعتبر مناسبة لحقن دماء المسلمين.[108]

التزمت دولة الإمارات العربية المتحدة الحذر بصفة عامة وعملت على عدم الظهور بمظهر الانحياز إلى أحد طرفي النزاع، ولكنها كانت تجهر أحياناً بموقفها ضد أحد الطرفين؛ ففي تشرين الأول/ أكتوبر 1981، عبَّرت دولة الإمارات العربية المتحدة عن إدانتها لإيران بسبب الهجوم الذي نفذته الطائرات الإيرانية ضد منشآت نفطية كويتية في أم العيش.[109]

لم تقف الجهود الخيرة التي بذلها الشيخ زايد لإيقاف هذه الحرب عند هذا الحد، بل أبدى استعداده لتقديم المساعدة المباشرة من أجل إنهاء الصراع، فقد أعلن في حديث صحفي في شهر نيسان/ إبريل 1982 استعداده للوساطة لإنهاء الحرب بين العراق وإيران. وقال إنه أبلغ المسؤولين الإيرانيين أن استمرار الحرب ليس في صالحهم ولا في صالح

العراق أو صالح أي دولة في المنطقة.[110] وفي تشرين الأول/ أكتوبر 1982، بعث برسالة إلى الرئيس الإيراني ناشد فيها إيران العمل على وضع حد للحرب وإيقاف القتال.[111] وفي مؤتمر القمة السابعة لدول عدم الانحياز الذي عُقد في آذار/ مارس 1983، أبدى الشيخ زايد قلق بلاده إزاء استمرار الحرب، ودعا الطرفين إلى القبول بحل النزاع بالوسائل السلمية، مؤكداً أن هذه الحرب تمثل استنزافاً للقوى البشرية وتشكل تهديداً لأمن الخليج العربي واستقراره. وقال صاحب السمو الشيخ زايد في خطابه أمام القمة نفسها، إن أمن الخليج مسؤولية تقتصر على دوله وحدها، ولهذا السبب فقد رفضت دولة الإمارات العربية المتحدة الانضمام إلى أي أحلاف عسكرية، لأنها ترفض تدخل أي دولة أجنبية في شؤونها الداخلية.[112]

وبحلول تشرين الأول/ أكتوبر 1983، أصبح الشيخ زايد قلقاً للغاية من استمرار القتال واحتمالات توسع دائرته. ففي 5 تشرين الأول/ أكتوبر 1983، طالبت دولة الإمارات العربية المتحدة كافة القوى في العالم باحترام سيادة دول منطقة الخليج العربي وإبعادها عن صراعات الدول الكبرى وترك مسؤولية حفظ أمنها لدولها.[113] وفي 22 تشرين الأول/ أكتوبر 1983، قال مسؤول من دولة الإمارات العربية المتحدة إن الحرب بين العراق وإيران لها تأثيراتها السلبية الكبيرة في منطقة الخليج العربي وإن استمرارها ينطوي على أخطار جسيمة ليس بالنسبة إلى الدولتين المتنازعتين فحسب، بل لدول الخليج العربي التي لم تدخر وسعاً طوال السنوات الثلاث الماضية في العمل لوقف نزف الدم.[114]

اشتعلت حرب الناقلات بين إيران والعراق خلال عام 1984، حيث قام العراق بضرب سفن إيرانية في مياه الخليج العربي. وقد أزعجت هذه

الحرب دولة الإمارات العربية المتحدة وذلك بسبب التخوف من امتداد الحرب إلى أساطيل نقل النفط الأخرى وإلى حقول النفط البحرية.

دعا الشيخ زايد في خطابه الذي ألقاه بتاريخ 13 كانون الثاني/ يناير 1984، إلى وقف إطلاق النار وإنهاء الحرب بين العراق وإيران، وفي منتصف الشهر نفسه، لدى حضوره مؤتمر القمة الإسلامي في الدار البيضاء ناشد طرفي الصراع، العراق وإيران تسوية خلافاتهما بالطرق السلمية.[115] وفي مقابلة صحفية أجريت معه في أيار/ مايو 1984، دعا الشيخ زايد مجلس الأمن الدولي إلى التحرك واتخاذ قرار واضح بوقف إطلاق النار بين إيران والعراق.[116] وفي لقاءاته مع القادة العرب والمسلمين، دأب على تكرار دعوته إلى الأطراف المتنازعة بإيقاف القتال. وفعل ذلك في مناسبات عديدة خلال عامي 1984 و1985، منها على سبيل المثال خلال لقاءاته مع رئيسي تونس وتركيا ومع القادة في مؤتمرات قمة مجلس التعاون لدول الخليج العربية. كما طلبت دولة الإمارات العربية المتحدة من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا والصين المساعدة على إنهاء الحرب.[117]

وفي أيار/ مايو 1984، أعلن الشيخ زايد أن أطماع الولايات المتحدة الأمريكية لا تقل عن أطماع روسيا، وأن أطماع الدول الاستعمارية وجشعها لن يتوقف إلا إذا جابهناهم بتآزرنا وسد الثغرات بيننا. وقال إن العرب لا يريدون القوة حتى يعتدوا بها على الغير، بل يريدونها حتى لا يعتدي عليهم الآخرون. وقال إن الخلافات والتناقضات بين الدول العربية أفقدتها تعاون وثقة الدول الإسلامية.[118] وفي وقت لاحق، وتحديداً في تشرين الثاني/ نوفمبر 1985، أعلنت دولة الإمارات العربية المتحدة عن

إقامة علاقات دبلوماسية مع الاتحاد السوفيتي، وقالت إن هذه الخطوة تأتي تأكيداً لنهج سياستها غير المنحازة واتساعاً لحركتها الدولية وصداقاتها على المستوى العالمي.[119]

وفي هذه الأثناء، طلبت دولة الكويت من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي توفير الحماية لناقلاتها النفطية. وفي تموز/ يوليو 1987، استجابت الولايات المتحدة الأمريكية للطلب الكويتي ووضعت إحدى عشرة ناقلة نفط كويتية تحت العلم الأمريكي لكي تتمكن البحرية الأمريكية من حمايتها،[120] غير أن دولة الإمارات العربية المتحدة لم تقدم أي طلب من هذا النوع، ولم يطلب الشيخ زايد من الولايات المتحدة توفير الحماية لأنه كان يرغب في إبقاء القوى العظمى بعيدة عن الصراع قدر الإمكان.[121] وبدلاً من ذلك فضل التوصل إلى حل بالتفاوض ضمن إطار عربي وإسلامي، ولم يتخل مطلقاً عن تمسكه بالاحتفاظ بعلاقات جيدة مع الطرفين. وخلال عام 1987 طالب الشيخ زايد مكرراً بأن تعمل القوى العظمى على إبعاد صراعاتها عن منطقة الخليج العربي وإفساح المجال أمام الوسطاء العرب والمسلمين للتوصل إلى حل للصراع وإنهاء حرب الخليج الأولى.[122] ولم تغير إقامة علاقات دبلوماسية مع موسكو شيئاً في هذا التوجه.

وفي 25 تشرين الثاني/ نوفمبر 1986 تعرضت المنشآت النفطية الإماراتية في حقل أبوالبخوش البحري إلى قصف جوي أسفر عن سقوط 5 قتلى و24 جريحاً. وفي اليوم التالي أدان المجلس الوطني الاتحادي الحادث، أما مجلس الوزراء فقد وصفه بأنه اعتداء سافر زاد من حجم التهديد الموجه إلى المنطقة.[123] وعلى الرغم من ذلك، تحلى صاحب السمو الشيخ زايد بضبط النفس إزاء هذا العمل الاستفزازي لكي يبقى بعيداً عن الصراع الدائر.

وفي تصريحات صاحب السمو الشيخ زايد أثناء احتفالات البلاد بالعيد الوطني في 2 كانون الأول/ ديسمبر 1986 سعى إلى تهدئة المخاوف من آثار الحادث قائلاً إن العدوان على الحقل النفطي لم يؤثر في ثقتنا بأنفسنا وأن ما حدث لا يمس إلا شعرة أخذت من جسم كبير.[124] ولم يستعن الشيخ زايد بأي مساعدة من الخارج، وفي 7 كانون الأول/ ديسمبر من العام نفسه أكد لدى استقباله أعضاء من مجلس العموم البريطاني أن دولة الإمارات العربية المتحدة قادرة على مواجهة أي عدوان، وأن الاعتداء على حقل أبوالبخوش لم يضر دولة الإمارات العربية المتحدة بقدر ما نفعها، وقال إننا لن نطالب أي صديق بأن يقوم بما نستطيع أن نقوم نحن بمواجهته. وأضاف قائلاً: «وأرجو ألا تعد بريطانيا بشيء حتى لا تصبح وعودها مثل وعود بعض حلفائها».[125] وعندما تحدثت تقارير صحفية في أيار/ مايو 1987، عن أن دولة الإمارات العربية المتحدة قد طلبت حماية بريطانية لسفنها في الخليج العربي، نفى مصدر مسؤول هذه الأخبار نفياً قاطعاً وأكد أن الدولة ترى أنه لا توجد أي مبررات تدعوها لطلب حماية أجنبية لسفنها.[126] وفي عام 1987 واصل الشيخ زايد مناشدته جميع أطراف النزاع لوقف الاقتتال ودعا الأسرة الدولية إلى مساعدتهما على تحقيق ذلك. وقد فعل ذلك في كانون الثاني/ يناير 1987 في مؤتمر القمة الإسلامي الخامس الذي عُقد في دولة الكويت، ثم مرة أخرى في أيار/ مايو 1987، عندما التقى مسؤولاً أمريكياً كبيراً زائراً لدولة الإمارات العربية المتحدة، وفي حزيران/ يونيو من العام نفسه خلال استقباله وفداً من مجلس الشيوخ الأمريكي.[127] وأدلى الشيخ زايد بحديث صحفي قال فيه إنه يحاول التوسط بين إيران والعراق.[128]

وفي أيلول/ سبتمبر 1987، وبعد صدور قرار مجلس الأمن الدولي رقم 598 الداعي إلى وقف إطلاق النار بين العراق وإيران والدخول في مفاوضات سلام، طالب الشيخ زايد إيران بقبول القرار وحذر من أن إطالة أمد الحرب سيدخل الدول العظمى إلى منطقة الخليج العربي. وناشد الجارين المسلمين ضرورة إطفاء النار اليوم قبل العجز عن إطفائها وتمكنها من التهامهما غداً.[129] وأكدت دولة الإمارات العربية المتحدة أن قرار مجلس الأمن رقم 598 يمثل فرصة تاريخية فريدة للتوصل إلى تسوية تنهي الحرب العراقية ـ الإيرانية.[130] وعندما هاجمت القوات الإيرانية سفينة داخل المياه الإقليمية الكويتية في تشرين الأول/ أكتوبر 1987، استنكرت دولة الإمارات العربية المتحدة بشدة هذا التصرف وأكدت تضامنها مع دولة الكويت في الدفاع عن سيادتها.[131] وفي اجتماع على مستوى عال بين مسؤولين من دولة الإمارات العربية المتحدة وإيران عقد في 23 تشرين الثاني/ نوفمبر 1987، حث المسؤول الإماراتي إيران على الاستجابة لقرار مجلس الأمن 598 الداعي إلى وقف الحرب.[132]

وفي نيسان/ إبريل 1988، بعد قيام القوات الإيرانية بضرب السفينة الحربية الأمريكية صمويل روبرتس (Samuel B. Roberts) في مياه الخليج العربي، ردت الولايات المتحدة الأمريكية بقصف منصات النفط والسفن الإيرانية. وفي تموز/ يوليو من العام نفسه، قبلت إيران أخيراً قرار مجلس الأمن 598 والتزمت بوقف إطلاق النار الذي أصبح سارياً اعتباراً من آب/ أغسطس 1988. وهنأ الشيخ زايد كلاً من إيران والعراق، وأعلنت دولة الإمارات العربية المتحدة أن قبول القرار يشكل نقطة تحول مهمة نحو إرساء الأمن والاستقرار في المنطقة. وقال صاحب السمو الشيخ زايد إن

قمة الشجاعة هي اتخاذ القرار الحكيم في الأوقات العصيبة، وقال إننا نرجو أن تتقدم الأمور في الاتجاه الصحيح لإقرار السلام العادل والشامل بين الجارتين المسلمتين.[133] وفي وقت لاحق قال سموه إنه يحدوه الأمل في التوصل إلى سلام حقيقي بين العراق وإيران، وقال إننا نتطلع إلى عودة روح المودة والأخوة الإسلامية بين الجارين.[134] توقف القتال، ولكن مفاوضات التسوية تباطأت، واستمر الشيخ زايد في حض إيران والعراق على التوصل إلى سلام حقيقي ودائم.[135]

نزاع الجزر

بعد وصول آية الله الخميني إلى سدة الحكم ولأكثر من عام، وقبل أن تندلع الحرب بين العراق وإيران، أثارت دولة الإمارات العربية المتحدة قضية جزرها الثلاث المحتلة، طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبوموسى، التي ظلت موضع نزاع مع إيران منذ عام 1971. وفي آب/ أغسطس 1980، بعثت دولة الإمارات العربية المتحدة رسالة احتجاج إلى الأمم المتحدة أعربت فيها عن أملها في أن تصحح إيران «الوضع الذي نشأ بسبب المطامع التوسعية لنظام الشاه على المستويين الداخلي والخارجي».[136] وفي تشرين الأول/ أكتوبر 1980، بعد اندلاع الحرب بين إيران والعراق مباشرة، أضاف حاكم رأس الخيمة صوته وقال: «إن مطلبنا بسيط وهو أن الإمارات تريد أن ترى الجزر تعود إلى أصحابها الحقيقيين وهم دولة الإمارات العربية المتحدة بأسرع ما يمكن». وأوضح أن مسؤولية معالجة هذا الموضوع تقع على عاتق الحكومة الاتحادية.[137] وفي كانون الأول/ ديسمبر 1980، طالبت دولة الإمارات العربية المتحدة في رسالة إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة المجتمع الدولي بالعمل على اتخاذ إجراء بخصوص هذه

القضية، ودعت حكومة إيران إلى الدخول في مفاوضات جادة لوضع حد لهذه المشكلة وإعادة ما أخذه الشاه السابق بالقوة إلى أصحابه الأصليين. [138]

وقد أوضح الشيخ زايد أنه لن يستغل فرصة الحرب بين إيران والعراق ليحاول استعادة السيطرة الكاملة على جزيرة أبوموسى وجزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى، على الرغم من تأكيده وتمسكه بأحقية دولة الإمارات العربية المتحدة في تبعية هذه الجزر لها. وعندما سأل صحفي الشيخ زايد في كانون الثاني/ يناير 1981 عن موضوع استعادة الجزر قال: «إن وسيلتنا إلى ذلك هي تقديم الأدلة والمستندات القانونية. ومن خلال الحوار المشترك والتفاهم المتبادل بحيث ينال كل ذي حق حقه ويعود الحق العربي إلى أهله. موقفنا من الجزر الثلاث واضح وبسيط، هذه الجزر جزء من دولة الإمارات العربية المتحدة وملك لها». [139]

وفي أيار/ مايو 1981، كرر الشيخ زايد هذا الموضوع قائلاً: «نحن لا نسعى إلى أن ننتزع هذه الجزر بأسلوب غير أخوي وهذه نيتنا وهذا ما أعلناه منذ أول يوم لجيراننا، وعرفوا ما هو موقفنا، وهذا حق وعلى الإنسان أن يلتزم به لأنه حق أمة وحق دولة لا يمكن تركه أو التنازل عنه، ونحن لا نريد شيئاً من الشقاق مع جيراننا». [140]

وفي تشرين الثاني/ نوفمبر 1981، وضع الشيخ زايد القضية بأسلوبه المعهود في منظور رؤية بعيدة المدى قائلاً: «وكما أتصور، فإن سوء التفاهم بين إيران والخليج ليس جديداً؛ فقد كانت هناك مطالب إيرانية في البحرين قبل بروز مشكلة الجزر، وقد حُلت تلك المشكلة وانتهت. ونحن نتمنى أن ينتهي سوء التفاهم على الجزر كما انتهى عليه الحال بالنسبة لمشكلة البحرين

السابقة بصورة ودية وعلى أساس من الصداقة والجوار والدين». [141] وعلى الرغم من ذلك، لم يتحقق أي تطور بشأن القضية التي لاتزال دولة الإمارات العربية المتحدة تعمل على حلها.

أفغانستان

دخلت القوات المسلحة السوفيتية أراضي أفغانستان في كانون الأول/ ديسمبر 1979 لتدعم بصورة مباشرة النظام الشيوعي الموالي للاتحاد السوفيتي السابق وبقيت تلك القوات هناك. وأدى هذا التصرف السوفيتي إلى زيادة قلق دولة الإمارات العربية المتحدة ودول الخليج العربية الأخرى الصغيرة، التي تخوفت من احتمال أن تواصل الجيوش السوفيتية تقدمها إلى منطقة الخليج العربي، حيث لم تعد أفغانستان حاجزاً يمنع التغلغل السوفيتي في منطقة الخليج العربي. وأضافت هذه الأحداث، التي جاءت بعد أشهر قليلة فقط من الثورة الإيرانية، حالة الشعور بالغموض وعدم اليقين بالمستقبل التي اعترت المنطقة. وفي 30 كانون الأول/ ديسمبر 1979، أصدرت دولة الإمارات العربية المتحدة إدانة للغزو السوفيتي لأفغانستان، معتبرة إياه تدخلاً سافراً في الشؤون الداخلية لهذا البلد. [142]

وعندما ردت الولايات المتحدة الأمريكية بشجب التحرك السوفيتي بقوة، وأصدر الرئيس جيمي كارتر في كانون الثاني/ يناير 1980 ما أصبح يسمى بـ"مبدأ كارتر"، والذي حذر القوى الخارجية من مغبة التدخل في منطقة الخليج العربي، لم تطمئن دولة الإمارات العربية المتحدة بالكامل. فقد زادت في ذلك الوقت احتمالات أن تقوم الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي بتصعيد جهودهما الرامية إلى اكتساب نفوذ مباشر في

المنطقة، بينما كانت رغبة الشيخ زايد الأولى في هذا الصدد هي تجنب حدوث صراع بين القوى العظمى في الخليج العربي.[143] وفي 4 آذار/ مارس 1980، قال الشيخ زايد إنه لا حاجة لإرسال قوات أمريكية أو أي قوات أجنبية إلى الخليج العربي. وقال إنه إذا أرادت الولايات المتحدة الأمريكية إرسال قواتها فيمكن أن ترسلها إلى أفغانستان، حيث يوجد المعتدي والغزو الأجنبي وليس هنا في الخليج العربي. وأضاف أن شعوب العالم سوف تعيش في سلام إذا لم تتدخل القوى الكبرى في شؤونها، لذا فإن على هذه القوى أن تعمل على إبعاد منطقة الخليج العربي عن أطماعها.[144]

مجلس التعاون لدول الخليج العربية

ساعد الغزو السوفيتي لأفغانستان في كانون الأول/ ديسمبر 1979، الذي وقع بعد شهر واحد من استيلاء الإيرانيين على السفارة الأمريكية في طهران – وعلى الرغم من عدم وجود صلة بين الحدثين – على دفع واشنطن نحو تعزيز وجودها العسكري في دول الخليج العربية. فقد وقعت الولايات المتحدة الأمريكية اتفاقية عسكرية مع سلطنة عُمان، أتاحت للقوات الأمريكية منفذاً للدخول إلى هذا البلد، وفي عام 1981، شكلت واشنطن "قوات الانتشار السريع" لتتيح لها التدخل في منطقة الخليج العربي عند الضرورة. غير أن الشيخ زايد لم يكن راضياً عن هذه التحركات الأمريكية، لأنه كان يريد إبعاد منطقة الخليج العربي تماماً عن التنافس العسكري بين القوى العظمى.[145] بل إنه تحرك بالفعل نحو تعزيز التعاون بين دول الخليج العربية الست الأصغر حجماً.

إن التوجه الذي اتبعه صاحب السمو الشيخ زايد في التعامل مع القوى العظمى هو انتهاج سياسة متوازنة حافظ من خلالها على علاقات ودية مع القوتين العظميين دون أن ينجر إلى الدخول في فلك أي منهما. وخلال ثمانينيات القرن العشرين، عقب رحيل شاه إيران واندلاع الحرب الإيرانية-العراقية، وبعد أن نشطت الولايات المتحدة الأمريكية بقدر أكبر في منطقة الخليج العربي، سعى الشيخ زايد إلى النأي بنفسه نوعاً ما عن واشنطن في النواحي السياسية، مع احتفاظه في الوقت نفسه بالصلات التجارية والعلاقات الدبلوماسية الرسمية معها. وكان متشدداً في معارضته الدخول في أي تحالفات عسكرية مع أطراف خارجية أو إقامة قواعد عسكرية أجنبية على أرض دولة الإمارات العربية المتحدة، ولم يوقع اتفاقيات عسكرية مع الولايات المتحدة الأمريكية مثلما فعلت البحرين وسلطنة عُمان، حيث إنه كان يريد التمسك باستقلاليته وحياده. وفي الوقت نفسه، في تشرين الثاني/ نوفمبر 1985، استجاب الشيخ زايد لطلب موسكو وأقام علاقات دبلوماسية مع الاتحاد السوفيتي، على الرغم من أن المملكة العربية السعودية واصلت رفضها إقامة علاقات مع موسكو.[146]

طبق الشيخ زايد قاعدة عدم التدخل نفسها على علاقته مع الاتحاد السوفيتي السابق. وعندما سُئل عن رأيه في الزيارة التي قام بها مسؤولون من البحرية السوفيتية لعدن قال: «هذا هو الشيء الذي دفعنا إلى تجنب الدول الأجنبية مهما كان حجمها، وهذا هو الشيء الذي دفعنا إلى التعاون بين دول الخليج... نحن لا نريد من أي دولة صغيرة أو كبيرة أن تتدخل في شؤوننا الداخلية أو تصطدم الدول الأجنبية في أراضينا وأجوائنا وبحارنا... الذي يخاصمنا يجب أن نواجهه... فليست هناك دولة

عربية أو خليجية بحاجة إلى الدول الأجنبية لأن تتدخل في شؤونها أو تتدخل بغرض الحماية. نحن لسنا بحاجة إلى أي دولة أجنبية. وتصرف الدول الكبرى غير مرضٍ للبشرية عامة». [147]

بحلول عام 1981، أصبحت الدول العربية الست الأصغر حجماً في الخليج العربي منزعجة جداً من التطورات الجارية في المنطقة ومن احتمالات تدخل القوى العظمى فيها، الأمر الذي دفعها إلى التقارب فيما بينها وتشكيل مجلس للتعامل مع المشكلات المشتركة؛ مثل قضية الأمن المشترك. وفي الرابع من شباط/ فبراير 1981، اجتمع وزراء خارجية كل من دولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية ودولة الكويت ومملكة البحرين ودولة قطر وسلطنة عُمان في مدينة الرياض وأعلنوا أنهم قد اتفقوا على تشكيل مجلس للتعاون. وقالت الصحف الكويتية إن مؤتمر قمة لهذه الدول سوف ينعقد في أبوظبي، وإن صاحب السمو الشيخ زايد سيرأس هذا المؤتمر. [148] التقى وزراء خارجية الدول الست في أبوظبي خلال الفترة 22-25 أيار/ مايو 1981 للإعداد للمؤتمر، ومن ثم التقى رؤساء هذه الدول الست في أبوظبي لمدة يومين خلال الفترة 25-26 أيار/ مايو من العام نفسه ووقعوا اتفاقية إنشاء مجلس التعاون لدول الخليج العربية. وفي البيان الختامي دعا القادة إلى تحقيق الاستقرار في منطقة الخليج العربي، وقالوا إن ضمانه مرتبط بتحقيق السلام في الشرق الأوسط، وأيدوا الجهود المبذولة لوقف الحرب العراقية-الإيرانية. وأقر القادة إنشاء آلية للمساعدة في تسوية المنازعات، وأنشؤوا أمانة عامة للمجلس، وأقروا تعيين عبدالله بشارة من دولة الكويت ليكون أول أمين عام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية. [149]

وفي ختام مؤتمر القمة الذي أنشأ مجلس التعاون لدول الخليج العربية في أيار/ مايو 1981، قال الشيخ زايد إن دولة الإمارات العربية المتحدة ترغب في أن تبقى منطقة الخليج العربي خالية من تأثيرات الحرب الباردة أو "الصراعات الدولية" كما سماها. ورفض أي تدخل من القوى العظمى في شؤون دولة الإمارات العربية المتحدة، وأوضح في معرض رده لأحد الصحفيين في مؤتمر صحفي عقده في أيار/ مايو 1981 أنه يرى أن هذه السياسة نفسها يجب أن تنطبق على دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الأخرى حيث قال: «إن عدم التماس العون من أي دولة أجنبية ينبطق على الجميع». وأضاف أن الدول الأعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربية اتفقت كلها على موقف موحد، وقال: «المؤتمر كان خاتمة ورابطة لا انفصام لها، وهي أن تكون دول الخليج في غنى عن أي دولة أجنبية أو أي حماية أجنبية. وهذا شيء مستبعد».[150]

وعندما سرت الأخبار التي تتحدث عن أن إنشاء مجلس التعاون لدول الخليج العربية يعني أن هذه الدول ستنسحب من جامعة الدول العربية اهتم الشيخ زايد بنفي هذه الادعاءات.[151] فعندما سُئل من قبل الصحافة عما إذا كان العراق سينضم إلى عضوية مجلس التعاون لدول الخليج العربية بمجرد انتهاء حرب الخليج (الأولى)، كان صاحب السمو الشيخ زايد حريصاً في إجابته أيضاً، حيث لم يرد بصورة مباشرة، قائلاً: إن العراق دولة شقيقة وأنه لا بد من أن يُتخذ مثل هذا القرار من قبل قادة الدول الست الأعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربية بالإجماع، «لكي نتجنب الأخطاء».[152]

الصراع العربي - الإسرائيلي

على الرغم من الأحداث الخطيرة التي كانت تجري في منطقة الخليج العربي خلال عقد الثمانينيات فقد ظل الصراع العربي-الإسرائيلي ومشكلة لبنان المرتبطة به موضع اهتمام الشيخ زايد الذي استمر في إبداء رأيه بشأن هذه القضايا.[153] ففي تشرين الثاني/ نوفمبر 1980، قال الشيخ زايد: «إن المسؤولية القومية تلزم العرب بالعمل والنضال من أجل التصدي للخطر الصهيوني الذي يهدد وجود هذه الأمة».[154]

تسبب الهجوم الجوي الإسرائيلي على منشأة نووية في منطقة الطويلة بالعراق في خلق رد فعل سلبي جداً تجاه هذا الهجوم في أبوظبي، حيث كان هناك تخوف من احتمال إقدام إسرائيل على ضرب المنشآت النفطية في دولة الإمارات العربية المتحدة. وشجبت دولة الإمارات العربية المتحدة هذا الهجوم بشدة باعتباره عملاً عدوانياً لا مبرر له.[155] وعندما أعلنت إسرائيل في كانون الأول/ ديسمبر 1981، أنها ضمت مرتفعات الجولان، سارعت دولة الإمارات العربية المتحدة إلى إعلان إدانتها لهذه الخطوة ورفضها لها باعتبارها انتهاكاً للقانون الدولي.[156] وفي شباط/ فبراير 1982، أكد الشيخ زايد خلال استقباله وزير الخارجية الفرنسي كلود شيسون أن القضية الفلسطينية هي قضية الأمة العربية المركزية الأولى... وأنه لن يكون هناك سلام عادل شامل إلا بعودة الحقوق الشرعية للشعب الفلسطيني.[157]

وفي حزيران/ يونيو 1982، أقدمت إسرائيل على غزو لبنان واحتلال نصفه الجنوبي. وفي أيلول/ سبتمبر 1982، تم ارتكاب مذبحة ضد الفلسطينيين في مخيمي صبرا وشاتيلا للاجئين في بيروت أمام أعين الإسرائيليين. وأدانت دولة الإمارات العربية المتحدة بشدة الغزو

الإسرائيلي للبنان ومذبحة صبرا وشاتيلا، وأصدرت وزارة الخارجية الإماراتية بياناً حملت فيه مسؤولية هذه المذابح ليس لإسرائيل فحسب، بل للولايات المتحدة الأمريكية نظراً لتواطئها وسكوتها عن هذه الجريمة. وطالب الشيخ زايد الدول الأوربية باتخاذ موقف حازم بما لها من تأثير على الولايات المتحدة الأمريكية المؤيدة لإسرائيل لتجنيب المنطقة كارثة.[158] وبعد وقت قصير من ذلك، أمر الشيخ زايد بإرسال بعثة طبية من دولة الإمارات العربية المتحدة إلى لبنان لتقديم المعونة العاجلة لضحايا الغزو الإسرائيلي للبنان، كما أمر باتخاذ كافة الإجراءات لتوفير الإمكانيات اللازمة لتيسير نقل المتطوعين الراغبين في الذهاب إلى ميدان القتال في لبنان لدعم القوات الفلسطينية واللبنانية المشتركة ضد الغزو الصهيوني.[159]

وفي الأعوام التالية واصل الشيخ زايد الإدلاء بآرائه العلنية فيما يتعلق بالصراع العربي-الإسرائيلي. ففي شباط/ فبراير 1983، أكدت دولة الإمارات العربية المتحدة في خطاب مندوبها أمام مجلس الأمن الدولي، أثناء بحث سياسة إسرائيل في الأراضي العربية المحتلة، أن سياسة إسرائيل التوسعية كانت ولا تزال تشكل مصدر خطر دائم يهدد السلام في منطقة الشرق الأوسط والعالم أجمع.[160] وفي مؤتمر القمة الإسلامي الذي عُقد في كانون الثاني/ يناير 1984 بمدينة الدار البيضاء، ناشد صاحب السمو الشيخ زايد قادة الدول الإسلامية دعم الفلسطينيين حتى ينالوا حقوقهم،[161] وفي أيار/ مايو 1984، أكدت دولة الإمارات العربية المتحدة تأييدها لإقامة دولة فلسطينية.[162]

وعندما اعتدت إسرائيل على مقر منظمة التحرير الفلسطينية في تونس في أيلول/ سبتمبر 1985، أدانت دولة الإمارات العربية المتحدة هذا

العدوان في مجلس الأمن الدولي وقالت إن الوقت قد حان لإيجاد حل عادل للقضية الفلسطينية.[163] وفي تشرين الأول/ أكتوبر 1985، طالبت دولة الإمارات العربية المتحدة الأمم المتحدة باتخاذ إجراءات لمكافحة الإرهاب وأوردت اسم إسرائيل كدولة إرهابية. وفي تشرين الثاني/ نوفمبر 1985، طالبت دولة الإمارات العربية المتحدة مجلس الأمن الدولي بإدانة الممارسات الإسرائيلية الرامية إلى طمس الهوية العربية في الأراضي العربية المحتلة نتيجة استمرارها في بناء المستوطنات الصهيونية.[164] وفي كانون الثاني/ يناير 1986، تقدمت دولة الإمارات العربية المتحدة والمغرب بطلب باسم الدول الإسلامية لعقد اجتماع عاجل لمجلس الأمن الدولي للنظر في الانتهاكات الإسرائيلية لحرمة المسجد الأقصى في القدس.[165]

وواصلت دولة الإمارات العربية المتحدة ومعها أغلبية الدول العربية مقاطعة مصر بسبب توقيعها على معاهدة سلام منفردة مع إسرائيل، غير أن الشيخ زايد عمل من خلال القنوات الدبلوماسية من أجل إعادة مصر إلى الأمة العربية. ومنذ وقت مبكر من آذار/ مارس 1981، حثت صحيفة "**الاتحاد**" الحكومية على المصالحة مع مصر والتي لم تتحقق حتى ذلك الوقت. وبعد فترة قصيرة لاحقاً، وبعد أن حل الرئيس حسني مبارك محل أنور السادات رئيساً لمصر، سعى إلى تحقيق المصالحة مع العالم العربي، وهو التوجه الذي رحب به الشيخ زايد، غير أن مصر بقيت معزولة في العالم العربي حتى عام 1987.[166] وفي عام 1984، أعلن الأردن عن إعادة علاقاته الدبلوماسية مع مصر، ولكن بقية دول العربية لم تقم بإعادة علاقاتها الدبلوماسية مع مصر حتى عام 1987. وأجاز مؤتمر القمة العربية الذي عُقد في العاصمة الأردنية عمّان في تشرين الثاني/ نوفمبر 1987،

قراراً ينص على أن الجامعة العربية ليس لها أي سلطة على العلاقات الثنائية للدول العربية بصفتها الفردية. وأتاح هذا القرار للدول العربية الراغبة في إعادة علاقاتها الدبلوماسية مع مصر أن تفعل ذلك، وهو ما فعلته دولة الإمارات العربية المتحدة، كما قامت جميع الدول العربية بإعادة علاقاتها الدبلوماسية مع مصر باستثناء أربع دول (هي الجزائر وليبيا وسوريا ولبنان).[167]

وفي 6 تشرين الثاني/ نوفمبر 1987، أدلى صاحب السمو الشيخ زايد بحديث صحفي قال فيه إن عودة مصر إلى الصف العربي هي لصالح الأمة العربية قبل أن تكون لصالح مصر.[168] وفي 11 تشرين الثاني/ نوفمبر من العام نفسه، أعلن الشيخ زايد في مؤتمر القمة العربية في عمّان أن دولة الإمارات العربية المتحدة قد قررت إعادة علاقاتها الدبلوماسية مع مصر دعماً للتضامن العربي وتعزيزاً لوحدة الصف العربي.[169] وفي وقت لاحق، أكد الشيخ زايد في مقابلة صحفية أجريت معه في أيار/ مايو 1989 أن المصالحة مع مصر قد سدت الطريق في وجه الطامعين في تقسيم العرب.[170]

وفي كانون الأول/ ديسمبر 1987، اندلعت الانتفاضة الشعبية الفلسطينية التي أيدها الشيخ زايد وقدم الدعم لها؛ فعلى سبيل المثال، في 25 آذار/ مارس 1988، أكد الشيخ زايد ذلك قائلاً: «إن قلوبنا وأموالنا وأرواحنا لدعم الانتفاضة الفلسطينية». وفي 25 أيار/ مايو 1988، طالب الشيخ زايد خلال استقباله مبعوثاً للرئيس الأمريكي أن تقوم الولايات المتحدة الأمريكية باتخاذ موقف حازم بشأن القضية الفلسطينية. وقال سموه إنه لا بد أن تسود العدالة وأن يعود الحق إلى أصحابه لكي يتم التوصل إلى حل للقضية الفلسطينية. وأضاف أنه إذا لم يُعط كل ذي حق

حقه، فلن يكون أمام الدول العربية إلا المواجهة مع العدو. وفي مؤتمر القمة العربية الطارئة بالجزائر في 7 حزيران/ يونيو 1988، طالب الشيخ زايد بتسخير كل الطاقات لتحرير الأرض الفلسطينية، وأكد أن دولة الإمارات العربية المتحدة ستظل تدعم الانتفاضة الفلسطينية. وقال: «إن ثورة الأهل في الداخل أذهلت العدو». [171]

وفي تشرين الثاني/ نوفمبر 1988، أعلنت دولة الإمارات العربية المتحدة تأييدها لقرار المجلس الوطني الفلسطيني بإعلان قيام الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس. [172] وقال الشيخ زايد أيضاً في رسالة موجهة إلى الأمم المتحدة إن مؤازرته للشعب الفلسطيني سوف تستمر حتى يتم تحرير القدس. [173] وفي 12 كانون الأول/ ديسمبر 1988، أكد الشيخ زايد خلال مباحثات أجراها مع ياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية على ضرورة استمرار الانتفاضة حتى يتم استرجاع الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، وقال إنه يدعم أي قرار يتخذه الشعب الفلسطيني لتحقيق طموحاته. وفي الوقت نفسه، دعت دولة الإمارات العربية المتحدة حكومة الولايات المتحدة الأمريكية إلى فتح حوار مع منظمة التحرير الفلسطينية والاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني والمساهمة بفاعلية من أجل عقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط. [174]

ناشد الشيخ زايد الولايات المتحدة الأمريكية في مقابلة صحفية أجريت معه في لندن خلال تموز/ يوليو 1989، أن تضغط من أجل التوصل إلى تسوية ولاستعادة الحقوق الفلسطينية قائلاً: «أعتقد أن الوقت قد حان لأن تستوعب الولايات المتحدة الأمريكية الوضع في الشرق الأوسط، وتدرك

واجباتها وتتحمل مسؤولياتها. وهذا الذي نتوقعه من الإدارة الأمريكية هو ما يتوقعه الصديق من صديقه، وهو ليس مستحيلاً». [175] وفي تشرين الثاني/ نوفمبر 1989، أكد الشيخ زايد في رسالته إلى الأمم المتحدة دعمه للشعب الفلسطيني وقال: إن الانتفاضة ستبقى مصدراً للاعتزاز. [176] وفي 19 تموز/ يوليو 1989، قال الشيخ زايد: «إن الانتفاضة الفلسطينية هي انتفاضة شعب أعزل من السلاح، يرفض العبودية ويتوق إلى التمتع بحقوقه الإنسانية». [177]

وفي حزيران/ يونيو 1989، أبدى الشيخ زايد قلقه الكبير إزاء الوضع في لبنان قائلاً إنه إذا لم تنجح الأطراف اللبنانية في حل مشكلاتها ودعم جهود القادة العرب، فكيف يُرجى للأمة العربية الفلاح؟[178] وفي آب/ أغسطس 1989، حذر الشيخ زايد من مغبة عدم التدخل العربي في لبنان، وقال في حديث صحفي: إن على العرب أنفسهم أن يتدخلوا قبل أن يتدخل الأجنبي، لأن التدخل الأجنبي سيعني سقوط الجامعة العربية. [179]

الدعم الأمريكي لإسرائيل

استمرت دولة الإمارات العربية المتحدة في انتقاداتها الشديدة للولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل؛ ففي 14 أيار/ مايو 1980، قال الشيخ زايد: «إننا نأمل أن تتفهم الولايات المتحدة الأمريكية الوضع والعدالة التي يجب أن تسود، والإيمان بأننا نسعى إلى استعادة حقوقنا المغتصبة. وأن من الضروري بذل كل جهد لتوصيل الصوت العربي إلى الشعب الأمريكي». [180]

وفي أيلول/ سبتمبر 1981، عندما كانت إدارة الرئيس رونالد ريجان تعكف على دراسة إقامة شراكة استراتيجية مع إسرائيل، قال الشيخ زايد:

«إن العالم العربي برغم نزاعه مع إسرائيل، وبرغم دعم أمريكا للعدوان الإسرائيلي لم يغير علاقاته مع الولايات المتحدة الأمريكية . . . ولكن ما يثير القلق أنه إذا بدأت هذه العلاقات بالتصدع فسوف يكون ذلك بداية لانهيار كامل في العلاقات الأمريكية ـ العربية». [181]

وفي 5 آذار/ مارس 1982، قال الشيخ زايد: «إن القضية الرئيسية للعرب هي القضية الفلسطينية، ويجب المبادرة بحلها حلاً جذرياً بأسرع وقت ممكن، وإن كل تأخير في حل هذه القضية يسبب عدم استقرار في المنطقة». [182]

في كانون الأول/ ديسمبر 1983، تعرضت الطائرات الأمريكية التي كانت تحلق فوق أراضي لبنان لنيران مضادات القوات السورية الموجودة على الأرض. وأدلى الشيخ زايد بعد أن تلقى رسالة من الرئيس السوري حافظ الأسد، بتصريح وصف فيه الولايات المتحدة الأمريكية بالطرف المعتدي وقال إن أي اعتداء على أي دولة عربية يعتبر اعتداء على الأمة العربية بأسرها. وأعرب عن أمله في أن تتكثف الجهود لإيقاف مظاهر التصعيد العسكري. [183] وبعد أيام قليلة، أعربت دولة الإمارات العربية المتحدة عن عدم ارتياحها للتحالف الاستراتيجي الأمريكي ـ الإسرائيلي وقالت إنه لا يخدم العلاقات العربية ـ الأمريكية ويهدد الوضع الأمني في الشرق الأوسط. [184]

وفي 13 كانون الأول/ ديسمبر 1983، استنكر مندوب دولة الإمارات العربية المتحدة في كلمته أمام الأمم المتحدة بشدة التحالف السياسي والعسكري بين الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل، وأضاف أن واشنطن لم تعد وسيطاً نزيهاً في عملية البحث عن السلام في الشرق الأوسط. وفي

اليوم نفسه طالب الشيخ زايد، خلال استقباله مبعوث الرئيس الأمريكي، الولايات المتحدة الأمريكية بأن تتبع سياسة متوازنة وغير متحيزة في الشرق الأوسط وأن تبذل جهوداً مكثفة من أجل أمن واستقرار هذه المنطقة، وخاصة أن الولايات المتحدة الأمريكية دولة عظمى تتحمل مسؤوليات تجاه الأمن والسلام الدوليين.[185]

وفي أيار/ مايو 1987، أبلغ الشيخ زايد مسؤولاً أمريكياً كبيراً أن الفرصة مواتية الآن لتحقيق سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط، وأن ضياع هذه الفرصة يهدد الأمن الدولي.[186] وطالب الشيخ زايد لدى استقباله مسؤولاً أمريكياً كبيراً في شباط/ فبراير 1990، بإيجاد حل عادل وشامل للقضية الفلسطينية والمساعدة على وقف الإرهاب الإسرائيلي.[187] وقد استمر هذا الموضوع مطروحاً طوال فترة التسعينيات.

النشاط الدبلوماسي من عام 1990

بدأت فترة التسعينيات بالأزمة التي تسبب فيها العراق بغزوه دولة الكويت، وهي الأزمة التي خلقت مشكلات للدبلوماسية الإماراتية سواء على الفور أو في الفترة التي تلت الأزمة، واستمرت خلال عقد التسعينيات. وخلال هذا العقد أعطت دولة الإمارات العربية المتحدة أولوية لعلاقاتها مع إيران وذلك لأسباب خاصة تتمثل في نزاع الجزر، كما أعطت أولوية لمسألة دعم الدول العربية في معالجتها للمواجهة مع إسرائيل. وشاركت دولة الإمارات العربية المتحدة أيضاً في بعض الجهود خارج منطقة الشرق الأوسط (الصومال والبوسنة) واستمرت في تقديم المساعدات المالية للدول النامية.

اهتمت دولة الإمارات العربية المتحدة على امتداد عقد الثمانينيات بمسألة إبعاد تدخلات القوى العظمى في منطقة الخليج العربي، غير أن الغزو العراقي لدولة الكويت غيّر هذا الموقف، فرحبت دولة الإمارات العربية المتحدة بدخول القوات الأمريكية وقوات الدول الغربية الأخرى إلى المنطقة، لتساعد على الأقل في التعامل مع الأزمة الناشبة.

وبنهاية هذا العقد كانت دولة الإمارات العربية المتحدة قد أقامت علاقات دبلوماسية مع أكثر من 143 دولة، وتستضيف 62 سفارة أجنبية ولها 40 سفارة في الخارج.[188] بيد أن صاحب السمو الشيخ زايد ظل هو صانع القرار الأعلى في مجال السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة، وهو الذي تولى بنفسه معالجة هذه القضايا المعقدة كافة.

أزمة الكويت

يعتبر الغزو العراقي لدولة الكويت واحتلالها في آب/ أغسطس 1990، والذي أدى إلى تشكيل تحالف دولي حرر دولة الكويت بعد ستة أشهر لاحقة، حدثاً رئيسياً كان له تأثير عميق في الدبلوماسية الإماراتية. كانت دولة الإمارات العربية المتحدة تساند العراق وتقدم له الدعم في فترات متقطعة بشأن العديد من القضايا قبل نشوب هذه الأزمة، وشمل هذا الدعم تلبية بعض الاحتياجات المالية للعراق خلال حربه مع إيران، كما ساندت الحرب الكلامية التي يشنها العراق ضد إسرائيل؛ فعلى سبيل المثال أعلنت دولة الإمارات العربية المتحدة في 13 نيسان/ إبريل 1990، دعمها للعراق ضد "الحملات الصهيونية".[189] وعندما أثار العراق اتهاماته ضد دولة الكويت، دعت دولة الإمارات العربية المتحدة في البدء إلى المصالحة بين الطرفين. وفي

مؤتمر القمة العربية الطارئة في نهاية أيار/ مايو 1990، دعا الشيخ زايد إلى تضامن عربي فاعل لمواجهة التحديات التي تجابه العالم العربي.[190]

ولكن في تموز/ يوليو 1990، عندما وجه العراق اتهاماته على وجه التحديد إلى السياسة النفطية لدولة الإمارات العربية المتحدة والكويت أيضاً، ردت دولة الإمارات العربية المتحدة بدحض الادعاءات العراقية وتفنيدها علناً، معلنة أن سياستها النفطية تستند إلى حرصها على استقرار السوق النفطية ووحدة منظمة الدول المصدرة للنفط "أوبك".[191] وفي الوقت نفسه، قررت دولة الإمارات العربية المتحدة أن تطلب من الولايات المتحدة الأمريكية إجراء تمرين عسكري مشترك بين القوات الأمريكية والقوات المسلحة الإماراتية حمل اسماً رمزياً هو "العدالة الناجزة" (Ivory Justice)، وهي خطوة قد تكون أرسلت إشارة تحذير للعراق.

قامت القوات العراقية في 2 آب/ أغسطس 1990 بغزو دولة الكويت واحتلالها. وعلى الفور، قام الشيخ زايد بزيارة سريعة إلى المملكة العربية السعودية والتقى الملك فهد، واتفق الزعيمان على ضرورة تطويق الخلاف العراقي ـ الكويتي في أسرع وقت وطالبا بعقد قمة عربية عاجلة للمساعدة على حل الأزمة.[192] وفي 3 آب/ أغسطس أجرى الشيخ زايد مشاورات مباشرة مع أمير الكويت ورؤساء كل من مصر واليمن وسلطان عُمان وأيد سموه قرار مجلس التعاون لدول الخليج العربية بإدانة الغزو العراقي لدولة الكويت.[193] وخلال الأيام الأربعة التالية، أجرى الشيخ زايد اتصالات تباحث فيها مع رؤساء كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا والاتحاد السوفيتي السابق والمملكة العربية السعودية وإيران وتركيا وآخرين، وأعلن عن ترحيبه بعقد قمة عربية طارئة في القاهرة.[194]

وفي اجتماعات القمة العربية الطارئة التي عقدت في القاهرة خلال 9 و10 آب/ أغسطس 1990، جرى جدل مكثف بشأن الأزمة وانتهت المداولات إلى تصويت أيدت فيه 12 دولة من إجمالي الدول العربية الأعضاء في جامعة الدول العربية وعددها 21 دولة إرسال قوات عربية إلى المملكة العربية السعودية إلى جانب قوات من الدول الغربية للدفاع عن المملكة ضد التهديد العراقي، وأيد الشيخ زايد قرار هذه الأغلبية. وفي الأسابيع التالية، انضمت 28 دولة من كل أنحاء العالم ومن ضمنها دولة الإمارات العربية المتحدة إلى التحالف العسكري ضد العراق.[195]

اتخذ الشيخ زايد خطوات إضافية لمعالجة إفرازات الأزمة. فقد انتقل العديد من الكويتيين، الفارين من الغزو العراقي، إلى دولة الإمارات العربية المتحدة. وفي 11 و12 آب/ أغسطس 1990، أمر الشيخ زايد باستضافة جميع الأسر الكويتية التي وفدت إلى دولة الإمارات العربية المتحدة وتوفير السكن المجاني وصرف مساعدات مالية لهم، بالإضافة إلى إعفائهم من رسوم العلاج الطبي. وبلغ عدد الكويتيين الذين لجؤوا إلى دولة الإمارات العربية المتحدة خلال الأزمة أكثر من 66 ألف شخص استضافتهم الدولة بسخاء.[196] وأمرت حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة خلال شهري آب/ أغسطس وأيلول/ سبتمبر بأن يخضع موظفو الدولة وطلاب الجامعات لتدريب عسكري مدته ستة أسابيع بغرض تجهيزهم لمواجهة الظروف الطارئة التي قد تفرزها الأزمة.[197]

وفي 19 آب/ أغسطس من العام نفسه، أعلنت دولة الإمارات العربية المتحدة موافقتها على استقبال بعض "القوات العربية والصديقة" ونشرها على أرضها، وذلك إسهاماً منها في الجهود العربية والدولية المبذولة

"للدفاع عن المنطقة" .[198] وكانت تلك هي أول مرة تسمح فيها دولة الإمارات العربية المتحدة بنشر قوات أجنبية على أراضيها . وخلال الفترة المتبقية من شهر آب/ أغسطس نفسه واصلت دولة الإمارات العربية المتحدة تمسكها بضرورة الانسحاب الكامل وغير المشروط للقوات العراقية من أراضي دولة الكويت، كما أكدت التزامها الكامل وبدون أي تحفظ بقرارات مجلس الأمن الدولي القاضية بفرض عقوبات على العراق .[199]

وكان القادة العرب الذين لم يؤيدوا الإجراءات الصارمة ضد العراق، مثل العاهل الأردني الملك حسين والرئيس اليمني علي عبدالله صالح، قد سعوا إلى محاولة الضغط على دولة الإمارات العربية المتحدة لكي تخفف موقفها .[200] غير أن الشيخ زايد لم يتنازل عن موقفه مطلقاً . وفي 4 أيلول/ سبتمبر 1990، أعلنت دولة الإمارات العربية المتحدة أنها استقبلت قوات عسكرية من مصر وسوريا والمغرب، وأن هذه القوات قد «أرسلت استجابة لروح التآزر والإخاء العربي لتقوية قدرات الردع الدفاعية لدولة الإمارات العربية المتحدة في الظروف الحالية» .[201]

واصل الشيخ زايد مشاوراته مع قادة الدول العربية وغير العربية الأعضاء في التحالف ضد العراق، واستقبل وزيري الخارجية والدفاع في الولايات المتحدة الأمريكية، كما استقبل القائد العسكري الأمريكي، الجنرال نورمان شوارزكوف .[202] وفي 7 أيلول/ سبتمبر 1990، أعلن الشيخ زايد في بيان مشترك عقب مباحثاته مع وزير الخارجية الأمريكي جيمس بيكر أن «حل الأزمة الراهنة في المنطقة يتمثل في الانسحاب العراقي التام وغير المشروط من الكويت» .[203]

ومع استمرار الأزمة، دعت بعض الدول العربية إلى عقد مؤتمر قمة عربية لمناقشة المشكلة، إلا أن دولة الإمارات العربية المتحدة رفضت هذه الفكرة مادام العراق يواصل رفضه الالتزام بقرارات الأمم المتحدة الصادرة بشأن هذه القضية. كما أدانت دولة الإمارات العربية المتحدة استخدام العراق للرهائن كدروع بشرية.[204]

أطلق النظام العراقي حملة دعائية لتبرير احتلاله دولة الكويت ومعارضة وجود القوات الأجنبية في منطقة الخليج العربي. وفي تشرين الثاني/ نوفمبر 1990 رد الشيخ زايد على الدعاية التي يروج لها صدام حسين والمتعاطفون معه مبيناً أن صدام حسين هو سبب وجود القوات الأجنبية في المنطقة، وقال إنه لا يوجد أي مبرر تاريخي أو قانوني لاحتلال دولة الكويت، ولا يجوز إعطاء صدام أي مقابل لانسحابه. وقال الشيخ زايد: «نقول لكل من يعارض وجود القوات الأجنبية، لماذا لم يعارض هؤلاء الاحتلال العراقي وغزوه لدولة عربية شقيقة؟».[205]

وفي كانون الأول/ ديسمبر 1990، وبينما اقترب الموعد النهائي لانتهاء المهلة التي حددتها الأمم المتحدة لبغداد كانت دولة الإمارات العربية المتحدة تقف بصلابة ضد العراق.[206] وبالإضافة إلى ذلك، انضمت دولة الإمارات العربية المتحدة إلى مجلس التعاون لدول الخليج العربية في التأكيد على ضرورة انسحاب العراق من دولة الكويت قبل 15 كانون الثاني/ يناير 1991، وأن الكويت يجب أن تُحرر، سلماً كان أو حرباً.[207] كما طالب الشيخ زايد بإعادة حكومة أمير الكويت، الشيخ جابر الأحمد الصباح.[208]

وأخيراً، في 17 كانون الثاني/ يناير 1991، عندما رفض صدام حسين الانسحاب وبدا واضحاً أنه لا بد من إخراجه بعمل عسكري، بدأت

الحرب الجوية واستمرت حتى 24 شباط/ فبراير 1991 . شاركت الطائرات المقاتلة من دولة الإمارات العربية المتحدة في الحملة الجوية وخلال الأيام الأخيرة من "عاصفة الصحراء" نفذت المقاتلات الإماراتية 123 طلعة ضد العراق، كما شاركت القوات البرية من دولة الإمارات العربية المتحدة في الهجوم البري خلال الفترة 24ـ27 شباط/ فبراير، وكانت ضمن طليعة القوات التي دخلت الكويت وساعدت على تحريرها. وبعد ذلك، هنأ الشيخ زايد أمير الكويت بمناسبة تحرير بلاده.[209]

العلاقات مع العراق في مرحلة ما بعد الأزمة

أكد الشيخ زايد في 14 شباط/ فبراير 1991، أثناء سير معركة "عاصفة الصحراء"، التزام دولة الإمارات العربية المتحدة بكافة قرارات مجلس الأمن الدولي المتعلقة بتحرير دولة الكويت.[210] وفي 3 نيسان/ إبريل 1991، أجاز مجلس الأمن الدولي القرار رقم 687، والذي فرض عدداً من القيود على العراق والتي أيدتها دولة الإمارات العربية المتحدة. وفرض القرار على أن يقوم العراق بتفكيك وتدمير ما تبقى لديه من أسلحة الدمار الشامل، كما أمر بتشكيل نظام تفتيش دولي لمراقبة الالتزام بهذا الشرط، فضلاً عن استمرار العقوبات الاقتصادية حتى تتم تلبية الشرط الخاص بأسلحة الدمار الشامل. كما حظر القرار على العراق القيام بإنتاج أسلحة الدمار الشامل واستخدامها في المستقبل.

وبعد إخراج القوات العراقية من دولة الكويت، توقعت دولة الإمارات العربية المتحدة مثل شركائها الآخرين في التحالف أن يسقط نظام صدام حسين أو أن يقبل قرارات الأمم المتحدة. وعندما أظهر أنه قادر على البقاء،

استمرت دولة الإمارات العربية المتحدة خلال المرحلة الأولى في تقديم دعمها الكامل لجهود التحالف الدولي ضده بأساليب عديدة.

هنالك فكرة كانت تروق لبعض الدول في الفترة التي أعقبت "عاصفة الصحراء" مباشرة وهي الاستمرار في إقامة تحالف يضم الشركاء العرب في تحالف "عاصفة الصحراء" على الأقل ليشكل ترتيباً أمنياً في المدى الطويل. وفي آذار/ مارس 1991، التقى مندوبون عن كل من مصر وسوريا والدول الست الأعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربية في دمشق، وأعلنوا أنهم سوف يشكلون قوات حفظ سلام لحراسة الخليج العربي عقب انسحاب القوات غير العربية. وتعرض هذا التحالف الذي سُمي "مجلس التعاون لدول الخليج العربية+ 2" (أو دول إعلان دمشق) لانتقادات من جانب إيران. وفي الواقع، على الرغم من أن ممثلي هذه الدول الثماني ظلوا يجتمعون من وقت إلى آخر، فإنهم لم يقوموا بوضع أي ترتيبات أمنية ذات صفة رسمية.[211]

ومع مرور الوقت بعد انتهاء "عاصفة الصحراء" وعدم تنازل صدام حسين عن السلطة أو تغيير سلوكه، أضحت دولة الإمارات العربية المتحدة أكثر إحباطاً لأن الحظر لم ينجح في تحقيق هدفه. وشعر المسؤولون في دولة الإمارات العربية المتحدة أن الشعب العراقي - وهم أشقاء عرب - يعانون الحرمان المادي الذي كان يزداد سوءاً على سوء مع مرور الوقت. وكانوا يتخوفون من أن العراق، الذي مازال يعتبر أقوى دولة عربية في منطقة الخليج العربي، يتعرض لاستنزاف قواه إلى حد خطير قد يجعله أقل قدرة على أداء دور موازن ضد إيران في المستقبل.

كان هذا الوضع أيضاً محرجاً لمفهوم قادة دولة الإمارات العربية المتحدة للتضامن العربي؛ فقد كانوا يدركون أن صدام حسين مسؤول بصفة

شخصية عن معاناة شعبه وتدهور أوضاع بلاده؛ لأن الحصار المفروض من قبل الأمم المتحدة كان يمكن أن يخفف أو يرفع لو أنه التزم التزاماً كاملاً بالشروط الواردة في قرارات الأمم المتحدة التي صدرت عقب "عاصفة الصحراء". غير أن صدام حسين استمر في تحديه للأسرة الدولية، وادعى في حملاته الدعائية مكرراً أن الغرب ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية هم المخطئون. كان القادة في دولة الإمارات العربية المتحدة يأملون إيجاد مخرج من هذا الوضع الذي وصل إلى طريق مسدود، لكنهم لم يجدوا خياراً سهلاً، ولذلك استمروا في تأييد التحالف ضد صدام حسين على أمل أن يتمكن هذا التحالف من إسقاطه في أقرب وقت ممكن. وتعاونت دولة الإمارات العربية المتحدة أيضاً مع القوى الغربية على اعتراض المهربين الذين يحاولون تفادي الحظر المفروض على العراق، وقدمت تسهيلات وقبلت إدخال سفن التهريب وحجزها في موانيها.

ولكن بحلول عام 1994، ومع بقاء صدام حسين في السلطة واستمرار معاناة الشعب العراقي، بدأ الشيخ زايد الرد بقدر أكبر على الدعاية التي يروج لها صدام حسين. ففي آذار/ مارس 1994، قال الشيخ زايد: «نحن غير مسؤولين عن معاناة الشعب العراقي. إن معاناة شعب العراق يتحمل مسؤوليتها الرئيس العراقي نفسه. ونطلب من الله أن يهدي صدام حسين في يوم من الأيام، وإذا اتفق العرب مع بعضهم، ربما يغير رأيه وينتهج الطريق الصحيح الذي يسره ويسر الشعب العراقي والأمة العربية، وربما يتحقق ذلك، ويجب ألا نيأس من اتجاه إنسان أو تغيير إنسان». [212]

وفي مستهل تشرين الأول/ أكتوبر 1994، تحركت قوات عسكرية عراقية كبيرة نحو الحدود الكويتية، مما شكل إنذاراً بالخطر في الخليج العربي

والغرب عموماً. جاء رد الشيخ زايد حازماً؛ ففي 8 تشرين الأول/ أكتوبر 1994، وكرد فعل على التحرك العراقي، أكد الشيخ زايد في اتصال هاتفي مع الشيخ جابر الأحمد الصباح، أمير دولة الكويت، وقوف دولة الإمارات العربية المتحدة إلى جانب دولة الكويت ودعمها في مواجهة كل ما يهدد أمنها واستقرارها. وقال إن دولة الإمارات العربية المتحدة سوف تساعد على حماية أراضي الكويت من أي اعتداء خارجي.

وبعد أن تأكد الشيخ زايد من أن العراق قد عاد بالفعل إلى تهديد دولة الكويت مرة أخرى، أمر بإرسال كتيبة مشاة ميكانيكية من دولة الإمارات العربية المتحدة إلى دولة الكويت، لنشرها إلى جانب القوات الأمريكية وقوات التحالف الأخرى، لتعمل كقوة ردع للعدوان العراقي الجديد. وكان الشيخ زايد واحداً من القادة العرب القلائل الذين وافقوا على المساهمة العسكرية المباشرة في هذا الجهد الرادع.

بحلول عام 1995، تنامى اهتمام دولة الإمارات العربية المتحدة بمعاناة الشعب العراقي وبالمواجهة غير المحسومة. وفي تشرين الأول/ أكتوبر 1995، قال الشيخ زايد: «لقد أصبح رفع المعاناة عن الشعب العراقي أمراً واجباً. إن وقت المصالحة العربية قد حان». وقالت الصحافة إن رسالة الشيخ زايد في هذا الصدد تعني أنه يدعو إلى رفع الحصار الدولي عن العراق. وقال الشيخ زايد: إن صدام حسين ارتكب خطأ، وإنه يدفع الآن ثمن هذا الخطأ، وإن شعب العراق يتعرض الآن للجوع والحاجة، وإن أي عربي يتقبل هذا الوضع ليس له أي صلة بالعروبة والإنسانية. وأضاف الشيخ زايد قائلاً: «إن الإسلام دين المحبة والغفران والتسامح والرأفة ورسالته خالدة ولا يعرف التطرف لأن المتطرفين أبعد ما يكونون عن

الإسلام والإسلام منهم بريء، لقد أخطأ صدام حسين عندما كان البادئ في الحرب مع إيران. . . وبعد تلك الحرب، وغلط عندما كان يعد نفسه لغزو الكويت، أرسل طائراته وسفنه وسلاحه إلى إيران، وكانت هذه الخطوة هي خطأه الثاني. كيف يمكن أن يتوقع من عدوه السابق، الذي تعرض للعديد من الخسائر بسببه، والذي لايزال لديه الكثير من الأسرى المحتجزين في العراق، أن يحفظ له طائراته وأسلحته بأمان ثم يقوم بإعادتها له؟ وليس هناك شك في أن صدام حسين قد ارتكب العديد من الأخطاء، كما أنه ارتكب خطأ عندما شن حرب الخليج الثانية، ثم إنه أخطأ أيضاً في بعض من اعتقدهم أصدقاءه وسمع منهم ثم شاهد عكس ما يقولون. لا شك في أنه قد أخطأ خطأ فادحاً، لكن إخواننا أيضاً في الكويت يخطئون عندما يرفضون التقارب مع الدول العربية التي تسعى إلى المصالحة معهم. كيف تسعى دولة إلى مصالحتك وأنت تقول لا؟ تلك دول لم تحارب مع العراق ضدكم، ولكنها أخذت مواقف معينة. وهي الآن تريد المصالحة، من الذي يحارب ولا يصالح؟ إن الدول نفسها تدخل في حروب ومواجهات ثم تتجه إلى الصلح. هكذا كان الأمر في وقت الجاهلية [قبل الإسلام] وفي عصر الإسلام». [213]

تفجرت أزمة أخرى خلال فصل الصيف، ففي 31 آب/ أغسطس 1996، شن الجيش العراقي هجوماً على القوات الكردية في أربيل. وردت الولايات المتحدة الأمريكية بإطلاق صواريخ كروز على القوات العراقية، كما وسعت منطقة حظر الطيران في جنوب العراق من خط العرض 31 درجة إلى خط العرض 33 درجة شمالاً. ولكن هذا الإجراء لم يحل الموضوع. ففي عام 1996، استمرت دولة الإمارات العربية المتحدة في

دعوة العراق إلى تطبيق قرارات مجلس الأمن الدولي شاملاً القرار رقم 986، وفي الوقت نفسه رحبت بقرار برنامج "النفط مقابل الغذاء" الذي أصبح نافذاً اعتباراً من 10 كانون الأول/ ديسمبر 1996 .[214]

قال الشيخ زايد في كلمته في 2 كانون الأول/ ديسمبر 1996، بمناسبة الذكرى الخامسة والعشرين لاستقلال دولة الإمارات العربية المتحدة: إن دولة الإمارات العربية المتحدة ترى ضرورة أن يبقى العراق موحداً، وأنه يجب أن يحافظ على وحدة أراضيه وسلامتها وأن يتمتع بعدم التدخل في شؤونه الداخلية. وأضاف قائلاً: «لقد عبرنا أيضاً عن رغبتنا في ضرورة إنهاء معاناة الشعب العراقي».[215] وفي مطلع عام 1997، بدأ مواطنو دولة الإمارات العربية المتحدة، بدعم من الشيخ زايد، في القيام بجهد مباشر لمساعدة الشعب العراقي. فقد تبرعت مجموعة من رجال الأعمال الإماراتيين بمبالغ لشراء 35 طناً من الأغذية والأدوية؛ حيث قامت مجموعة من مواطني دولة الإمارات العربية المتحدة بإيصالها إلى العراق في سفينة صغيرة خلال كانون الثاني/ يناير 1997، وفي شباط/ فبراير من العام نفسه، تبعتها سفينة أخرى أكبر حجماً محملة بـ 500 طن من الغذاء والدواء والكساء.[216]

أكد الشيخ زايد أيضاً على اهتمامه بأمر المصالحة؛ ففي مقابلة أجريت معه في آب/ أغسطس 1997، طالب سموه الدول العربية بالعمل الجاد من أجل إعادة العراق إلى الصف العربي ورفع العقوبات المفروضة عليه. وقال في هذا الصدد: «هذا واجب، بل من أوجب ما يكون، لأن الجسم لا يمكن أن يكون سليماً وأحد أعضائه مريض».[217]

ومرة أخرى، فإن الشيخ زايد في حديث له في مطلع تشرين الثاني/ نوفمبر 1997، قال: «آن لنا أن نلم الشمل ونسعى للصفح وندعو للتسامح فيما بيننا، وأن ندع باب العودة مفتوحاً على مصراعيه لجميع العرب للعودة [إلى الصف العربي]. . . كفانا انشقاقاً ونكبات». وقال إنه قد مضى من الوقت ما يكفي «منذ انتهاء حرب الخليج [الثانية] المشؤومة لكي ننسى ما حصل وآن الأوان لصياغة دعوة مخلصة لمواطنينا وأن نعيد التضامن العربي». [218] وفي مناسبة أخرى أكد الشيخ زايد في الوقت نفسه على أن: «مصير الأمة العربية واحد، وإن إيماني هو أن أي دولة عربية تعاني فهي معاناة لجميع الدول العربية، وما يسعد أي دولة عربية يسعدنا جميعاً». [219]

وفي شباط/ فبراير 1998، عندما تصاعدت الأزمة مع العراق وذهب الأمين العام للأمم المتحدة، كوفي عنان، إلى بغداد للمساعدة على إيجاد حل للأزمة، أعلن الشيخ زايد صراحة تأييده للحل الدبلوماسي بدلاً من القوة قائلاً: «هذا سيجنب العراق والمنطقة ككل التأثيرات السلبية المتوقعة التي ستنتج إذا تم اللجوء إلى العمل العسكري». وقال إن التوصل إلى حل للأزمة لن يتحقق بدون الالتزام التام من قبل العراق بجميع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، في إطار احترام سيادة العراق ووحدة أراضيه وسلامته. . . هذا هو الأسلوب الوحيد لحل الأزمة بين الولايات المتحدة الأمريكية والعراق. . . إن هذا الحل سيؤدي بدوره إلى تحسين إمكانية رفع العقوبات المفروضة على العراق، والتي سيؤدي استمرارها إلى زيادة حدة المعاناة التي يتعرض لها الشعب العراقي حالياً. . . إن الحل الدبلوماسي لهذه الأزمة هو الأنسب. . . واللجوء إلى العمل العسكري ستكون له انعكاسات على الأمن والاستقرار في منطقة الخليج العربي بشكل خاص ومنطقة الشرق الأوسط بصفة عامة.

دعا الشيخ زايد كل الأطراف المعنية إلى إفساح المجال بشكل رحب أمام الجهود الدبلوماسية وفي مقدمتها مهمة كوفي عنان، وقال: إن «العمل العسكري ضد العراق ستكون له انعكاسات على الأمن والاستقرار في منطقة الخليج والشرق الأوسط عموماً، وسيعيد المنطقة إلى الوراء، لأنه ليس في صالح أحد. وستكون له عواقب سيئة على حاضر العلاقات بين الشرق والغرب وعلى مستقبلها، وسيهدم الكثير من منجزات الثقة والتعاون التي تحققت في السنوات الماضية. إن الحريق إذا بدأ لا سمح الله، لا يمكن لأحد التكهن بمداه، إذا كان الشعب العراقي الشقيق هو المتضرر الأساسي في حال معاناته وخسائره البشرية والمادية، فإن منطقة الخليج العربي تحديداً والدول العربية عموماً ستتضرر بصورة مباشرة أيضاً لأن هذا الوضع سينعكس سلباً لا محالة على كل القضايا العربية، كمستقبل القضية الفلسطينية والمسيرة السلمية المتعثرة في الشرق الأوسط، بخاصة في ظل عدم نجاح الجهود الأمريكية في تحريك هذه العملية والوصول بها إلى نتائجها المرجوة، وكذلك مستقبل الأمن والاستقرار في منطقة الخليج، وأناشد القيادة العراقية عمل كل ما يمكن من أجل إزالة الأسباب التي يمكن أن تجلب الحرب وما سيسفر عنها من دمار وخراب».[220]

في الوقت نفسه استمرت الولايات المتحدة الأمريكية في التأكيد على أن العراق يشكل تهديداً خطيراً، غير أن الشيخ زايد اختلف معها في هذا الخصوص؛ فعلى سبيل المثال، في شباط/ فبراير 1998، قال الشيخ زايد إن العراق لا يشكل تهديداً لجيرانه، وكرر مناشدته الولايات المتحدة الأمريكية أن تتخلى عن اللجوء إلى استخدام القوة ضد العراق في الأزمة الجارية حينها بشأن مفتشي الأسلحة التابعين للأمم المتحدة. وقال الشيخ زايد: «إنني أدعو الولايات المتحدة الأمريكية إلى ضبط النفس والتفكير

ملياً في العواقب التي قد تتمخض عن تصعيد الوضع الحالي. إن الضربة العسكرية لن تثمر عن شيء. وليس هناك خير في الحرب التي تعني مجرد الدمار والخراب. إن الحرب لا تحل المشكلات، إن أمريكا دولة عظمى، ونأمل أن تكون سياستها مع الحق والعدل، إن الضربة العسكرية (ضد العراق) أمر مرفوض من قبلنا وسيئ وكريه، ومن شأنها أن تتسبب في مشكلات لا نهاية لها وتضر بعلاقات الصداقة والتعاون بين الغرب من جهة والعرب والمسلمين من جهة أخرى. إنني أناشد المجتمع الدولي وكل الخيرين في العالم بذل كل المساعي الصادقة لتجنب المواجهة العسكرية في الأزمة العراقية، وأن لا تستعجل الولايات المتحدة الأمريكية العمل العسكري، ويجب على العراق الاستجابة لتنفيذ قرارات مجلس الأمن الدولي من أجل حرمان أمريكا من حجج القيام بضربة عسكرية وإنقاذ شعب العراق من ويلات الحرب». [221]

وفي مقابلة صحفية أجريت مع الشيخ زايد في حزيران/ يونيو 1998، عندما بدأت الولايات المتحدة الأمريكية تركز بقدر أكبر على شخص صدام حسين باعتباره المشكلة، سُئل الشيخ زايد عما إذا كان على الولايات المتحدة أن تبدأ حواراً مع العراق فرد قائلاً: «أعتقد أن الولايات المتحدة الأمريكية لا تريد بدء حوار مع صدام حسين، بل تريده أن يختفي تماماً. كيف يمكن أن يحدث هذا؟ إنها لا تعرف كيف، وليس هناك من يعرف». وعندما سُئل عن العراق قال الشيخ زايد: «المعتدلون يرون أن صدام ظلم وتم الرد عليه ودفع الثمن وفرضت العقوبات على بغداد سبع سنوات، والآن العراق مريض وجوعان وعريان ومتعب جداً، كيف تستمر في حصاره وهو على هذا الوضع. لا يجب أن يعاقب ولا يجب أن يحاصر

أكثر من ذلك . . . يجب عدم الاستمرار في معاقبته ويجب رفع العقوبات عنه . إلى متى سيستمر هذا الوضع؟ نحن نعتقد أن الوقت قد حان لكي نقول كفى» . [222]

وفي حزيران/ يونيو 1998 ، التقى صاحب السمو الشيخ زايد وزير الخارجية الأمريكي وليم كوهين وطالب بإيجاد حل سلمي للأزمة القائمة بين العراق والأمم المتحدة بشأن التفتيش عن الأسلحة . ودعا سموه إلى ضبط النفس ومراعاة الحفاظ على مصالح الشعب العراقي واحترام قرارات الأمم المتحدة . [223] وفي عامي 1998 و1999 ، عندما قامت القوات الأمريكية بعمل عسكري ضد العراق ، قرر الشيخ زايد عدم السماح للأمريكيين باستخدام أراضي دولة الإمارات العربية المتحدة لشن العمليات ؛ وذلك لأنه كان يرى أن الوضع لا يستلزم توجيه ضربات عسكرية . وعلى الرغم من ذلك ، استمرت الأشكال الأخرى من العلاقات العسكرية مع الولايات المتحدة الأمريكية من دون انقطاع .

وفي أيلول/ سبتمبر 1999 ، بينما كانت واشنطن تدعم المعارضة العراقية وتطالب بإسقاط صدام حسين قال مسؤول إماراتي كبير ، عندما سُئل عن الدعم الأمريكي لإسقاط صدام حسين ، إنه لا يوجد من يعتقد في فاعلية المعارضة العراقية . وأضاف أن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية تتعامل مع هذه القضية من باب مراعاة معاناة الشعب العراقي ، وقال : إن دولة الإمارات العربية المتحدة تأمل أن يكون العراق في وضع أفضل . [224]

لم يتم التوصل إلى حل لمشكلة العراق مع نهاية عقد التسعينيات من القرن العشرين . وفي كانون الثاني/ يناير 2000 ، قال الشيخ زايد إنه قلق

بشأن معاناة الشعب العراقي، وأضاف قائلاً: «إن دولة الإمارات العربية المتحدة تتطلع إلى اليوم الذي يتجاوز فيه العراق محنته بالتوصل إلى صيغ تؤدي إلى تنفيذ كامل قرارات مجلس الأمن الدولي من أجل رفع العقوبات الاقتصادية عنه وإنهاء معاناة شعبه». وقال الشيخ زايد أيضاً: «إن دولة الإمارات العربية المتحدة تؤكد على تمسكها وحرصها التام على استقلال العراق ووحدة وسلامة أراضيه وسيادته الوطنية»، وحث الدول العربية على «عقد قمة عربية عاجلة لحل الخلافات الراهنة». [225]

وبنهاية عام 2000، تم افتتاح خط ملاحي بحري بين دبي والبصرة يربط العراق بدولة الإمارات العربية المتحدة. وفي عام 2000 أيضاً اتخذت دولة الإمارات العربية المتحدة قراراً بإعادة العلاقات الدبلوماسية مع العراق، مما سمح بتبادل فتح سفارتي البلدين في كل من بغداد وأبوظبي. وفي 26 تشرين الثاني/ نوفمبر 2001، أقر مجلس الوزراء في دولة الإمارات العربية المتحدة إقامة منطقة تجارة حرة بين دولة الإمارات العربية المتحدة والعراق. [226] وهكذا، على الرغم من أن دولة الإمارات العربية المتحدة واصلت التأكيد على ضرورة تقيد العراق بقرارات الأمم المتحدة، فإن علاقاتها الثنائية معه كانت تسير بصورة تدريجية نحو المزيد من التطبيع.

إيران وقضية الجزر

شكلت العلاقة مع إيران محور اهتمام الشيخ زايد على امتداد فترة التسعينيات، حيث ظلت قضية الجزر التي استمرت عشرين عاماً بين إيران ودولة الإمارات العربية المتحدة معلقة دون حل. وحتى كانون الأول/ ديسمبر 1991، كان الشيخ زايد يتمسك بالتأكيد على أهمية الحل

السلمي للقضية، قائلاً إن دولة الإمارات العربية المتحدة «ترفض مبدأ استخدام القوة في العلاقات الدولية وتؤكد على حق سيادة كافة الدول على أراضيها وثرواتها الطبيعية».[227]

غير أن إيران أقدمت في عام 1992 على اتخاذ خطوات في جزيرة أبوموسى، كانت سبباً في إثارة مخاوف دولة الإمارات العربية المتحدة. ففجأة طلبت السلطات الإيرانية، التي تسيطر على الميناء الوحيد الصالح للاستخدام في الجزيرة، أن يحصل كل شخص ينزل في الميناء، بمن فيهم العرب العابرون في طريقهم إلى دولة الإمارات العربية المتحدة على تأشيرة إيرانية. وتم إعلان هذا الشرط كإجراء روتيني، ولكنه كان يمثل في الواقع قانوناً جديداً يهدف إلى توسيع نطاق سيطرة إيران لتشمل السكان العرب. بيد أن دولة الإمارات العربية المتحدة اعتبرته على الفور مؤشراً على توسيع الاحتلال الإيراني للجزيرة، وأعلنت احتجاجها ورفضها السماح للعرب العاملين هناك بالتزام هذا الشرط.

اتخذت الدبلوماسية الإماراتية في أيلول/ سبتمبر 1992 خطوات فاعلة في هذا الصدد، فقد شجب كبار المسؤولين الإماراتيين بشدة الإجراءات التي اتخذتها إيران في جزيرة أبوموسى. وفي وقت لاحق، قال مسؤول إماراتي كبير: إن دولة الإمارات العربية المتحدة قد طلبت خلال المحادثات مع المسؤولين الإيرانيين في 27 و28 أيلول/ سبتمبر 1992، أن تقوم إيران بإزالة جميع الترتيبات التي فرضتها على الجزيرة. وقال إن إيران شيدت مطاراً وميناء بحرياً وقامت بتركيب معدات عسكرية ثقيلة وصواريخ متوسطة المدى تهدد حركة السفن والسواحل الإماراتية. وعلاوة على ذلك، قامت إيران بتشييد طرق ومطارات ومنشآت عسكرية خارج المنطقة المخصصة

للوجود الإيراني على أرض الجزيرة. وكانت إيران قد قامت أيضاً بإنشاء قاعدة صواريخ في الجزء المعين من أراضي الجزيرة الذي نصت مذكرة التفاهم على تبعيته لدولة الإمارات العربية المتحدة، كما أعاقت أداء أفراد شرطة الإمارات واجباتهم وجعلت جزيرة أبوموسى جزءاً من محافظة بندر عباس، وأغلقت روضة الأطفال التابعة لدولة الإمارات العربية المتحدة، وطردت المدرسين العاملين فيها. وأضاف المسؤول الإماراتي أنه في آذار/ مارس 1992، قامت إيران بإبعاد 60 عاملاً وأمرت الوافدين من غير مواطني دولة الإمارات العربية المتحدة بحمل بطاقات هوية إيرانية. وفي آب/ أغسطس 1992، منعت بعض مواطني دولة الإمارات العربية المتحدة من النزول على أرض جزيرة أبوموسى.[228]

قامت دولة الإمارات العربية المتحدة بتوسيع حملة احتجاجها، وقالت إن دولة الإمارات العربية المتحدة رفضت استمرار احتلال إيران لجزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى. وسعى المسؤولون في دولة الإمارات العربية المتحدة بصورة نشطة إلى حشد التأييد الصريح لموقف الدولة وحصلوا عليه بالفعل، أولاً من مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وبعدها من دول إعلان دمشق، ثم من جامعة الدول العربية، وذلك من خلال سلسلة من اللقاءات على المستوى الرفيع في مطلع أيلول/ سبتمبر 1992. ونتيجة لهذا الجهد، تنازل الإيرانيون عن موقفهم وقاموا بإلغاء أنظمتهم الجديدة التي فرضوها في أبوموسى، على الرغم من أنهم لم يتخلوا عن مطالبتهم بالسيادة عليها.[229]

يعود رد الفعل القوي الذي أبدته دولة الإمارات العربية المتحدة في جزء منه إلى حقيقة أن إيران قد وسعت وجودها العسكري على أرض جزيرة

أبوموسى خلال فترة الحرب الإيرانية ـ العراقية، ولأنها استمرت، حتى بعد انتهاء تلك الحرب، في توسيع نطاق سيطرتها بفرض الأمر الواقع على هذه الجزيرة. وكانت الاعتراضات العلنية من جانب دولة الإمارات العربية المتحدة وحشد تأييد الحلفاء ضد إيران قد شكل تحولاً تكتيكياً في كيفية تعامل دولة الإمارات العربية المتحدة مع إيران. واعتباراً من هذه الحادثة، دأبت دولة الإمارات العربية المتحدة طوال الأعوام اللاحقة، على إثارة قضية سيادتها على جزيرة أبوموسى بصورة علنية. واستغلت لهذا الغرض كل الفرص والمنابر التي أتيحت لها ومنها المناقشات السنوية التي تجريها الجمعية العامة للأمم المتحدة، والقمة السنوية لمجلس التعاون لدول الخليج العربية والاجتماعات الوزارية الدورية لدول المجلس، بالإضافة إلى اجتماعات جامعة الدول العربية ولقاءات القمم العربية للتأكيد على تمسكها بقضيتها.

وإلى جانب تأكيد سيادتها على جزيرة أبوموسى بصورة علنية، طالبت دولة الإمارات العربية المتحدة باسترداد سيادتها على جزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى. ويتلخص موقف دولة الإمارات العربية المتحدة في ضرورة أن تلتزم إيران بالمفاوضات المباشرة حول قضية السيادة على الجزر الثلاث، أو توافق على إحالتها إلى طرف ثالث مثل الأمين العام للأمم المتحدة أو محكمة العدل الدولية، بهدف تسويتها بصورة عادلة. وكانت دولة الإمارات العربية المتحدة متخوفة من أن تقوم إيران، بما تملكه من قوة عسكرية أكبر حجماً، بضم الجزر الثلاث وعدم الاعتراف مطلقاً بسيادة دولة الإمارات العربية المتحدة عليها، لذا سعت دولة الإمارات العربية المتحدة إلى استقطاب الدعم الخارجي وأكدت على أنها تريد تسوية سلمية.

وبعد الحصول على الدعم الدبلوماسي، حاولت دولة الإمارات العربية المتحدة انتهاج أسلوب المفاوضات المباشرة بشأن الجزر، وبدأت مباحثات مع إيران في 27 أيلول/ سبتمبر 1992. غير أن المسؤولين الإماراتيين أعلنوا في اليوم التالي عدم تحقيق أي تقدم في المباحثات بسبب تصلب الجانب الإيراني في موقفه، وأعلنوا أن دولة الإمارات العربية المتحدة ستلجأ إلى كافة الوسائل والسبل السلمية المتاحة لتأكيد سيادتها على جزرها الثلاث أو إحالة القضية إلى محكمة العدل الدولية.[230]

ونتيجة لفشل هذه المحاولات الخاصة بإجراء مباحثات مباشرة، عادت دولة الإمارات العربية المتحدة إلى تعزيز الدعم الخارجي لموقفها. فقد عاودت عرض قضيتها مرة أخرى أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في أيلول/ سبتمبر من العام نفسه. وخلال تشرين الأول/ أكتوبر وتشرين الثاني/ نوفمبر 1992، قام المسؤولون من دولة الإمارات العربية المتحدة، خلال سلسلة من الاجتماعات، بتعريف مجلس جامعة الدول العربية ووزراء الخارجية والدفاع في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بمجريات القضية، كما سعوا إلى كسب دعم الحكومات الغربية الصديقة. فعلى سبيل المثال، عبرت الولايات المتحدة الأمريكية في تشرين الأول/ أكتوبر 1992، عن دعمها لدولة الإمارات العربية المتحدة ومجلس التعاون لدول الخليج العربية في قضية الجزر، رافضة محاولات إيران فرض سيطرتها على جزيرة أبوموسى بالقوة.[231]

غير أن إيران ظلت على موقفها المتحدي، فعندما عبرت قمة مجلس التعاون لدول الخليج العربية التي عقدت في كانون الأول/ ديسمبر 1992 بالإجماع عن رفضها القاطع لاستمرار الاحتلال الإيراني لجزر الإمارات

الثلاث،[232] مضت وسائل الإعلام الإيرانية إلى التحذير من أنه إذا كانت دولة الإمارات العربية المتحدة ترغب في استعادة الجزر فإن عليها أن تعبر "بحراً من الدماء" لكي تصل إلى هدفها. بيد أن الشيخ زايد واصل طرح قضيته غير عابئ بهذه التصريحات؛ ففي خطاب له في شباط/ فبراير 1993، قال إن احتلال إيران للجزر الثلاث انتهاك لسيادة ووحدة أراضي دولة الإمارات العربية المتحدة وزعزعة للأمن في المنطقة.[233] وفي نيسان/ إبريل من العام نفسه، أدان ممثلو دولة الإمارات العربية المتحدة في مؤتمرات دولية تصرف إيران باعتباره انتهاكاً لسيادة دولة الإمارات العربية المتحدة وكرروا دعوتهم إلى الحوار السلمي المباشر.[234]

وعقب ذلك، قامت دولة الإمارات العربية المتحدة بمحاولة أخرى لاستئناف المباحثات المباشرة. ففي 23 أيار/ مايو 1993، التقى الشيخ حمدان بن زايد آل نهيان، وزير الدولة للشؤون الخارجية بوزير الخارجية الإيراني علي أكبر ولايتي في أبوظبي، وعقد الوزيران مؤتمراً صحفياً مشتركاً قالا فيه إنهما ناقشا العلاقات الثنائية والقضايا الإقليمية، وأعربا عن «استعدادهما لإجراء المزيد من الحوار بين البلدين لإزالة ما يعترض المسائل العالقة». وفي 6 حزيران/ يونيو 1993 تلقى الشيخ حمدان بن زايد آل نهيان دعوة من وزير الخارجية الإيراني علي أكبر ولايتي لزيارة طهران ومواصلة الحوار هناك، ولكن دولة الإمارات العربية المتحدة أعلنت في 10 أيلول/ سبتمبر 1993 أنها قررت إلغاء زيارة الشيخ حمدان بن زايد آل نهيان لطهران لاقتناعها بعدم توافر أي رغبة لدى طهران لإنجاح هذه الزيارة، موضحة أن إيران قد رفضت الموافقة على إصدار بيان يشير إلى أن الزيارة تهدف إلى بحث الخلاف حول الجزر الثلاث.[235]

وعلى الرغم من فشل هذه المحاولة، استمرت دولة الإمارات العربية المتحدة في إثارة قضية الجزر وواصلت الدعوة إلى تسوية سلمية للنزاع. وفي 2 كانون الأول/ ديسمبر 1993 قال الشيخ زايد في خطابه بمناسبة العيد الوطني الثاني والعشرين: «نعلن رغبتنا الجادة في إجراء حوار مباشر مع إيران لإنهاء احتلالها للجزر الثلاث التابعة لدولة الإمارات العربية المتحدة. إننا ننادي بضرورة اللجوء إلى الحوار والالتزام بالطرق السلمية من أجل إنهاء هذا الاحتلال وعودة الجزر الثلاث لسيادة دولة الإمارات العربية المتحدة تمشياً مع القوانين والأعراف الدولية ومبادئ حسن الجوار والاحترام المتبادل بين الدول».[236]

في 22 كانون الأول/ ديسمبر من العام نفسه، أصدر قادة مجلس التعاون لدول الخليج العربية بياناً ختامياً لدى انتهاء اجتماعات قمتهم الرابعة عشرة في الرياض طالبوا فيه إيران بالاستجابة لدعوة الشيخ زايد لإجراء حوار حول الجزر الثلاث التابعة لدولة الإمارات العربية المتحدة التي تحتلها إيران.[237]

عرضت دولة الإمارات العربية المتحدة مرة أخرى اللجوء إلى التحكيم الدولي؛ ففي آذار/ مارس 1994 قال الشيخ زايد في حديث صحفي إن دولة الإمارات العربية المتحدة تملك البراهين التي تؤكد حقوقها في ملكية الجزر الثلاث، وقال: «إذا قدمنا براهيننا وقدم الإيرانيون براهينهم للتحكيم، عندئذ يقرر المحكمون الصحيح من الباطل منها»، وقال إنه يعني بذلك التحكيم أمام محكمة العدل الدولية في لاهاي.[238]

في خريف عام 1994، عاودت دولة الإمارات العربية المتحدة تركيز اعتراضاتها على التغييرات التي أجرتها إيران في جزيرة أبوموسى لفرض

الأمر الواقع؛ ففي 29 أيلول/ سبتمبر 1994 احتجت دولة الإمارات العربية المتحدة على قيام إيران بافتتاح خط جوي إلى جزيرة أبوموسى وأكدت أن هذه الخطوة تعد انتهاكاً لسيادة دولة الإمارات العربية المتحدة على هذه الجزيرة وتتعارض مع مبادئ الصداقة وحسن الجوار. وفي 19 كانون الأول/ ديسمبر من العام نفسه، أعرب الشيخ حمدان بن زايد آل نهيان في حديث إلى الصحافة عن قلق بلاده من قيام إيران بتحويل الجزر الثلاث إلى ترسانة عسكرية.[239]

وعلى الرغم من ذلك، وخلال هذه الفترة الواقعة بين أيلول/ سبتمبر 1994 وأيلول/ سبتمبر 1995، وفي سلسلة من الكلمات والبيانات الموجهة إلى الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية ومجلس التعاون لدول الخليج العربية، واصلت دولة الإمارات العربية المتحدة الدعوة إلى تسوية سلمية، إما عن طريق المفاوضات المباشرة أو بإحالة النزاع إلى محكمة العدل الدولية، وقالت إنها ستلتزم بقرار المحكمة.[240]

وفي تشرين الثاني/ نوفمبر 1995، قامت دولة الإمارات العربية المتحدة بجهد آخر في سعيها إلى المفاوضات المباشرة، وذلك عندما وافقت إيران على عقد اجتماع مجموعة خبراء في مدينة الدوحة [بمبادرة من دولة قطر] بهدف مناقشة قضية الجزر. وفي الاجتماع الأول الذي عقدته اللجنة في 18 تشرين الثاني/ نوفمبر من العام نفسه، اقترحت دولة الإمارات العربية المتحدة أن تكون بنود جدول أعمال المفاوضات الثنائية من أربع نقاط وهي: إنهاء الاحتلال للجزر الثلاث، والالتزام بمذكرة التفاهم المبرمة عام 1971 بشأن جزيرة أبوموسى وحسم السيادة على جزيرة أبوموسى وإحالة النزاع إلى محكمة العدل الدولية إذا تعذر الوصول إلى حل تفاوضي خلال

فترة زمنية محددة. غير أن هذا الجهد قد فشل؛ فبعد ثلاثة أيام من بدء الاجتماع، وفي 21 تشرين الثاني/ نوفمبر تحديداً صدر بيان عن وفد دولة الإمارات العربية المتحدة جاء فيه أن الاجتماع لم يتوصل إلى اتفاق على إعداد جدول أعمال «بسبب إصرار الوفد الإيراني على موقفه». [241]

وعادت دولة الإمارات العربية المتحدة إلى استئناف مجهودها الدبلوماسي بعد أن أصيبت بخيبة الأمل من الموقف الإيراني، وواصلت الدبلوماسية الإماراتية تحقيق نجاحات في استقطاب بيانات التأييد الرسمي لموقف دولة الإمارات العربية المتحدة، ومن ذلك على سبيل المثال فإنه طوال الفترة الممتدة من قمة مجلس التعاون لدول الخليج العربية في كانون الأول/ ديسمبر 1995، إلى اجتماعات المجلس الوزاري لدول المجلس نفسه في حزيران/ يونيو 1996 بالعاصمة السعودية الرياض، ثم في مؤتمر القمة العربية الذي عقد في القاهرة خلال حزيران/ يونيو 1996، [242] وفي 30 آذار/ مارس 1996، أكد الفريق الركن طيار الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، رئيس أركان القوات المسلحة، في مقابلة صحفية، عزم دولة الإمارات العربية المتحدة على استعادة جزرها الثلاث المحتلة من قبل إيران. [243]

وقال صاحب السمو الشيخ زايد في خطابه بمناسبة العيد الوطني في 2 كانون الأول/ ديسمبر 1996: «تنطلق سياستنا من مبادئ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للآخرين، وحسن الجوار واحترام سيادة ووحدة أراضي الآخرين ورفض اللجوء إلى استخدام القوة أو التهديد بها لتحقيق أو تكريس مكاسب أو تغييرات إقليمية. وعلى هدي هذه المبادئ، سوف نستمر في العمل من أجل استعادة جزرنا الثلاث، طنب الكبرى وطنب الصغرى

وأبوموسى، والتي تشكل جزءاً لا يتجزأ من بلادنا وجزءاً مهماً من حقوقنا وإرثنا الوطني. . . ».

وأضاف قائلاً: «وبناء عليه نجدد الآن دعوتنا إلى الجمهورية الإسلامية الإيرانية للاستجابة إلى نداءاتنا ومبادرتنا من أجل تحقيق حل سلمي للنزاع على الجزر الثلاث عن طريق مفاوضات ثنائية جادة أو القبول بإحالة القضية إلى محكمة العدل الدولية. ومن جانبنا فقد أبدينا حسن النوايا تجاه إيران على أكثر من صعيد بما يكفي لكي يحددوا خياراتهم انطلاقاً من الروابط التاريخية وعلاقات الصداقة وحسن الجوار والمصالح المشتركة». [244]

غير أن إيران واصلت توسيع وجودها في الجزر؛ الأمر الذي أثار مخاوف دولة الإمارات العربية المتحدة. ففي تموز/ يوليو 1996، تحدث مسؤول سعودي كبير أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة وقال إن بلاده تبدي أسفها لعدم استجابة إيران للدعوات المكررة والجادة التي عرضتها دولة الإمارات العربية المتحدة للتوصل إلى حل للنزاع القائم منذ 25 عاماً حول الجزر. وأشارت وكالة أنباء الإمارات (وام) إلى أن السعوديين قد اتخذوا هذا الموقف على الرغم من حرص الدول الأعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربية على تحسين العلاقات مع إيران. [245]

وفي تشرين الثاني/ نوفمبر 1996، أرسلت دولة الإمارات العربية المتحدة مذكرة احتجاج رسمية إلى الحكومة الإيرانية احتجاجاً على فتح فرع لإحدى الجامعات في جزيرة أبوموسى، وأكدت أن إيران تحاول فرض الأمر الواقع بإقامة مشروعات على أرض الجزيرة المتنازع عليها. وفي

كانون الأول/ ديسمبر 1996، قامت الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بتعميم نسخة من هذه المذكرة على الدول الأعضاء في الجامعة.[246] وعقب اجتماعهم في الرياض في تشرين الثاني/ نوفمبر 1996، دعا وزراء الدفاع بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية إيران إلى التعامل مع نزاع الجزر «بروح أخوية وإسلامية».[247]

وعلى الرغم من ذلك لم يتحقق أي تقدم يذكر. وبعد ذلك تم انتخاب محمد خاتمي رئيساً لإيران. وعندما تحدث عن تحسين العلاقات مع جيران إيران، اعتقد بعض المراقبين أنه قد يساعد على حل مشكلة الجزر. وفي آب/ أغسطس 1997، قال الشيخ زايد: «نتمنى أن تتسم سياسة إيران في ظل الرئيس الجديد بالعدالة والاتزان لكي يصبح الحل ممكناً».[248] ومن جهته، واصل مجلس التعاون لدول الخليج العربية دعم موقف دولة الإمارات العربية المتحدة؛ فلدى انتهاء اجتماعات المجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية التي عقدت في الرياض في حزيران/ يونيو 1997، أصدر المجلس بيانه الختامي الذي أكد فيه دعمه المطلق لكافة الإجراءات والوسائل السلمية التي تتخذها دولة الإمارات العربية المتحدة لاستعادة سيادتها على جزرها.[249]

وعلى الرغم من ذلك، امتنعت إيران عن إبداء أي مؤشر على إمكانية حدوث أي تغيير في سياستها المتصلبة بشأن الجزر. وبناء عليه فقد واصلت دولة الإمارات العربية المتحدة طرح قضيتها بحماس وإصرار. وعندما تحدث ممثل دولة الإمارات العربية المتحدة أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في 25 أيلول/ سبتمبر 1997، قال إن بلاده قد رحبت بالحكومة الإيرانية الجديدة وما أعلنته من توجهات وخصوصاً فيما يتعلق بتعزيز علاقات

حسن الجوار، وأضاف أنه يأمل أن يؤدي هذا إلى قبول إيران إحالة النزاع إلى محكمة العدل الدولية. غير أنه مضى إلى طرح شكاوى محددة ضد إيران قائلاً: «إن استمرار احتلال إيران للجزر الثلاث، يشكل مصدراً للتوتر المستمر وللمخاوف وعدم الاستقرار في المنطقة، وبخاصة في ظل إصرار الحكومة الإيرانية على تغيير الطابع التاريخي والقانوني والديموجرافي في الجزر الثلاث، عن طريق إقامة قواعد عسكرية ومدنية على أرض هذه الجزر. ومن أمثلة ذلك فتح فرع لجامعة بيان النور وإنشاء مطارين في جزيرتي أبوموسى وطنب الكبرى، بالإضافة إلى إجراء تمارين عسكرية في المياه الإقليمية لدولة الإمارات العربية المتحدة التي تشمل الجزر الثلاث. وهكذا، فإن إيران تعمل على تكريس احتلالها لهذه الجزر، وتواصل سياستها الاستفزازية وتستمر في سياسة فرض الأمر الواقع بالقوة غير عابئة بخطورة أبعاد هذه السياسة على مستقبل المنطقة ووحدتها أو تطلعات شعوبها نحو السلام والاستقرار وتحقيق التنمية المستديمة».[250]

ظهرت فرصة محتملة لحل المشكلة في كانون الأول/ ديسمبر 1997، عندما استضافت إيران مؤتمر القمة الإسلامية التي حضرها ممثلون لجميع الدول الأعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ولكن لم يتحقق أي تقدم في قضية الجزر خلال هذه القمة.

وأكد الشيخ زايد في مقابلة صحفية معه في أيار/ مايو 1998، بعد عام من انتخاب الرئيس محمد خاتمي، استعداده لمواصلة المفاوضات الثنائية مع إيران سعياً لحل قضية الجزر، ولكن بشرط أن يتم ذلك ضمن جدول زمني محدد. وقال وهو يتحدث عن إيران: «إذا قام شخص باحتلال أرضك وانتهاك حقوقك، فلن تثق فيه». لكنه أضاف قائلاً: «هناك تغيير في

اللهجة وقد هدأ الحماس الخطابي. لقد قيل إن الرئيس خاتمي يرغب في اتباع سياسة انفتاح على جيرانه والعالم، ولكننا مانزال ننتظر إجراء عملياً». [251]

وفي كانون الأول/ ديسمبر 1998، أجرت القوات الجوية والقوات البحرية الإيرانية تمارين عسكرية في الجزر المحتلة. وجاء رد فعل دولة الإمارات العربية المتحدة قوياً، إذ قامت في كانون الثاني/ يناير 1999 بتسليم مذكرة احتجاج إلى إيران وسلمت نسخة منها إلى الأمم المتحدة، ووصفت هذا الإجراء بأنه غير قانوني وغير مشروع وهو عمل استفزازي. واتبعت دولة الإمارات العربية المتحدة هذه الخطوة برفع شكوى إلى جامعة الدول العربية في شباط/ فبراير من العام نفسه، كما أكدت عدم اعترافها بأي سيادة أخرى على الجزر واحتفظت بحقها في ملكيتها لها. [252]

وفي الوقت نفسه، أي في شباط/ فبراير 1999، قامت إيران ببناء مدينة سكنية جديدة في جزيرة أبوموسى. وفي شباط/ فبراير وآذار/ مارس من العام نفسه، قامت دولة الإمارات العربية المتحدة بتسليم مذكرات احتجاج على هذا الإجراء، وعلى المناورات البحرية الإيرانية المتكررة بالقرب من الجزر المحتلة، إلى كل من الأمم المتحدة ومجلس التعاون لدول الخليج العربية وجامعة الدول العربية. وقالت دولة الإمارات العربية المتحدة في مذكرتها الموجهة إلى الأمم المتحدة في شباط/ فبراير 1999: «إن هذه الخطوات التي قامت بها الحكومة الإيرانية تهدف إلى فرض واقع غير مشروع وتكريس احتلال الجزيرة بالقوة». [253] وفي آذار/ مارس من العام نفسه، أكد وزير خارجية دولة الإمارات العربية المتحدة في خطابه أمام اجتماعات المجلس الوزاري لمجلس التعاون لدول الخليج العربية أن هذه

الإجراءات الإيرانية المرفوضة تعد محاولة لتغيير الطابع الديموجرافي لجزيرة أبوموسى، وأضاف قائلاً: «إن دولة الإمارات العربية المتحدة ترى أن كل ما يترتب على هذه الإجراءات يعتبر لاغياً وباطلاً. ونرى أن التصرفات الإيرانية على هذا النحو الاستفزازي غير مبررة وهي لا تُكسب إيران أي حقوق قانونية في الجزر... إن إيران تقوم من وقت إلى آخر بإجراء مناورات عسكرية استفزازية بحرية وجوية تشمل تحركاتها جزر دولة الإمارات العربية المتحدة الثلاث طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبوموسى ومياهها الإقليمية، وبذلك فإنها تنتهك سيادة دولة الإمارات العربية المتحدة على تلك الجزر الثلاث».[254]

بدأت دولة الإمارات العربية المتحدة أيضاً انتهاج معالجة أكثر ميلاً للنواحي القانونية؛ فقد أكدت في مذكرة الاحتجاج التي سلمت نسخة منها إلى جامعة الدول العربية على أن القانون الدولي يعتبر الاتفاقات التي تقع بين طرفين غير متكافئين باطلة، وهو ما حدث في 27 تشرين الثاني/ نوفمبر 1971، عندما قامت إيران بغزو جزيرة أبوموسى واحتلالها بالقوة وإجبار حاكم إمارة الشارقة حينذاك على قبول الاتفاقية.[255] واستندت دولة الإمارات العربية المتحدة إلى حجتها المدعومة بالوثائق والبراهين. فعلى سبيل المثال، قال وزير خارجية دولة الإمارات العربية المتحدة في حزيران/ يونيو 1999: إن الإمارات قد حاولت حل مشكلة الجزر عبر المفاوضات المباشرة واللجوء إلى التحكيم أو بإحالة النزاع إلى محكمة العدل الدولية. وقال في هذا الصدد: «نحن لدينا حقوق في هذه الجزر ولدينا وثائق وبراهين تؤكد حقوقنا في السيادة عليها». وقال إنه عندما حلت الحكومة الإيرانية الجديدة محل نظام الشاه، كانت دولة الإمارات

العربية المتحدة تأمل التوصل إلى حل لقضية الجزر، ولكن في واقع الأمر قام النظام الجديد بتوسيع نطاق سيطرته على الجزر إلى حدود تتجاوز ما احتفظ به الشاه. وأضاف محذراً: «إذا لم يتم التوصل إلى حل لهذه المشكلة، فسوف يصعب على إيران أن تكوِّن علاقات مع دول مجلس التعاون الخليجي». وقال إن وزير خارجية الرئيس محمد خاتمي زار دولة الإمارات العربية المتحدة مرتين، والتقى الشيخ زايد ودعاه إلى حضور مؤتمر القمة الإسلامية التي عقدتها منظمة المؤتمر الإسلامي في طهران. وأضاف أنه عندما حضر الوفد الذي يمثل دولة الإمارات العربية المتحدة مؤتمر طهران، لم يتم إجراء أي محادثات معه بشأن قضية الجزر.[256]

في مطلع عام 1999، أصبح مجلس التعاون لدول الخليج العربية أكثر نشاطاً بشأن قضية الجزر؛ حيث قام بإنشاء لجنة ثلاثية، تضم مندوبين عن المملكة العربية السعودية وسلطنة عُمان ودولة قطر بهدف وضع آلية لمحاولة حل قضية الجزر. وكان التوجه الذي انتهجته اللجنة في معالجة القضية هو محاولة تجسير الفجوة بين الدولتين، لمساعدتهما على الدخول في مفاوضات مباشرة للتوصل إلى حل.[257]

وقال مسؤول إماراتي كبير: إن على هذه اللجنة أن تهيئ المجال لبدء مفاوضات جادة وصريحة بين دولة الإمارات العربية المتحدة وإيران خلال مدة زمنية محددة لا تتعدى بضعة أشهر بهدف إنهاء احتلال إيران للجزر الثلاث أو إحالة القضية إلى التحكيم أمام محكمة العدل الدولية. وقال: إن [دولة الإمارات العربية المتحدة] أمهلت النظام الجديد وقتاً كافياً منذ عام 1979، ولكننا لم نجد أي رد فعل إيجابي، بل على العكس، بدأ النظام الإيراني في عام 1992 إجراء تغييرات في جزيرة أبوموسى منتهكاً بذلك

الشروط المنصوص عليها في مذكرة التفاهم. لذا قررنا التحرك علناً وأخذت القضية مكانها اللائق في اجتماعات مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ودول إعلان دمشق وجامعة الدول العربية. وقد حصلنا الآن على تأييد مطلق لموقفنا العادل والإيجابي...

وقال إن دولة الإمارات العربية المتحدة قد طالبت إيران بتسليم الجزر لكنها رفضت. ومن ثم طلبت منها إحالة القضية إلى محكمة العدل الدولية أو التحكيم الدولي، غير أن إيران تجاهلت هذا الطلب أيضاً. وقال: «كل هذه المؤشرات تدعونا إلى التشكك في النوايا الحقيقية لإيران». [258]

وفي تشرين الثاني/ نوفمبر 1999، قال وزير خارجية دولة الإمارات العربية المتحدة: إن اللجنة الثلاثية لم تبلغ دولة الإمارات العربية المتحدة حتى الآن «بأي خطوات أو تطور». [259] كما حافظت دولة الإمارات العربية المتحدة أيضاً على الدعم الدبلوماسي الذي حظيت به؛ حيث كسبت تأييداً جديداً لموقفها في تشرين الثاني/ نوفمبر 1999 من المجلس الوزاري المشترك لمجلس التعاون لدول الخليج العربية والاتحاد الأوربي، ثم من اجتماع وزراء خارجية دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الذي عقد في الرياض. [260]

وفي الوقت نفسه استمرت التحذيرات؛ ففي أيلول/ سبتمبر 1999، اتهم مسؤول إماراتي إيران بأنها تنوي تحويل جزيرة أبوموسى إلى حاملة طائرات ثابتة على النحو الذي يشكل خطراً مباشراً على أمن دولة الإمارات العربية المتحدة وحقول النفط وحركة الملاحة عبر مضيق هرمز. وقال: إن عسكرة الجزيرة على هذا المنوال تخالف مذكرة التفاهم الموقعة بين دولة

الإمارات العربية المتحدة وإيران. وقال: «نحن نسعى في الإمارات إلى إبطاء السياسات الإيرانية الهادفة إلى وضع معدات عسكرية على الجزيرة». وأضاف أن رد الفعل الإيراني بشأن الجزر لايزال سلبياً؛ حيث رفضت إيران التعامل مع اللجنة الثلاثية التي شكلها مجلس التعاون لدول الخليج العربية.[261]

وعلى الرغم من أن إمارة دبي قد كونت علاقات تجارية كبيرة مع إيران، فإن حكام دبي يؤيدون تأييداً مطلقاً دعوات الشيخ زايد المتكررة إلى إيران لحل المشكلة. فعلى سبيل المثال، في كانون الثاني/ يناير 2000، كرر الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، ولي عهد دبي، رؤية الشيخ زايد في هذا الصدد قائلاً: إنه بينما تعتبر العلاقات مع إيران جيدة جداً، فإن «المشكلة الوحيدة هي قضية الجزر، وكل ما نريده من إيران هو المفاوضات»، مضيفاً «إذا لم نتمكن من التوصل إلى تسوية سلمية من خلال هذه الوسيلة، فيمكننا إحالة القضية إلى محكمة العدل الدولية».[262]

وقال الشيخ زايد في خطابه بمناسبة العيد الوطني في 2 كانون الأول/ ديسمبر 1999: «وبهذا نجدد الدعوة إلى إخوتنا في الجمهورية الإسلامية الإيرانية لمناقشة إيجاد حل لقضية احتلال الجزر عن طريق المفاوضات الثنائية غير المشروطة ضمن جدول زمني محدد، أو بواسطة التحكيم أو بإحالة القضية لتحكم فيها أعلى محكمة للأسرة الدولية. ونشير هنا إلى أن هذا المدخل هو نفسه الذي سعت إليه إيران في العقود الثلاثة الأولى من القرن الحالي. ونتمنى حقاً أن نرى نتائج إيجابية من المساعي التي تبذلها اللجنة الثلاثية التي أنشأها مجلس التعاون لدول الخليج العربية بهدف وضع آلية لبدء المفاوضات بيننا وإيران لحل هذا النزاع».[263]

وفي شباط/ فبراير 2000، أيد البرلمانيون العرب في اجتماعهم السنوي موقف دولة الإمارات العربية المتحدة والذي يطالب إيران بقبول التفاوض بهدف التوصل إلى تسوية عادلة لنزاع الجزر أو الموافقة على إحالته إلى محكمة العدل الدولية.[264] وأكد الشيخ سلطان بن زايد آل نهيان نائب رئيس مجلس الوزراء في دولة الإمارات العربية المتحدة على هذا الموقف في آذار/ مارس 2000 عندما أضاف أن الجزر تتبع بالكامل لدولة الإمارات العربية المتحدة. وأكد ولي عهد أبوظبي الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان ذلك في نيسان/ إبريل 2000.[265] ثم احتج وزير خارجية دولة الإمارات العربية المتحدة بصورة علنية أمام اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة في تشرين الأول/ أكتوبر 2000، وذكر أنه على الرغم من أن اللجنة الثلاثية قد حاولت التوسط في النزاع طيلة أكثر من سنة، فإن إيران رفضت كل المساعي التي بذلتها اللجنة، وبذلك زادت من حدة التوتر في المنطقة.[266]

وفي كانون الثاني/ يناير 2000، قال الشيخ زايد: «لقد اتبعت دولة الإمارات العربية المتحدة سياسات واضحة لإنهاء احتلال جزرها الثلاث، طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبوموسى، بالوسائل السلمية عبر مفاوضات جادة ومباشرة، أو عن طريق إحالة القضية للتحكيم الدولي أو إلى محكمة العدل الدولية. غير أن استمرار احتلال إيران للجزر الثلاث يتناقض مع التوجه السلمي الواضح لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ومع مبادراتنا ودعواتنا المستمرة لإيران لإنهاء الاحتلال وفقاً للقوانين والمبادئ الدولية، وعلى النحو الذي يتفق مع علاقاتنا وصداقتنا التاريخية ومصالحنا المشتركة..». وقال إنه يرحب بقرار مجلس التعاون لدول الخليج العربية لإنشاء لجنة ثلاثية للتوسط في النزاع وأضاف: «نتطلع

إلى تجاوب الجمهورية الإسلامية الإيرانية مع هذه الجهود المخلصة إلى إنهاء احتلالها للجزر الثلاث عن طريق المفاوضات الجادة المباشرة وفق جدول زمني محدد أو إحالة النزاع إلى محكمة العدل الدولية من أجل استتباب الأمن والاستقرار في المنطقة وبناء علاقات أخوية طبيعية يسودها الصفاء وحسن الجوار والتفاهم المشترك». [267]

وبنهاية شباط/ فبراير 2000، لم تكن اللجنة الثلاثية قد حققت أي تقدم، وقد حث الشيخ عبدالله بن زايد آل نهيان، وزير الإعلام والثقافة في دولة الإمارات العربية المتحدة، اللجنة على القيام بخطوات أكثر فاعلية لإنهاء النزاع؛ حيث قال: «نحن نفضل عدم التدخل في واجبات اللجنة، ولكننا نتمنى حقاً أن تتصل اللجنة بإيران بحثاً عن حل للنزاع على الرغم من الرفض الإيراني لاستقبال أعضائها تحت ذرائع مختلفة». وأضاف أنه يتمنى أن يكون الوضع في إيران بعد الانتخابات البرلمانية في شباط/ فبراير 2000 يسمح لها بالتجاوب مع الدعوات إلى المفاوضات أو إحالة النزاع إلى محكمة العدل الدولية. [268]

وبحلول عام 2002، كانت دولة الإمارات العربية المتحدة واللجنة الثلاثية لاتزالان تحاولان حل نزاع الجزر مع إيران بأسلوب سلمي، ولكن لم يتم تحقيق أي تقدم يذكر. وتبادل كبار المسؤولين الإماراتيين والإيرانيين الزيارات خلال شهري تموز/ يوليو وآب/ أغسطس 2001، غير أن النزاع ظل قائماً. [269] ورغم ذلك استمر الشيخ زايد في التأكيد على مطالبة دولة الإمارات العربية المتحدة بالجزر الثلاث؛ ففي خطابه بمناسبة الذكرى الثلاثين للعيد الوطني لدولة الإمارات العربية المتحدة في 2 كانون الأول/ ديسمبر 2001، طالب إيران بقبول التحكيم الدولي في هذه

القضية.[270] كما استمرت دولة الإمارات العربية المتحدة في كسب التأييدين الإقليمي والدولي لموقفها. وفي أيلول/ سبتمبر 2001، عبرت جامعة الدول العربية في بيان لها عن دعمها المطلق لموقف دولة الإمارات العربية المتحدة،[271] كما أكد البيان الختامي للقمة السنوية لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، والذي صدر في مطلع 2002، على دعم المجلس المطلق لحق دولة الإمارات العربية المتحدة في تبعية جزيرة أبوموسى وجزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى لها. ودعا البيان إيران إلى التجاوب مع المبادرات السلمية لدولة الإمارات العربية المتحدة الداعية إلى إيجاد حل للنزاع بإحالته إلى محكمة العدل الدولية.[272]

وفي الوقت نفسه، استمرت دولة الإمارات العربية المتحدة في تعزيز علاقاتها مع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية التي دعمت موقفها تجاه إيران دعماً مطلقاً. وظلت العلاقات مع سلطنة عُمان قوية بصفة خاصة على الصعيدين الشخصي والرسمي. وتجسد هذا التلاحم في اتفاقية الحدود التي وقعها الشيخ زايد مع سلطان عُمان في أيار/ مايو 1999.[273]

ولكن، بعد ثلاثين عاماً من إقدام إيران على احتلال الجزر الثلاث، وعلى الرغم من المحاولات العديدة لتسوية هذا النزاع طوال هذه الفترة، فإنه لايزال يشكل قضية معلقة ومثار خلاف بين دولة الإمارات العربية المتحدة وإيران.

الصراع العربي - الإسرائيلي

على الرغم من انشغال الجميع بالأزمات التي شملت دولة الكويت وإيران خلال التسعينيات، واصل الشيخ زايد التعبير عن دعمه العلني

للفلسطينيين. ولم ينقطع عن ذلك حتى في خضم الأزمة بين العراق والكويت؛ ففي تشرين الأول/ أكتوبر 1990، عندما وقعت حادثة عنيفة في ساحة المسجد الأقصى بالقدس، أعلنت دولة الإمارات العربية المتحدة إدانتها لإسرائيل وحملتها المسؤولية عنها.[274] وفي كانون الأول/ ديسمبر 1990، دعت دولة الإمارات العربية المتحدة إلى الإسراع في عقد المؤتمر الدولي للسلام لحل القضية الفلسطينية،[275] وأشاد الشيخ زايد بالشباب الفلسطيني الذي «صعد مقاومته بيديه وهو أعزل ضد الاحتلال الإسرائيلي» من خلال الانتفاضة.[276]

وبعد عاصفة الصحراء [حرب الخليج الثانية]، تم عقد مؤتمر دولي للسلام في مدريد في نهاية تشرين الأول/ أكتوبر 1991، ورحبت به دولة الإمارات العربية المتحدة.[277] وأيد الشيخ زايد قرارات مؤتمر مدريد نظراً لمشاركة جميع الأطراف المعنية بالصراع في مداولاته، بمن فيهم الفلسطينيون و"دول المواجهة" العربية التي تقع عليها مسؤولية أساسية عن إيجاد حل له، فضلاً عن كونه يتبنى مبدأ التسوية السلمية للنزاعات.

وبعد أن اكتسبت عملية السلام زخماً تجسد في اتفاقيتي أوسلو الأولى وأوسلو الثانية لعامي 1993 و1995 بين الفلسطينيين وإسرائيل، وبين الأردن وإسرائيل في عام 1994، باركت دولة الإمارات العربية المتحدة هذه الاتفاقيات التي تمخضت عن عملية السلام. وبقيت دولة الإمارات العربية المتحدة رغم ذلك متحفظة ومؤيدة للإجماع العربي. وعندما بدأت عملية السلام في السير قدماً وتبنت الدول العربية المختلفة توجهات مختلفة نوعاً ما نحوها، فضلت دولة الإمارات العربية المتحدة انتهاج مسار وسطي في التعامل معها. فقد سعت للتقارب إلى أقصى حد ممكن مع الموقف الذي

تبنته أغلب الدول العربية من عملية السلام، حيث فضلت عدم تصدرها وفي الوقت نفسه عدم تبني موقف يتخلف كثيراً عنها. إن لدولة الإمارات العربية المتحدة أسباباً وجيهة دعتها إلى تبني هذا الموقف المتحفظ. فقد كانت ترغب في نجاح عملية السلام، وكانت تدرك الفوائد التي ستتمخض عن نجاح هذه العملية. وعلى الرغم من ذلك، لم يكن هناك ضمان لنجاحها، وعليه فإن دولة الإمارات العربية المتحدة لم تكن ترغب في تجاوز هذه العملية أو محاولة استباق نتائجها، خاصة أنها لاتزال تتكشف تدريجياً.

وفي تشرين الثاني/ نوفمبر 1993، أيد الشيخ زايد اتفاقية أوسلو بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل باعتبارها بداية إيجابية وخطوة على الطريق المؤدي إلى حل دائم وشامل للصراع العربي-الإسرائيلي.[278]

وفي مطلع التسعينيات، تسببت أزمة الخليج (بعد غزو العراق للكويت) في توتر العلاقات مع منظمة التحرير الفلسطينية. ونظراً لإعلان ياسر عرفات تأييده للعراق خلال الأزمة بين العراق والكويت، قامت دولة الإمارات العربية المتحدة على الفور بوقف جميع المساعدات المالية المباشرة له. وعلى الرغم من ذلك، شاركت دولة الإمارات العربية المتحدة، في اجتماع للدول المانحة عقد في تشرين الأول/ أكتوبر 1994، بالعاصمة الأمريكية واشنطن، لبحث مساعدة الفلسطينيين مالياً. وأعلنت دولة الإمارات العربية المتحدة تعهدها بتزويد الفلسطينيين بمبلغ 25 مليون دولار أمريكي على مدى خمس سنوات بدءاً من عام 1994. وتم تحويل هذا المبلغ إلى الفلسطينيين من خلال البنك الدولي وليس عن طريق منظمة التحرير الفلسطينية.

بحلول نيسان/ إبريل 1995، كانت دولة الإمارات العربية المتحدة قد حولت بالفعل مبلغ 15 مليون دولار من المبلغ الإجمالي الذي ساهمت به إلى البنك الدولي لتسليمه إلى الفلسطينيين.[279]

وعندما قام إسرائيلي بمهاجمة المسجد الإبراهيمي في الخليل وقتل عدداً من الفلسطينيين، وجهت دولة الإمارات العربية المتحدة انتقادات عنيفة إلى الحكومة الإسرائيلية لفشلها في حماية المدنيين الفلسطينيين. وفي أيار/ مايو 1994، أدان مندوب دولة الإمارات العربية المتحدة بشدة الإجراءات التوسعية التي قررت الحكومة الإسرائيلية اتخاذها داخل أراضي فلسطين المحتلة، والتي تشمل مصادرة الأراضي في القدس الشرقية بهدف اقتلاع الوجود العربي الفلسطيني وإهدار الحقوق الفلسطينية والعربية والإسلامية في القدس.[280]

كانت الولايات المتحدة الأمريكية تحث الدول العربية الأخرى لدفع عملية السلام بإلغاء مقاطعة إسرائيل وتطبيع العلاقات معها، كما فعل الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية ومصر في وقت سابق. ورفضت سوريا هذا الطلب، غير أن الدول الأعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ومن ضمنها دولة الإمارات العربية المتحدة، اختارت في اجتماعها الذي عقدته في أيلول/ سبتمبر 1994 مساراً وسطاً؛ حيث وافقت على إسقاط المقاطعة من الدرجتين الثانية والثالثة، مع الإبقاء على المقاطعة من الدرجة الأولى. وكان ذلك هو أقصى حد اختارت دولة الإمارات العربية المتحدة أن تصل إليه في هذا الصدد. وعندما وافقت دولة قطر وسلطنة عُمان، الجارتان المباشرتان لدولة الإمارات العربية المتحدة، على استضافة مؤتمرات بين مسؤولين عرب وإسرائيليين ضمن الجزء الخاص بـ "المسار

الثاني" من عملية السلام، وقام الإسرائيليون بزيارة لهاتين الدولتين للمرة الأولى في تاريخهما، رفضت دولة الإمارات العربية المتحدة أن تتبعهما، على الرغم من حث الولايات المتحدة الأمريكية لها على ذلك الإجراء.

وفي نيسان/ إبريل 1995، أدانت دولة الإمارات العربية المتحدة قيام إسرائيل بمصادرة الأراضي العربية في القدس الشرقية، ودعت المجتمع الدولي إلى اتخاذ إجراء عاجل لمنع إسرائيل من انتهاك إعلان المبادئ الموقع في أوسلو.[281] وفي نيسان/ إبريل 1995، قال وزير الدولة للمالية والصناعة في دولة الإمارات العربية المتحدة: إن إنشاء بنك التنمية الشرق أوسطي المقترح من قبل الولايات المتحدة الأمريكية ليس في صالح الاقتصادات العربية، لأنه يفتح الأسواق العربية أمام رأس المال الإسرائيلي وأمام قوة العمل الإسرائيلية ويهدف إلى ربط الاقتصاد العربي بالمصالح الإسرائيلية.[282]

وفي 29 أيلول/ سبتمبر 1996، قال مندوب دولة الإمارات العربية المتحدة أمام مجلس الأمن الدولي إن على إسرائيل أن تفي بالتزاماتها الدولية، ومن ضمنها تلك المتعلقة بقرارات الأمم المتحدة واتفاقيات مدريد وأوسلو.[283]

وبيّن صاحب السمو الشيخ زايد في خطابه في كانون الأول/ ديسمبر 1996 أن دولة الإمارات العربية المتحدة قد دأبت على تكرار ضرورة السعي لتحقيق سلام شامل ودائم طبقاً للقرارات الصادرة عن المجتمع الدولي، ومبدأ الأرض مقابل السلام والانسحاب الإسرائيلي من كافة الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس. وقال: «نحن نؤمن بحق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته على أرضه المستقلة، وإقامة سلام دائم وشامل طبقاً للقرارات الدولية، ومبدأ الأرض مقابل السلام وانسحاب إسرائيل من جميع الأراضي الفلسطينية المحتلة وفي مقدمتها القدس الشريف وإقامة

الشعب الفلسطيني لدولته على ترابه الوطني وانسحاب إسرائيل من الجولان وجنوب لبنان. إن قضية فلسطين في ضميرنا، لا الوعيد يثنينا عنها ولا إقامة المستوطنات تنسينا الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني. فنحن دعاة سلام ولا أسس لسلام عندنا دون عدل وإنصاف وتسوية شاملة». [284]

وفي شباط/ فبراير 1997، ناشدت دولة الإمارات العربية المتحدة المجتمع الدولي التدخل لإيقاف برنامج بناء المستوطنات في القدس ومناطق أخرى الذي تتبناه إسرائيل، وقد وصفته الإمارات بأنه عمل خطير نظراً لأهمية القدس بالنسبة إلى العالم الإسلامي. [285] وفي نيسان/ إبريل 1997 قالت دولة الإمارات العربية المتحدة في الكلمة التي ألقاها مندوبها أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة: «إن رفض الحكومة الإسرائيلية الإيقاف الفوري لبناء المزيد من المستوطنات في الأراضي الفلسطينية... وفرضها حصاراً على حركة السلع والمواطنين الفلسطينيين والمماطلة في الدخول في مفاوضات الوضع النهائي ليست سوى انتهاك صارخ للشرعية الدولية لإعلان المبادئ الخاص بصيغة الأرض مقابل السلام واتفاقات السلام». [286]

وفي الوقت نفسه، استمرت دولة الإمارات العربية المتحدة أيضاً في انتقاد الولايات المتحدة الأمريكية على دورها في عملية السلام؛ فعلى سبيل المثال صرح مسؤول إماراتي كبير في أيار/ مايو 1995 بأن الاقتراح بنقل السفارة الأمريكية إلى القدس غير شرعي، وأن دولة الإمارات العربية المتحدة تعتبر القدس هي أساس السلام في الشرق الأوسط وأن المساس بهذه القضية مسألة في غاية الحساسية والخطورة بالنسبة إلى الأمتين العربية والإسلامية. [287] وفي تشرين الأول/ أكتوبر 1995، قالت دولة الإمارات العربية المتحدة إن قرار الكونجرس بنقل السفارة الأمريكية إلى القدس يهدد بتقويض عملية السلام. [288] وفي حزيران/ يونيو 1997، عبَّر الشيخ زايد عن أسفه لقرار مماثل

آخر صادر عن مجلس النواب في الكونجرس الأمريكي قائلاً إنه يضر بعملية السلام ويتجاهل الحقوق العربية والإسلامية في المدينة المقدسة.[289]

برزت قضية أخرى بشأن المؤتمرات الاقتصادية الدولية [مؤتمر الشرق الأوسط وشمال أفريقيا] التي تعقد سنوياً بحضور مشاركين إسرائيليين وعرب، حيث انعقد المؤتمر الأول في تشرين الثاني/ نوفمبر 1994 بمدينة الدار البيضاء المغربية. وعقد المؤتمر الثاني عام 1995 في العاصمة الأردنية عمّان، والمؤتمر الثالث في القاهرة عام 1996، وكان من المقرر أن يعقد المؤتمر الرابع في العاصمة القطرية الدوحة خلال الفترة 16-17 تشرين الثاني/ نوفمبر 1997. غير أن الشيخ زايد أعلن أن دولة الإمارات العربية المتحدة ستقاطع مؤتمر الدوحة نظراً لتعثر عملية السلام بين العرب وإسرائيل. وقال في هذا الصدد: «لقد قررت دولة الإمارات العربية المتحدة عدم حضور المؤتمر؛ لأن أغلب الدول العربية تعارض عقد اجتماعات مع إسرائيل في الظروف الراهنة». وأضاف: «لقد اعترضت سوريا وفلسطين ولبنان والمملكة العربية السعودية على عقد هذا المؤتمر، ونحن دائماً مع الرأي القائل إننا عندما نعترض على شيء فيجب أن نعارضه معاً. ولذلك لا نستطيع أن نرضي دولة واحدة [دولة قطر] على حساب الآخرين». وقال الشيخ زايد إنه لا يتوقع أن تنتهي الوساطة الأمريكية إلى شيء إيجابي «لأن الأمريكيين منحازون إلى فريق ضد فريق، مع أن المفروض في الوسيط أن يعطي ويأخذ ويحاول التوفيق بين المواقف المتضاربة للفريقين المتنازعين».[290]

وفي تشرين الثاني/ نوفمبر 1997، انتقد الشيخ زايد إسرائيل وقال: «إن المعتدي ما يزال يعبث بمقدساتنا الإسلامية في أرض الإسراء والمعراج

ويدوس على كرامة أبنائنا في الأرض المحتلة، غير عابئ بالمواثيق والقرارات الدولية، متنصلاً مما التزم به تجاه عملية السلام في الشرق الأوسط، وممعناً في سياسة فرض الأمر الواقع في الأرض العربية المحتلة». [291]

وفي أيار/ مايو 1998، قال الشيخ زايد رداً على سؤال وجهه له مراسل من صحيفة **نيويورك تايمز** حول ما إذا كان الأمريكيون يتصرفون بصورة عادلة خلال جهود وساطتهم في عملية السلام: «كلا، إنها ليست عادلة، لأنه في كل مبادراتها وسياساتها، نجد أن رأي الفلسطينيين غير مسموع ولا يؤخذ به، أما كلمة إسرائيل فهي المعتمدة والمسموعة... إذا استمر التعثر في عملية السلام ستشعر الشعوب العربية باليأس والإحباط. وقد يؤدي ذلك إلى إطلاق العنان للقوى التي يصعب السيطرة عليها. وفي هذه الحالة ماذا يقول أي حاكم لشعبه؟ إن الغضب سيكون كبيراً إلى الحد الذي سيصعب على الحكومات السيطرة على انفجاره في وجه الظلم». [292]

وفي كانون الأول/ ديسمبر 1998، دعا الشيخ زايد مرة أخرى إلى إقامة دولة فلسطينية. وأدان بشدة "السياسات الخطرة" التي تواصل إسرائيل ممارستها في الأراضي العربية المحتلة، ومصادرة إسرائيل للممتلكات العربية. وقال: إنه على الرغم من إجراءات بناء الثقة التي يقوم الفلسطينيون بها، فإن «إسرائيل تقابل مثل هذه المبادرات بمزيد من العناد والتصلب». [293]

وقال الشيخ زايد في خطابه بمناسبة العيد الوطني في 2 كانون الأول/ ديسمبر 1999: «سنواصل التزامنا بدعم الشعب الفلسطيني الشقيق في نضاله الطويل من أجل تحقيق سلام عادل ودائم يعيد له حقوقه الوطنية في تقرير المصير وإقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني وعاصمتها

القدس. وبينما تتعثر مسيرة السلام في مسارها الصعب فإننا سنبذل كل ما نستطيع لمساعدة السلطة الفلسطينية في جهودها من أجل بناء الوطن الفلسطيني وتوفير الحياة الحرة الكريمة لأبنائه. إننا نعلن كذلك وقوفنا إلى جانب الأشقاء في سوريا ولبنان في ضرورة انسحاب إسرائيل إلى حدود الرابع من حزيران/ يونيو 1967 من الجولان المحتل وكذلك الانسحاب الكامل وغير المشروط من جنوب لبنان والبقاع الغربي». [294]

وفي نهاية عقد التسعينيات من القرن العشرين، ظلت المشكلة الفلسطينية قائمة بلا حل. ففي كانون الثاني/ يناير 2000، قال الشيخ زايد في كلمة له: إن دولة الإمارات العربية المتحدة تعتقد أن السلام العادل والشامل ممكن إذا نفذت إسرائيل من دون شرط كافة قرارات الشرعية الدولية التي تدعو للانسحاب الإسرائيلي من جميع الأراضي العربية المحتلة بما فيها القدس. كما عبر عن دعمه لمطلب سوريا بضرورة انسحاب إسرائيل من مرتفعات الجولان، ودعمه للسلطة الوطنية الفلسطينية وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس، بالإضافة إلى الانسحاب الإسرائيلي من جنوب لبنان. [295]

وفي رسالة إلى مؤتمر القمة العربية في تشرين الأول/ أكتوبر 2000، لم يكتف الشيخ زايد بالتعبير عن تأييده المطلق للفلسطينيين، بل وجه انتقاداً ضمنياً للولايات المتحدة الأمريكية، قائلاً: «إن الظالم (إسرائيل) يستغل غياب الوسيط النزيه، القادر على أن يعزز الأمن والسلام والاستقرار والازدهار في المنطقة». [296] وعليه، فإن الشيخ زايد ينظر إلى الصراع العربي-الإسرائيلي ضمن هذا الإطار الشامل.

وفي هذه الأثناء، حدث المزيد من التدهور على صعيد الصراع العربي-الإسرائيلي، بعد اندلاع انتفاضة الأقصى في أيلول/ سبتمبر 2000، ولجأت الحكومة الإسرائيلية بقيادة رئيس الوزراء أرئيل شارون إلى استخدام إجراءات قمعية قاسية ضد الفلسطينيين. ولايزال هذا الوضع مستمراً حتى الآن، حيث أدى العنف المتواصل إلى تعطيل عملية السلام. ومن جانبها، فقد استمرت حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة في التنديد بالسياسة الإسرائيلية وانتقاد موقف الولايات المتحدة الأمريكية في هذا الصدد، مثلما فعلت في الماضي.

القوى العظمى وأمن الخليج

دعت دولة الإمارات العربية المتحدة خلال تسعينيات القرن العشرين إلى جعل منطقة الشرق الأوسط والخليج العربي منطقة خالية من جميع أسلحة الدمار الشامل، بما في ذلك النووي منها. وكانت دولة الإمارات العربية المتحدة قد وقعت على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية (CTBT)، ومعاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية (NPT).[297]

دأب الشيخ زايد، قبل أزمة الخليج الثانية عام 1990-1991، على الحديث بصورة مكررة عن معارضته تدخل القوى العظمى في منطقة الخليج العربي وجلب صراعاتها إليها. وبعد انهيار الاتحاد السوفيتي السابق، وما تبع ذلك من وفاق بين واشنطن وموسكو، تغير الوضع. ففي عام 1990 أثنى صاحب السمو الشيخ زايد على الوفاق القائم حينها بين القوتين العظميين، ولكنه أضاف أن هذا الوفاق يجب ألا يكون على حساب الدول الصغيرة.[298] وظلت حساسية دولة الإمارات العربية المتحدة

لقضايا السيادة الوطنية قائمة؛ ففي أيلول/ سبتمبر 1991، قال الشيخ زايد: «نحن لن نقبل مطلقاً وجود قواعد أجنبية على أرضنا»، وعندما سأله صحفي عن احتمال توقيع اتفاقية أمنية مع الولايات المتحدة الأمريكية أجاب قائلاً: «ليس لدينا أي مبررات تقتضي وجود قوات صديقة»، على الرغم من أنه أشار إلى أن دولة الكويت لديها حاجة ماسة لمعاهدة من هذا النوع لحمايتها من الاعتداء.[299]

وأعرب الشيخ حمدان بن زايد آل نهيان لدى وصوله إلى موسكو في 26 حزيران/ يونيو 1992، عن ارتياح دولة الإمارات العربية المتحدة للسياسة الخارجية الروسية الجديدة، وأكد أهمية الدور الروسي في المنطقة وقال: إن روسيا دولة صديقة وعلاقاتنا معها متطورة ومستمرة وسنعمل على تعزيزها.[300]

وفي آذار/ مارس 1994، عندما سئل الشيخ زايد عن احتمالات توقيع دولة الإمارات العربية المتحدة على معاهدات أمنية مع قوى خارجية على غرار المعاهدات الموقعة من قبل الدول الأخرى الأعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربية، أجاب: «هذا ينسجم مع الوضع ومع الحاجة. إذا احتاج الإنسان بيتاً يحميه من المطر يبادر في بنائه. وإذا احتاج لبيت مكيف يبادر لبنائه. الإمارات مع الحاجة ولا يردنا عن الحاجة التي تحقق لنا أمننا ووجودنا على أرضنا واحترامنا، لا يردنا عنها ولا يمنعنا منها مانع أبداً. الإمارات تفكر وتأخذ وتعطي. فإذا وجدت لها حاجة في هذا الوضع تأخذ ما أخذت به الدول الشقيقة. وإذا وجدت أنه لا يوجد دافع أو حاجة فهي متأنية وباقية في مكانها. والشيء الذي لا يحتاجه الإنسان لا يمكن أن يسعى إليه».[301]

وفي آب/ أغسطس 1997، قال الشيخ زايد رداً على سؤال حول اتفاقية أمنية مع الولايات المتحدة الأمريكية: «لقد توصلنا إلى اتفاقية مع الأمريكيين حول العديد من المواضيع والبقية تأتي. وعلى الأمريكيين أن يفهموا أن مصالحهم ستتحقق طالما وقفوا مع الحق والعدل في المنطقة».[302]

وعندما سأله صحفي، في أيار/ مايو 1998، عن السياسة الأمريكية تجاه الخليج العربي قال: «أمريكا دولة صديقة. . . ولكننا كأصدقاء لأمريكا، لم نكن نريد لها أن تكون هكذا. كنا نأمل أن تكون سياستها مع الحق والعدل، وهذا لم يحدث، وهو وضع غير صحيح من دولة مثل أمريكا. وكل ما نريده هو أن تكون مواقف أمريكا عادلة، وترغم المتعنت على قبول العدل سواء قبل أو لم يقبل. وهذا حتى الآن أمر بعيد المنال على أمريكا»، وقال إن وجود القوات الأمريكية في الخليج العربي «ليس للعراق أو صدام حسين فقط، بل لثلاثة أهداف هي بصفة رئيسية صدام وإيران والفلسطينيون؛ فهذا الوجود يشكل ضغطاً على إيران لتخفيف موقفها، وعلى الفلسطينيين لكي يتراجعوا ويلينوا في سعيهم لتصحيح الظلم الذي عانوا منه. هذا هو رأيي الشخصي على الرغم من أنه لا يتفق مع التبرير الأمريكي الذي أبلغنا به».[303]

أدت الهجمات الإرهابية التي وقعت في 11 أيلول/ سبتمبر 2001 إلى تعاون أوثق مع الولايات المتحدة في مكافحة الإرهاب، على الرغم من أن ذلك لم يغير سياسات الشيخ زايد بصورة أساسية. وكان أول تعليق له هو قوله: «إن دولة الإمارات العربية المتحدة تدين من غير أي تحفظ وبكل وضوح الأعمال الإجرامية التي وقعت الأسبوع الماضي في نيويورك وواشنطن، وأدت إلى مقتل وجرح الآلاف»، وأوضح قائلاً: «إن الإسلام

يرفض الإرهاب». وأكد للولايات المتحدة الأمريكية على أنه سيدعم الجهود الأمريكية للتعامل مع المشكلة، وأن حكومته قد قدمت بالفعل قدراً كبيراً من التعاون مع واشنطن في حربها على الإرهاب. وفي الوقت نفسه، قال الشيخ زايد إن دولة الإمارات العربية المتحدة «تدين كافة الأعمال الإرهابية أينما وجدت» وذكر على وجه التحديد «الإرهاب الإسرائيلي ضد الشعب الفلسطيني». [304] وفي 22 أيلول/ سبتمبر 2001، قامت دولة الإمارات العربية المتحدة بقطع علاقاتها مع [نظام طالبان] في أفغانستان لرفضه الجهود الدولية لمكافحة الإرهاب.

الحرب الأهلية اليمنية عام 1994

تم توحيد شطري اليمن الشمالي والجنوبي من اليمن في عام 1990، غير أن التوترات التي نشأت في مطلع عام 1994 بين القادة الشماليين والجنوبيين هددت بتفجر العنف. وسعى الشيخ زايد إلى تهدئة الموقف؛ ففي 22 شباط/ فبراير 1994، استقبل مسؤولاً يمنياً وأعرب له عن أمله في تطبيق وثيقة العهد والاتفاق اليمنية للمساعدة على تحقيق المصالحة الوطنية. [305] وفي 11 آذار/ مارس من العام نفسه، اجتمع الشيخ زايد مع الرئيس اليمني علي عبدالله صالح، وهو من الشطر الشمالي، وأكد له حرصه الكامل على الحفاظ على الوحدة اليمنية وضرورة بذل كل الجهود لرأب الصدع. [306] وفي 3 نيسان/ إبريل من العام نفسه، اجتمع الشيخ زايد مع نائب الرئيس اليمني علي سالم البيض، وهو من الشطر الجنوبي، وقال له: «إن حرصنا على إخواننا في اليمن مثل حرصنا على بلدنا». [307]

وفي آذار/ مارس 1994 صرح الشيخ زايد قائلاً إن الوضع اليمني «خسارة فادحة للأمة العربية وفيه ضرر للشعب اليمني». وقال إنه قد نصح الرئيس علي عبدالله صالح ونائبه علي سالم البيض بتحقيق المصالحة عن طريق أخذ مطالب الشطرين الشمالي والجنوبي في الاعتبار. وقال إنه حثهم على عدم إضاعة الوقت، وعلى التفاهم بهدوء لحل المشكلة. وقال إنه يحاول الجمع بين الطرفين وإنه دعا إلى وساطة مصرية بين الجانبين.[308]

وفي أيار/ مايو 1994 اندلعت الحرب الأهلية في اليمن، وكثف الشيخ زايد جهود وساطته حيث تحدث كثيراً مع قادة الشطرين الشمالي والجنوبي في إطار سعيه إلى مساعدتهم على تجنب العنف. وفي 9 أيار/ مايو 1994 أعرب الشيخ زايد خلال محادثة هاتفية مع الرئيس اليمني علي عبدالله صالح، عن قلقه البالغ من استمرار القتال في اليمن وقال: «إنني أناشدكم أن تتقوا الله في اليمن وأبنائه، وحكموا العقل بدلاً من تحكيم السلاح». وحذر من اتساع القتال وعدم السيطرة على الأمور وحمّل قادة اليمن المسؤولية عن ذلك.[309] وفي اتصال هاتفي في اليوم التالي مع نائب الرئيس اليمني، علي سالم البيض، أعرب الشيخ زايد عن قلقه إزاء استمرار القتال وأكد استعداد دولة الإمارات العربية المتحدة لمواصلة وساطتها من أجل إيجاد حل للأزمة.[310] وفي اتصال هاتفي في 17 أيار/ مايو 1994، مع الرئيس علي عبدالله صالح، أعرب الشيخ زايد عن الحزن والأسف للحرب الأهلية الجارية في اليمن ولعدم استجابة الرئيس اليمني للنداءات المتكررة لوقف القتال.[311]

وبنهاية أيار/ مايو 1994، عندما تواصل القتال على الرغم من أن جيش الشطر الشمالي قد اندفع نحو الجنوب حتى وصل إلى أطراف مدينة عدن،

ناشد الشيخ زايد الرئيس علي عبدالله صالح إيقاف القتال فوراً لتجنب إراقة المزيد من الدماء. وحث الرئيس علي عبدالله صالح على إعطاء الأولوية القصوى لمصالح شعبه. وقال إنه قد أخبر الرئيس علي عبدالله صالح «إن استخدام القوة لن يحقق الوحدة، ولا يمكن فرض الوحدة بقوة السلاح. إن استخدام لغة القوة والوسائل العسكرية لتسوية النزاعات ليس مقبولاً ولن يعود بأي نفع على شعب اليمن». وقال: «إن دولة الإمارات العربية المتحدة ومصر والمملكة العربية السعودية تشارك في جهود الوساطة لأن الدول الثلاث مؤهلة لضمان بدء حوار غير مباشر بين الشطرين الشمالي والجنوبي». [312]

واصل الشيخ زايد، خلال اجتماع في 5 حزيران/ يونيو 1994، مع حيدر أبو بكر العطاس رئيس الوزراء اليمني، التعبير عن قلقه لاستمرار القتال والتصعيد الخطير في اليمن متسائلاً «لمصلحة من سفك الدماء بين الأشقاء؟». [313]

وبحلول تموز/ يوليو من العام نفسه، كان الشطر الشمالي قد انتصر في الحرب وتوقف القتال، غير أن الشيخ زايد واصل وساطته لإزالة ما تبقى من توترات. فقد دعا اليمنيين كافة إلى تجاوز آثار الحرب بالحوار والمصالحة الوطنية، وقال إنه لا بد من تضميد الجراح الآن وقبل فوات الأوان حتى لا يكون هناك ندم. [314]

التدخل الإنساني

ساهمت دولة الإمارات العربية المتحدة خلال تسعينيات القرن العشرين، في قضايا غير عربية وذلك لدواعٍ إنسانية، حيث شاركت في

عمليات التدخل الإنساني في الصومال ويوغسلافيا السابقة وقدمت مساعدات مالية إلى مناطق ودول أخرى.

انهارت الدولة في الصومال عام 1992، ودخلت البلاد في حرب أهلية طاحنة وسعت الأمم المتحدة إلى تخفيف وطأتها. وفي أيلول/ سبتمبر 1992، دعت دولة الإمارات العربية المتحدة القادة العرب إلى تحرك فوري وفاعل لإنقاذ الصومال ومساعدته على الخروج من محنته. وقال مسؤول إماراتي: إنه لا يجوز لنا كإخوة وأشقاء أن نظل متفرجين على ما نراه في الصومال من تدمير وسفك للدماء.[315]

وعندما قرر مجلس الأمن الدولي إرسال قوات إلى الصومال في مجهود إغاثة تحت اسم عملية إعادة الأمل، وافق الشيخ زايد لأسباب إنسانية على مشاركة دولة الإمارات العربية المتحدة في هذا الجهد بقوة عسكرية صغيرة. وفي 6 كانون الأول/ ديسمبر 1992، أمر الشيخ زايد بإرسال كتيبة من القوات المسلحة لدولة الإمارات العربية المتحدة للانضمام إلى القوة المتعددة الجنسيات. ووصلت الكتيبة الإماراتية إلى الصومال في 18 كانون الثاني/ يناير 1993،[316] وفي 20 نيسان/ إبريل من العام نفسه، أرسل الشيخ زايد الدفعة الثانية من القوات الإماراتية إلى الصومال لتعزيز القوة الأولى.[317] وظلت هذه القوات في الصومال لمدة عام، وعندما قررت الولايات المتحدة الأمريكية والأطراف الأخرى الانسحاب من الصومال، قامت دولة الإمارات العربية المتحدة بالخطوة نفسها وأعلنت في 5 نيسان/ إبريل 1994، أنها قررت استدعاء قواتها من الصومال بعد أن أدت واجباتها على أكمل وجه.[318]

كان لدولة الإمارات العربية المتحدة مشاركة مباشرة في يوغسلافيا السابقة أيضاً، وجاءت مساهمتها لأسباب إنسانية وبسبب الروابط الإسلامية مع بعض سكان هذه المنطقة. وعندما تفجر الصراع بين البوسنيين والصرب، وقفت دولة الإمارات العربية المتحدة بصورة واضحة إلى جانب البوسنة وأعربت للعالم عن قلقها العميق لما يجري للمسلمين البوسنيين.

وفي كلمة أمام مجلس الأمن الدولي في 18 تشرين الثاني/ نوفمبر 1992، دعا مندوب دولة الإمارات العربية المتحدة المجتمع الدولي إلى تحمل مسؤولياته الكاملة في الحفاظ على استقلال ووحدة أراضي البوسنة والهرسك والوقوف في وجه ما سماه "مخطط الإبادة" الذي يسعى إليه العدوان الصربي.[319] وفي 1 تموز/ يوليو 1993 استقبل الشيخ زايد [في جنيف] الأمين العام للأمم المتحدة وطالب بأن تقوم الأمم المتحدة بمعالجة أكثر عمقاً وجدية لوضع حد "لمأساة الشعب المسلم في البوسنة". وقال إن على المجتمع الدولي أن يعمل من أجل وقف القتال ورفع الحظر المفروض على بيع السلاح للمسلمين في البوسنة.[320] وفي 11 كانون الأول/ ديسمبر 1993، استقبل الشيخ زايد [في أبوظبي] حارس سيلازديتش رئيس وزراء البوسنة والهرسك، وأكد له دعم دولة الإمارات العربية المتحدة للشعب البوسني في نضاله من أجل الدفاع عن حقوقه ومواجهة ما سماه العدوان الصربي.[321]

وفي 30 كانون الثاني/ يناير 1994 أعرب الشيخ زايد عن قلقه العميق لما سماها "مجازر بشرية لم يسبق لها مثيل" في البوسنة، قائلاً إن الجهود التي بذلت لإيقافها لم تحقق أي نتيجة وإن بقية دول العالم لا تفعل شيئاً وتقف متفرجة. وقال إنه ليس من المعقول ألا تساعد هذه الدول الطرف المظلوم

وتحميه، بل ويحظر عليه الحصول على السلاح للدفاع عن نفسه. وفي كلمة أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في 17 شباط/ فبراير 1994، قال مندوب دولة الإمارات العربية المتحدة إنه يجب ردع المعتدين الصرب، وأكد أن الجرائم والانتهاكات في البوسنة تتطلب من العالم أجمع موقفاً على الطريق الصحيح، وطالب برفع حظر استيراد الأسلحة المفروض على المسلمين في البوسنة.[322]

وقال الشيخ زايد في آذار/ مارس 1994 إنه يلوم القوى الكبرى التي تدعي وقوفها مع العدالة وحقوق الإنسان، بينما يُقتَل المسلمون البوسنيون الأبرياء ويطردون من وطنهم ويجردون من ممتلكاتهم. وحث المجتمع الدولي بصفة عامة والقوى الكبرى على وجه الخصوص باتخاذ إجراءات حاسمة لوضع حد لهذه المأساة الإنسانية.[323]

ونظمت دولة الإمارات العربية المتحدة في صيف عام 1995، حملة وطنية خاصة لجمع التبرعات بهدف مساعدة المسلمين البوسنيين. وفي ذلك الوقت قال الشيخ زايد: «إن المأساة التي ترتكب بحق الشعب البوسني، وكل الأزمات المماثلة في أنحاء العالم، هي بالدرجة الأولى، مسؤولية الدول العظمى التي تتشدق دائماً بحماية حقوق الإنسان والعدالة. [وأضاف] إذا كانت هذه الدول هي القادرة على التحرك لمساندة الضحية ولا تقوم بأي إجراء، فمن واجب بقية دول العالم أن تدافع عن المظلوم، وتصد المعتدي بكل الوسائل الممكنة».[324]

وفي حزيران/ يونيو 1995، دعا الشيخ زايد مواطني دولة الإمارات العربية المتحدة والجاليات العربية والمسلمة المقيمة في الإمارات إلى مد يد العون والمساعدة لنصرة الشعب البوسني الذي يواجه الاعتداء الصربي،

وطلب منهم المساهمة بالتبرعات لرفع المعاناة عن شعب البوسنة. وقال في هذا الصدد: «إن الواجب يتطلب أن نهب ضد الظلم ونقف في وجه الاعتداءات الوحشية ضد الإنسانية. إن من واجبنا مساعدة المظلوم دون اعتبار لدينه أو عرقه. وعلينا أن لا نقف صامتين في وجه الظلم؛ حيث إن من يتخلف عن وقف العدوان شريك في الظلم والعدوان، إن المأساة التي ترتكب بحق الشعب البوسني وكل الأزمات المماثلة في أنحاء العالم، هي بالدرجة الأولى، مسؤولية الدول العظمى التي تتشدق بحماية حقوق الإنسان والعدالة... إن المواقف السلبية للدول العظمى تجاه ما يحدث في البوسنة أمر مريب. إن السكوت على ما يقوم به المعتدي وعدم القيام بأي عمل إزاء إهانة الإنسان هو أمر مريب ويخفي وراءه أهدافاً غامضة».[325]

في تموز/ يوليو 1995، نظمت وزارة الإعلام والثقافة وجمعية الهلال الأحمر بدولة الإمارات العربية المتحدة حملة وطنية لجمع التبرعات للشعب البوسني.[326] وفي 19 تموز/ يوليو 1995، طالب الشيخ زايد الدول العربية والإسلامية باتخاذ موقف حاسم وموحد إزاء الدول الكبرى التي تقف متفرجة على ما يرتكب من مجازر ضد الأبرياء من قبل المعتدين الصرب، كما دعا إلى رفع حظر السلاح عن شعب البوسنة ليدافع عن نفسه. وقال إن العدوان الصربي عدوان على الضمير الإنساني ووصمة عار على جبين الإنسانية وإهانة صارخة لها.[327] وفي 28 تموز/ يوليو من العام نفسه، دعا الشيخ زايد في مقابلة تلفزيونية المواطنين والمقيمين في دولة الإمارات العربية المتحدة إلى مد يد العون والمساعدة لنصرة شعب البوسنة. وقال إن الدول العظمى تتحمل مسؤولية مأساة البوسنة وسكوتها أمر مريب ويخفي وراءه أهدافاً غامضة.[328]

وقال الشيخ زايد في آب/ أغسطس 1995: «يجب على كافة مواطني دولة الإمارات العربية المتحدة المقتدرين مساعدة الشعب البوسني بالمال والتبرعات العينية حيث يزداد حجم المأساة، والعدوان المستمر هو عدوان على الضمير الإنساني ووصمة عار على جبين الإنسانية. . . وبالنسبة إلى الدول الكبرى، فعليها أن تتحمل مسؤوليتها التاريخية لوضع حد لمأساة البوسنة». [329]

وفي نهاية عام 1996، قامت دولة الإمارات العربية المتحدة بإرسال بعض المعدات والعتاد العسكري إلى المسلمين في البوسنة، ووفرت التدريب على هذه المعدات العسكرية على أرضها لجنود من القوات المسلحة البوسنية، بهدف مساعدتهم على الدفاع عن أنفسهم ضد صرب البوسنة. وقالت حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة إنها قدمت هذه المساعدات لأن الطرف الصربي يتفوق بقدر كبير في الأسلحة الثقيلة. كما ساهمت دولة الإمارات العربية المتحدة في العديد من المشروعات الإنسانية بهدف المساعدة على إعادة إعمار البوسنة، وأعطت الأولوية لمساعدة الطلاب وفتح المدارس وإعادة بناء المساجد. [330]

وفي وقت لاحق اندلع القتال بين الصرب وسكان إقليم كوسوفا، وتحول إلى أزمة دولية كبرى. وكان من الواضح أن دولة الإمارات العربية المتحدة تتعاطف مع سكان كوسوفا، حيث أعلنت، على سبيل المثال، في بيان رسمي في شباط/ فبراير 1999: «تتابع دولة الإمارات العربية المتحدة بقلق بالغ الأحداث المأساوية التي يتعرض لها سكان إقليم كوسوفا على أيدي القوات الصربية. . . وإذ تعبر دولة الإمارات العربية المتحدة عن

استنكارها البالغ لهذه الأعمال الوحشية التي تقوم بها القوات الصربية والتي تعتبر انتهاكاً صارخاً لحقوق الإنسان وإبادة عرقية تتنافى مع القيم والسلوك الإنساني ومبادئ القانون الدولي، فإنها تدين هذه المجازر وتناشد المجتمع الدولي، وخاصة الدول الإسلامية، لاتخاذ موقف حاسم لوقف هذه المذابح». [331]

وأنشأت دولة الإمارات العربية المتحدة معسكراً في كوسوفا لتقديم المساعدات الإنسانية إلى لاجئي كوسوفا. [332]

وفي عام 1999، كانت الإمارات العربية المتحدة هي أول دولة غير عضو في حلف شمال الأطلسي (الناتو) تعبر عن تأييدها لقصف الأهداف الصربية بواسطة القوات الجوية التابعة لحلف الناتو. وبالإضافة إلى ذلك، فإن دولة الإمارات العربية المتحدة هي الدولة المسلمة الوحيدة التي قامت بإرسال قوات لتنضم إلى القوات الدولية لحفظ السلام (KFOR) في كوسوفا.

وأخيراً، فبالإضافة إلى هذه الحالات المحددة من التدخل لخدمة أغراض إنسانية بحتة، واصلت دولة الإمارات العربية المتحدة خلال فترة التسعينيات تقديم مساعدات سخية وميسرة بأكثر من 12.8 مليون دولار أمريكي، للمساهمة في مشروعات التنمية في دول العالم الثالث؛ فعلى سبيل المثال، قدمت دولة الإمارات العربية المتحدة، خلال عام 1996، تبرعات مباشرة إلى المنظمات الدولية. كما قدمت دولة الإمارات العربية المتحدة، بواسطة صندوق أبوظبي للتنمية، أكثر من مليار دولار أمريكي في شكل قروض ومنح خلال الفترة 1994-1996. وقدمت أبوظبي، بواسطة

مؤسسة زايد بن سلطان آل نهيان للأعمال الخيرية والإنسانية، أكثر من 50 مليون دولار أمريكي خلال الفترة الممتدة منذ تأسيسها في عام 1992 وحتى نيسان/ إبريل 1997 .[333]

السياسة الدفاعية لدولة الإمارات العربية المتحدة

تمت صياغة السياسة الدفاعية لدولة الإمارات العربية المتحدة، مثلما حدث في حالة سياستها الخارجية، منذ الاستقلال وإنشاء الدولة تحت قيادة صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان. فهو الذي يتخذ القرارات الأساسية الخاصة بالسياسة التي سيتم العمل بها ليس على مستوى استخدام القوة العسكرية فحسب، بل على صعيد تأسيس القوات المسلحة وتوحيدها والإمداد والتجهيز العسكري والتعاون العسكري الخارجي.

إنشاء القوات المسلحة والهدف منها

كان الشيخ زايد يفكر قبل نيل الاستقلال في كيفية بناء قوة عسكرية تحل محل قوة ساحل عُمان، التي كانت عبارة عن قوة من جنسيات مختلفة يقودها البريطانيون وهي مدربة على أيديهم ومجهزة بمعدات بريطانية أيضاً. وكانت هذه القوة هي التي تضطلع بمهمة توفير الأمن إبان فترة الحكم البريطاني.[334] وفي عام 1965 كتب مسؤول بريطاني وأشار إلى أن الشيخ زايد «حريص على بناء جيش، ليس لمجرد الدفاع عن أبوظبي فحسب، بل لتكون لديه مؤسسة عسكرية تساهم في تأمين تدفق الثروة في أبوظبي. إن زايد ينظر إلى الجيش باعتباره رادعاً ضد الأعداء المحتملين. . . ويعتبره جزءاً ضرورياً من مؤسسات الحكم في أبوظبي».[335]

أثناء وجود الشيخ زايد في لندن في صيف عام 1966، تفاوض مع البريطانيين للحصول على معدات عسكرية لقوة دفاع أبوظبي.[336] وبعدما أصبح حاكماً لإمارة أبوظبي في وقت لاحق من ذلك العام، اتخذ خطوات عملية لتعزيز البنية الدفاعية في الإمارة، وبخاصة القوة الجوية، وأقام تنسيقاً وثيقاً مع كشافة ساحل عُمان. وشرعت ثلاث إمارات أخرى في تطوير قواتها العسكرية الذاتية، وإن لم تكن بحجم قوات الدفاع في أبوظبي.[337] وبحلول عام 1970 أضحت قوات الدفاع في أبوظبي تملك آليات مدرعة ومدفعية، وفي ذلك العام تسلم الشيخ زايد طائرات هوك البريطانية المقاتلة، ودخل في مفاوضات مع الفرنسيين لكي يزودوه بطائرات ميراج.[338]

قام الشيخ زايد بتوسيع حجم قوة دفاع أبوظبي خلال السنوات الأولى بعد نيل الاستقلال، حيث وصل عدد أفرادها في منتصف السبعينيات إلى حوالي 10 آلاف فرد، وبذلك شكلت القدر الأكبر من إجمالي الـ 15 ألف موظف المسجلين في قوائم الرواتب بإمارة أبوظبي.[339] ومع ذلك فقد كان هناك ضباط وأفراد بريطانيون في قوة دفاع أبوظبي حتى عام 1975. وعلاوة على ذلك، كانت القوة العسكرية التي قامت إمارة دبي بإنشائها بصورة مستقلة في فترة السبعينيات، والتي وصل عدد أفرادها إلى ألف رجل بحلول عام 1975، تضم عسكريين بريطانيين يعملون بنظام التعاقد.[340]

إن الأهداف التي سعى الشيخ زايد إلى تحقيقها من إنشاء قوة عسكرية قوية ومتماسكة هي حماية سيادة الدولة، والدفاع عن مواردها الطبيعية وإقامة علاقات مع الدول الأخرى لتعزيز الأمن. وفي سعي الشيخ زايد لتحقيق هذه الأهداف، حرص على تجنب الاعتماد على أي دولة أو قوة

أجنبية، وعمل على تنويع صلات دولة الإمارات العربية المتحدة في الخارج لكي يحتاط للاحتمالات الطارئة. ويفضل الشيخ زايد دائماً الدبلوماسية على استخدام القوة، ولكنه أدرك حاجته إلى بناء قوات مسلحة لتدعم الدبلوماسية وتعمل كقوة ردع.

وخلال أزمة الخليج الثانية عام 1990 ـ 1991، التي نتج عنها تواجد أعداد ضخمة من القوات الغربية والعربية في منطقة الخليج العربي، قال الشيخ زايد: «إن حاجتنا إلى الجيش القوي القادر على حماية المكتسبات تبقى قائمة ومستمرة. فقد ثبت تاريخياً أن الدولة التي تريد السلم لا بد وأن تستعد للحرب».[341]

أكد صاحب السمو الشيخ زايد على أن القوات المسلحة لدولة الإمارات العربية المتحدة سوف تستخدم للدفاع وليس للاعتداء على أحد. وقال في هذا الصدد: «لقد عمدنا لبناء جيش قوي ذي كفاءة قتالية عالية لا عن رغبة في غزو أحد أو قتال، وإنما ليحمي الأرض ويصون العرض ويذود عن حياض الوطن الذي حقق لأبنائه العزة، إننا دولة تسعى إلى السلام وتحترم حق الجوار [الحسن] وترعى الصديق، ولكن حاجتنا إلى الجيش القوي القادر تبقى قائمة ومستمرة. ونحن نبني مثل هذا الجيش القوي لا رغبة في غزو أو قتال وإنما للدفاع عن أنفسنا».[342]

توحيد القوات

عند نيل الاستقلال في عام 1971، كانت هناك خمس وحدات عسكرية مختلفة على أرض دولة الإمارات العربية المتحدة وهي، قوة ساحل عُمان، وقوة دفاع في أبوظبي وقوات جيش الدفاع التابعة لدبي

والحرس الوطني في الشارقة والقوة المتحركة في رأس الخيمة. وكانت القوات الأربع الأخيرة قد أنشئت من أجل الحفاظ على أمن كل من هذه الإمارات الأربع، فضلاً عن أن الدستور المؤقت لدولة الإمارات العربية المتحدة قد أسند إليها مسؤولية جماعية للدفاع عن كيان الدولة الجديدة.[343] وعند إنشاء دولة الإمارات العربية المتحدة، تم تكوين قوة دفاع الاتحاد، بينما احتفظت إمارات أبوظبي ودبي والشارقة ورأس الخيمة بقواتها المحلية المستقلة.[344]

كانت لامركزية القوات المسلحة تعكس التاريخ المنفصل للإمارات المتصالحة بصفتها الفردية، كما تجسد استمرار الطبيعة اللامركزية لدولة الإمارات العربية المتحدة. ولكن، مع تطور الدولة، فقد رأى الكثيرون أن الاحتفاظ بقوات منفصلة، ذات مصادر إمداد وتجهيز مختلفة وتفتقد القيادة الموحدة يعتبر وضعاً غير عملي وعديم الكفاءة. وبناء عليه فقد عمل الشيخ زايد من أجل مركزية القوات المسلحة، ولكنه فعل ذلك بالتدريج. وأشار أحد المراقبين إلى هذا النهج قائلاً: «نظراً لطبيعة الاتحاد الذي نشأ بين إمارات دولة الإمارات العربية المتحدة، فقد ارتبط تكوين القوات المسلحة بتطور العملية السياسية المتدرجة».[345]

بدأ الشيخ زايد في تحقيق مركزية القوات عن طريق توقيع اتفاقية مع البريطانيين خلال الأسابيع الأولى بعد الاستقلال بهدف نقل قيادة قوة ساحل عُمان لتؤول إلى دولة الإمارات العربية المتحدة وذلك عند إعادة تسمية هذه القوة ليصبح اسمها "قوة دفاع الاتحاد". غير أن دمج القوات الموجودة على المستوى المحلي في إمارات الدولة استغرق وقتاً أطول. ففي 23 تموز/ يوليو 1972 وافق مجلس الوزراء على مشروع قانون بتشكيل

المجلس الأعلى للدفاع في دولة الإمارات العربية المتحدة، ولكنه لم يجتمع إلا بعد ثلاث سنوات من تشكيله.[346]

وفي صيف 1975، قرر المجلس الأعلى للاتحاد دراسة توحيد القوات المسلحة في الدولة، واستدعى وفداً من الخبراء العسكريين العرب لبحث هذه المسألة. وفي 21 تشرين الأول/ أكتوبر 1975 أدلى الشيخ زايد بحديث إلى أجهزة الإعلام المحلية قال فيه إنه لا استقرار إلا بتوحيد قوات الدفاع والأمن في الدولة. وفي تشرين الثاني/ نوفمبر 1975 أعلن الشيخ سلطان بن محمد القاسمي، حاكم الشارقة، دمج قوات الحرس الوطني التابعة لإمارة الشارقة في القوات الاتحادية. وفي 17 كانون الأول/ ديسمبر 1975 رأس الشيخ زايد الاجتماع الأول للمجلس الأعلى للدفاع في الدولة الذي أقر خطة تطوير القوات المسلحة وتجهيزها بالأسلحة والمعدات المتطورة.[347]

مضت جهود توحيد القوات الاتحادية إلى الأمام خلال عام 1976؛ ففي 1 آذار/ مارس من العام نفسه أصدر الشيخ زايد مرسوماً بتعيين رئيس للأركان العامة للقوات المسلحة الاتحادية، وفي 6 أيار/ مايو 1976، أعلن المجلس الأعلى للدفاع عقب اجتماع برئاسة الشيخ زايد، توحيد كافة القوات المسلحة في الإمارات المختلفة ودمجها تحت قيادة واحدة.[348] وفي تشرين الثاني/ نوفمبر من العام نفسه، تم تعديل دستور دولة الإمارات العربية المتحدة حيث تم إلغاء نص المادة 142 من الدستور، والتي كانت قد أعطت كل إمارة بصورة منفردة حق إنشاء قواتها الأمنية الذاتية.[349] وفي حزيران/ يونيو 1977، أعلنت دولة الإمارات العربية المتحدة أن عملية دمج القوات المسلحة قد اكتملت، وفي كانون الثاني/ يناير 1978، أصدر الشيخ

زايد قراراً باستكمال إعادة تنظيم القوات المسلحة في الدولة بدمجها دمجاً كاملاً لتكون مؤسسة واحدة وإلغاء قيادات المناطق.[350]

وفي تشرين الأول/ أكتوبر 1979، وافقت إمارة رأس الخيمة على دمج لواء بدر التابع لها ضمن تشكيلات القوات المسلحة لدولة الإمارات العربية المتحدة.[351] وأخيراً، أعلنت دولة الإمارات العربية المتحدة في كانون الأول/ ديسمبر 1998، قرار دمج المنطقة العسكرية الوسطى ضمن القوات المسلحة بالدولة وضم الحرس الأميري في دبي إلى قيادة الحرس الأميري في القوات المسلحة لتصبح قواته بذلك تحت إمرة القيادة العامة للقوات المسلحة في دولة الإمارات العربية المتحدة. وبهذه الخطوة اكتمل توحيد القوات المسلحة على مستوى الدولة.

بدأ الشيخ زايد منذ وقت مبكر في توفير إمكانيات التدريب العسكري الجيد، وأنشأ كلية زايد العسكرية في العين، التي خرجت أول دفعة من الضباط في نيسان/ إبريل 1973.[352] وتم التوسع في مجال التدريب بصورة كبيرة على المستوى الوطني وفي الخارج.

الإمداد والتجهيز العسكري

شملت مجموعة من القرارات المهمة بالنسبة إلى دولة الإمارات العربية المتحدة جانب الإمداد والتجهيز العسكري، حيث لا تملك الدولة صناعة إنتاج أسلحة. وخلال السنوات الماضية، عقدت دولة الإمارات العربية المتحدة مجموعة من الصفقات الكبرى لشراء الأسلحة من عدة دول.

ظلت فرنسا طوال سنوات عديدة مورِّداً مهماً للدبابات والطائرات المقاتلة والطائرات المروحية إلى دولة الإمارات العربية المتحدة، بينما كانت

بريطانيا مصدراً آخر للطائرات المقاتلة.[353] ولم تكن الولايات المتحدة الأمريكية في السنوات الأولى مصدراً رئيسياً للتسليح، على الرغم من أن دولة الإمارات العربية المتحدة قد اشترت خلال ثمانينيات القرن العشرين صواريخ دفاع جوي أمريكية الصنع، كما اشترت في تسعينيات القرن العشرين طائرات مروحية ومعدات اتصالات من الولايات المتحدة الأمريكية. وفي المقابل، تم شراء دبابات من فرنسا وناقلات أفراد مدرعة من روسيا ومعدات أخرى من جنوب أفريقيا ومن دول أخرى. وفي نهاية تسعينيات القرن العشرين، وافقت دولة الإمارات العربية المتحدة على شراء عدد كبير من الطائرات المقاتلة من فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية. وفي حالة صفقة الشراء من الولايات المتحدة الأمريكية، اختارت دولة الإمارات العربية المتحدة طائرات (أف ـ 16) التي تنتجها شركة لوكهيد ـ مارتن وفضلتها على طائرة يوروفايتر المقاتلة، وعلى طائرة رافال (Rafale) الفرنسية وطائرة (أف ـ 15) التي تصنعها شركة بوينج.[354] وأعلنت دولة الإمارات العربية المتحدة اختيارها لطائرات (أف ـ 16) في أيار/ مايو 1998، ووقعت اتفاقية بقيمة 6.4 مليارات دولار أمريكي مع شركة لوكهيد ـ مارتن في آذار/ مارس 2000.[355] وخلال هذه الفترة نفسها، وقعت دولة الإمارات العربية المتحدة أيضاً اتفاقيات مهمة مع فرنسا لشراء المزيد من طائرات ميراج المقاتلة، كما وقعت اتفاقية مع روسيا لشراء معدات للدفاع الجوي.[356]

قامت دولة الإمارات العربية المتحدة بعقد صفقات شراء الأسلحة من بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية، ولاحقاً من جمهورية جنوب أفريقيا وروسيا؛ وذلك لأنها كانت حذرة في اتخاذها قرار التزود بالأسلحة

والمعدات لتتجنب الاعتماد على مصدر واحد للتسلح. وتم انتقاد دولة الإمارات العربية المتحدة على تنويع مشترياتها من المعدات من منطلق أن قابلية قواتها للعمل المشترك ستكون أكثر كفاءة في حالة عدم التنويع. [357] ولكن الشيخ زايد كان يفكر في جوانب أخرى؛ فقد أوضح في مقابلة صحفية أجريت معه في آذار/ مارس 1975 قائلاً: «إذا وقعت مواجهة أخرى مع إسرائيل، فقد تحتاج إحدى دول جبهة المواجهة العربية لهذه الأسلحة، وسوف نكون حينها في وضع يتيح لنا استبدالها. هذا صراع مشترك، فخلال حرب أكتوبر 1973، ساهمت الكويت بقوات، وإذا وقعت الحرب مرة أخرى، فربما نساهم نحن أيضاً بقوات». [358]

وفي مقابلة أخرى في نيسان/ إبريل 1976، قال الشيخ زايد إن توحيد مصادر السلاح لجيوش دول الخليج العربية يضعف هذه الجيوش ويجعلها تحت سيطرة المصدر الواحد. [359]

إن دولة الإمارات العربية المتحدة تعتبر شراء الأسلحة عملية مكلفة ولكنها عملية حصيفة. وعندما سئل الشيخ زايد في عام 1975 من قبل صحفي غربي عن أسباب قيام دول الخليج العربية بإنفاق الملايين من الأموال على التسلح، بينما كانت بريطانيا في السابق تحفظ السلم في هذه المنطقة بتكلفة أقل، أجاب بالقول إن الوجود العسكري البريطاني في الخليج العربي لم يكن الرادع الوحيد، لأن وراءه القوة البريطانية والالتزام بالمحافظة على حالة السلم في الخليج العربي. وعلاوة على ذلك، كان الخليج العربي أقل ثراء في تلك الأيام وبالتالي أقل جذباً للطامعين. وأضاف قائلاً: «حسب علمي، ليس هناك أي جهة تطالب دولة الإمارات العربية المتحدة بأي شيء، ولكن من الواضح أن من الاستهتار أن نستبعد طموحات الآخرين في المستقبل، ولذا

فإن بديهيات الحكمة تملي علينا اكتساب القوة الرادعة. وفي عصر التكنولوجيا العسكرية المتقدمة هذا - وهي الكارثة التي حلت على كوكبنا - تكتسب الحماية الموثوقة أهمية قصوى». [360]

وفي حزيران/ يونيو 1998، عندما وجه صحفي سؤالاً إلى صاحب السمو الشيخ زايد عن الأسباب التي دعت دولة الإمارات العربية المتحدة إلى التخطيط لشراء عدد كبير من الطائرات الحربية، أجاب قائلاً: «إن الأخطار تأتي من وقت إلى آخر، فالصديق قد يتحول إلى عدو والعدو إلى صديق . . . لذا يجب على المرء أن يكون مستعداً للمفاجآت، وأن يتخذ إجراءات احترازية ووقائية ضد أي تغيرات قد تطرأ. من الأفضل أن تستعد للحدث قبل وقوعه وليس بعده». [361]

وضمن البرنامج الخاص بمشتريات الأسلحة، درجت أبوظبي على استضافة معرض دولي كبير للمعدات الدفاعية "أيدكس" كل سنتين منذ عام 1993، بينما تنظم دبي معرضاً للطيران الدولي في السنوات الفاصلة بين انعقاد معرض الدفاع الدولي. [362] ويستقطب المعرضان مؤسسات عارضة من أنحاء العالم كافة.

التعاون العسكري الخارجي

بالإضافة إلى مشتريات الأسلحة، سعت دولة الإمارات العربية المتحدة إلى إقامة أنماط أخرى من التعاون العسكري الخارجي.

تركز الجهد في البدء بصفة أساسية على التعاون مع دول الخليج العربية، وكان الشيخ زايد قد دعا خلال سبعينيات القرن العشرين إلى التنسيق بين

دول الخليج العربية فيما يتعلق بسياسة التسليح والتدريب العسكري، مؤكداً أن جيوش دول المنطقة يجب أن تكون لها القدرة لكي تصبح جيشاً واحداً يستطيع الدفاع عن أي قطر في حالة تعرضه لهجوم خارجي.[363] وأكد الشيخ زايد أن قادة دول الخليج العربية مدركون تماماً حجم المسؤولية التاريخية الملقاة على عاتقهم لإيجاد قوة عربية ذاتية لمواجهة التهديدات التي تتعرض لها المنطقة.. وأضاف أن العمل الجاد الصامت لبناء القوة الذاتية هو أبلغ رد على حملات التهديد التي يشنها الأعداء.[364]

نجحت دولة الإمارات العربية المتحدة، خلال ثمانينيات القرن العشرين، في عدم التدخل في الحرب الإيرانية ـ العراقية، بينما زادت حجم تعاونها مع دول الخليج العربية الأخرى في إطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية. ففي تشرين الأول/ أكتوبر 1983، شاركت القوات المسلحة لدولة الإمارات العربية المتحدة في مناورات "درع الجزيرة" العسكرية المشتركة، التي جرت على أرض دولة الإمارات العربية المتحدة، إلى جانب القوات العُمانية والسعودية والقطرية والبحرينية.[365] وقال الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان في حديث صحفي: إن إنشاء قوة التدخل السريع لدول الخليج العربية إنما هو خطوة أولى ضمن استراتيجية شاملة هدفها في النهاية الوصول إلى وحدة عسكرية خليجية قادرة على مواجهة وردع أي تدخلات أو تهديدات تواجه أي دولة من الدول الأعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربية وحماية أمن الخليج والدفاع عن هويته العربية والإسلامية.[366]

شاركت القوات المسلحة لدولة الإمارات العربية المتحدة، خلال تسعينيات القرن العشرين، في قوات درع الصحراء التابعة لمجلس التعاون

لدول الخليج العربية، كما شاركت في تمارين عسكرية مشتركة مع دول صديقة، لم تقتصر على دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية فحسب، بل شملت أيضاً الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا. فعلى سبيل المثال، شاركت قوات دولة الإمارات العربية المتحدة، خلال عام 1997، في مناورات "النجم الساطع" التي جرت في مصر، إلى جانب قوات من مصر والولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا وفرنسا وإيطاليا. وفي عام 1999، نظمت دولة الإمارات العربية المتحدة تمريناً بحرياً مشتركاً، اسمه الرمزي "القبضة الحديدية 99" في مياهها الإقليمية بالخليج العربي، بمشاركة قوات أمريكية وبريطانية، وذلك بهدف "رفع القدرة القتالية".[367] وأوضح رئيس أركان القوات المسلحة في دولة الإمارات العربية المتحدة أن المناورات العسكرية المشتركة التي تجري مع الدول الصديقة تهدف إلى تطوير أداء القوات المسلحة وهي ليست موجهة ضد أي طرف آخر.[368]

وقعت دولة الإمارات العربية المتحدة، خلال تسعينيات القرن العشرين، اتفاقيات تعاون دفاعي مع كل من بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية وجنوب أفريقيا.[369]

وأخيراً، كما أشرنا إليه سابقاً، فقد شاركت القوات المسلحة لدولة الإمارات العربية المتحدة بصورة مباشرة في عملية "عاصفة الصحراء" عام 1991، كما ساهمت من وقت إلى آخر في عمليات التدخل العسكري خارج نطاق منطقة الخليج العربي، مثل مشاركتها مع قوات الردع العربية في لبنان في سبعينيات القرن العشرين وفي الصومال ويوغسلافيا السابقة في فترة تسعينيات القرن العشرين.

وهكذا، فمع نهاية القرن العشرين، أصبحت القوات المسلحة لدولة الإمارات العربية المتحدة موحدة ومجهزة بأفضل المعدات وهي طرف له مساهماته الراسخة في الشؤون العسكرية على الصعيدين الإقليمي والدولي.

خاتمة

على امتداد الأعوام الثلاثين منذ إنشاء دولة الإمارات العربية المتحدة، تطورت سياساتها الخارجية والدفاعية وتغيرت مع تغير الأوضاع والظروف، إلا أن صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس الدولة ظل بصفة عامة متمسكاً بالمبادئ الأساسية التي أرساها منذ البداية.

في عام 1971، بعد أن تم الإعلان عن إنشاء دولة الإمارات العربية المتحدة وأصبحت دولة مستقلة ذات سيادة تامة، وفرت الظروف الإيجابية التي ولدت فيها هذه الدولة الجديدة فرصاً عظيمة، ولكنها فرضت عليها أيضاً تحديات خطيرة، ففي ذلك الوقت كانت ثروتها النفطية الهائلة وموقعها الاستراتيجي مقروناً مع صغر عدد سكانها وضعف قوتها العسكرية عوامل مشجعة على جذب الطامعين نحوها. كما أدت الحاجة إلى استيراد أعداد ضخمة من العمال الأجانب إلى خلق مخاطر محتملة لاستقرار البلاد وأمنها. وعلى الرغم من ذلك، ظل الشيخ زايد هو المرجع الرئيسي الذي يصوغ السياسة الخارجية والدفاعية لدولة الإمارات العربية المتحدة على مدى ثلاثة عقود وحتى الآن، وهو الذي قاد البلاد بنجاح ومهارة عبر سلسلة من الأخطار إلى بر الأمان، ووظف إلى أقصى حد ممكن الإمكانيات والموارد الطبيعية للدولة في سبيل تعزيز أمنها والحفاظ على مصالحها الوطنية.

ومن البداية، حدد الشيخ زايد أربع ركائز رئيسية للسياسة الخارجية؛ وهي على وجه التحديد إقامة علاقات جيدة مع جيرانه المباشرين، وتسوية النزاعات بالطرق السلمية، والتضامن مع العالمين العربي والإسلامي، والتعاون المثمر مع الدول كافة. وعندما شرع الشيخ زايد في تحقيق أهدافه واجه مصاعب في هذه المجالات الأربعة، ولكنه نجح مع مرور الوقت في تحقيق إنجازات كبيرة في هذه المجالات كلها.

بالنسبة إلى أولويته الأولى، وهي إقامة علاقات ودية مع جيران دولة الإمارات العربية المتحدة، حقق الشيخ زايد إنجازات متميزة وبخاصة على صعيد العلاقات مع الدول العربية المجاورة. فقد تمكن من التغلب على عقبة تردد المملكة العربية السعودية في المرحلة المبكرة في الاعتراف بوجود دولة الإمارات العربية المتحدة وقام بتسوية الخلافات الحدودية معها. كما أقام صلات شخصية وثيقة مع سلطنة عُمان، وتمكن في نهاية الأمر من حل القضايا الحدودية المعلقة مع العُمانيين، بحيث أضحت بقية حدوده البرية آمنة جداً. وبحلول عام 1981، كان الشيخ زايد قد أخذ زمام المبادرة في إنشاء مجلس التعاون لدول الخليج العربية، المكون من ست دول عربية في شبه الجزيرة العربية. ولم ينتقص مجلس التعاون لدول الخليج العربية من سيادة دولة الإمارات العربية المتحدة، ولكنه وفر آلية للتشاور الوثيق والتعاون بين الجيران المتشابهين في الميول والأفكار، والذين يشتركون في استشراف مستقبل سياسي واجتماعي وسياسي موحد. وقد تم ترسيخ هذه السيادة وتعزيزها على امتداد السنوات.

كانت العلاقة بين دولة الإمارات العربية المتحدة وإيران أكثر صعوبة وعسراً، ولكنها ظلت تحت السيطرة. ونظراً لإقدام إيران على احتلال

الجزر الإماراتية الثلاث عشية استقلال دولة الإمارات العربية المتحدة، كان على الشيخ زايد أن يحاول استعادة السيادة على هذه الجزر، غير أن إيران لم تكن ترغب في مناقشة الموضوع، ولم تترك قوتها المتفوقة كثيراً سوى خيارات محدودة للشيخ زايد. فقد دأب على تأكيد حقوق بلاده في الجزر المتنازع عليها، دون أن يدفع المطالبة إلى حد الدخول في مواجهة كان يمكن أن تؤدي إلى صراع كارثي. ولم تؤد الثورة التي قادها آية الله الخميني إلى تقليل التهديد الإيراني. وعندما وسعت طهران بالتدريج احتلالها بفرض الأمر الواقع على مزيد من أراضي جزيرة أبوموسى، بدأ صاحب السمو الشيخ زايد اعتباراً من عام 1992، في تصعيد تأكيده على حقوق دولة الإمارات العربية المتحدة كإنذار لإيران، وقام باستقطاب تأييد أشقائه العرب وحلفائه الدوليين لدعم مطالبه. وعلى الرغم من ذلك، أكد الشيخ زايد بكل حصافة على تمسكه بالتسوية السلمية للنزاع. ومع نهاية العقد الثالث لهذا النزاع، لاتزال إيران ترفض، بتصلب، التفاوض على إنهاء مشكلة الجزر. ومن جانبها، فقد مارست دولة الإمارات العربية المتحدة أقصى حد من الضغط الدبلوماسي من خلال لجنة وساطة مكونة من دول الخليج العربية التي تسعى إيران إلى إقامة علاقات جيدة معها. وهكذا، فقد استمر الشيخ زايد في تطبيق مبدئه الثاني - التسوية السلمية للنزاعات - مقروناً بالدبلوماسية النشطة، سعياً لإقرار حقوق دولة الإمارات العربية المتحدة، من دون تعريض أمنها للخطر.

اتبع الشيخ زايد أيضاً مبدأ التسوية السلمية في حالات أخرى؛ فقد دعا طوال فترة الحرب الإيرانية - العراقية في ثمانينيات القرن العشرين، إلى إنهاء الصراع الدائر، بل ذهب حتى إلى عرض وساطته لوضع حد له. صحيح أنه قد قدم بعض المساعدات المالية للعراق، ولكنه في الوقت نفسه

حرص على تجنب استعداء إيران القوية. وعلى خلاف دولة الكويت، التي سعت إلى نيل الحماية الأمريكية المباشرة وحصلت عليها، قال الشيخ زايد إن على الولايات المتحدة الأمريكية أن تنأى عن التدخل في الخليج العربي لكي تبقى المنطقة خالية من صراعات القوى الكبرى.

كما سارع الشيخ زايد أيضاً إلى انتهاج مبدئه الثالث، وهو التضامن مع العالمين العربي والإسلامي، على الرغم من أن هذا الجانب قد خلق له معضلات في سياسته الخارجية. فقد دأب على مساندة الطرف العربي في الصراع العربي-الإسرائيلي وقدم مساعدات مالية سخية للفلسطينيين، وأعلن دائماً دعمه الحقوق الفلسطينية والعربية. ولم يتردد في انتقاد الولايات المتحدة الأمريكية لدعمها إسرائيل، ودفعه اقتناعه بأن واشنطن متحيزة تماماً في هذه القضية إلى عدم الانقياد وراء ربط بلاده بتحالف وثيق للغاية مع الولايات المتحدة الأمريكية، واللجوء إلى تنويع علاقاته الدولية.

أدت اتفاقية السلام التي وقعتها مصر منفردة مع إسرائيل، في نهاية سبعينيات القرن العشرين، إلى خلق معضلة أخرى لدولة الإمارات العربية المتحدة، لأنها أحدثت صراعاً بين رغبة الشيخ زايد في إقامة علاقات ودية مع مصر من جهة، ودعمه المستمر للقضايا العربية، ومن ضمنها الاعتراف بالحقوق الفلسطينية. وانضم الشيخ زايد إلى الأغلبية العربية في إدانة موقف مصر ومقاطعتها، غير أنه دعا وبصورة متكررة إلى المصالحة بين الدول العربية وانضم إلى الآخرين عند إعادة العلاقات مع مصر. وفي تسعينيات القرن العشرين، أيد الشيخ زايد مؤتمر مدريد واتفاقيات أوسلو التي تهدف إلى تحقيق تسوية لمشكلة الشرق الأوسط عن طريق المفاوضات، كما أيد القرار الذي اتخذته الدول الأعضاء في مجلس التعاون لدول

الخليج العربية في عام 1994، بإنهاء المقاطعة التجارية لإسرائيل من الدرجتين الثانية والثالثة. وعلى الرغم من ذلك، فإنه لم يذهب بعيداً إلى حد السماح بأن تستضيف دولة الإمارات العربية المتحدة مؤتمراً أو اجتماعات عربية-إسرائيلية، على غرار ما فعلته سلطنة عُمان ودولة قطر، وقاطع المؤتمر الاقتصادي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا (MENA) الذي عقد عام 1997 في قطر بحضور إسرائيل، وذلك احتجاجاً على الإجراءات السياسية التي اتخذتها إسرائيل حينذاك. لذا، عندما انهارت عملية السلام في نهاية تسعينيات القرن العشرين، اتضح أن توجه الشيخ زايد الحذر في التزام موقف وسط من مسألة تأييد هذه العملية يبدو حصيفاً إذا تأملناه ملياً.

كانت العلاقات مع العراق تواجه تعقيدات جمة؛ فقد ظلت دولة الإمارات العربية المتحدة حذرة نوعاً ما في تعاملها مع العراق، لأن النظام الحاكم فيه لم يكن ودياً على وجه الخصوص تجاه الأنظمة الملكية؛ غير أن العراق، باعتباره أقوى دولة عربية في الخليج العربي، كان يشكل ثقلاً موازناً مهماً لطموحات إيران. وجاء الغزو العراقي لدولة الكويت في آب/ أغسطس 1990 ليشكل مأزقاً خاصاً بالنسبة لدولة الإمارات العربية المتحدة. فقد كان الشيخ زايد من أوائل قادة المنطقة الذين أدركوا حجم التهديد الذي يفرضه صدام حسين على الاستقرار في المنطقة، لذا سارع إلى تعديل موقفه بناء على هذه المستجدات. وعلى الرغم من أن الشيخ زايد قد ظل متردداً دائماً نحو السماح بوجود قوات أمريكية في دولة الإمارات العربية المتحدة، فقد وافق في تموز/ يوليو 1990 على إجراء تمرين عسكري مشترك بين القوات الأمريكية والإماراتية كنوع من التحذير للعراق. وفي آب/ أغسطس 1990، سمح الشيخ زايد ليس للقوات العربية

فحسب وإنما لقوات من الدول الغربية كذلك بأن تستخدم أرض دولة الإمارات العربية المتحدة كمنطقة تحضير مرحلي في الحرب ضد العراق. وشاركت الطائرات الحربية والقوات البرية الإماراتية في عملية عاصفة الصحراء، وأبدت دولة الإمارات العربية المتحدة تأييداً مطلقاً لقرارات الأمم المتحدة الصارمة ضد بغداد.

وعقب تحرير دولة الكويت، سعى الشيخ زايد أيضاً إلى تعزيز القوة العسكرية لدولة الإمارات العربية المتحدة بمساعدة أنظمة التسليح التي اشتراها من الدول الغربية وروسيا. ووافق على عقد اتفاقيات تعاون دفاعي مع الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وبريطانيا، وهي الاتفاقيات التي لم تكن تخطر حتى على باله في العقود السابقة. لقد ازداد حجم الأخطار المتوقعة من جهة العراق وإيران، ولذلك كان لا بد من إجراء تقويم جديد للأوضاع. وفي تشرين الأول/ أكتوبر 1994، عندما عاود العراق القيام بتحرك خطر، أرسلت دولة الإمارات العربية المتحدة قوات إلى دولة الكويت لدعم جهود المواجهة ضد صدام حسين.

وعلى الرغم من هذا، بحلول منتصف تسعينيات القرن العشرين، وبينما معاناة الشعب العراقي تزداد سوءاً، فقد أبدى الشيخ زايد المزيد من عدم الرضا عن العقوبات التي تتزعمها الولايات المتحدة الأمريكية والتي لم تغير شيئاً في سلوك صدام حسين. واختلف الشيخ زايد مع وجهة نظر واشنطن التي ترى أن العراق ما يزال يشكل تهديداً، ودعا إلى تبني توجه جديد نحو العراق. وعندما لجأت الولايات المتحدة الأمريكية إلى استخدام القوة العسكرية ضد صدام حسين في 1998-1999، رفضت دولة الإمارات العربية المتحدة توفير تسهيلات لعمل التحضير المرحلي على

أراضيها لضرب العراق، على الرغم من أنها واصلت بخلاف ذلك التعاون العسكري في مجالات أخرى. إن نزعة الشيخ زايد الفطرية نحو التسوية السلمية للنزاعات، وإقامة علاقات الجوار الجيدة ودعم التضامن العربي هي المرتكزات التي أثرت مرة أخرى في نظرته لقضية مهمة من قضايا السياسة الخارجية. فمن دون أن يهدر علاقات العمل العسكري الوثيق التي أقامها حديثاً مع الغرب، سعى إلى البحث عن حل قائم على التفاوض للتوترات المستمرة في منطقة الخليج العربي.

وهكذا حقق الشيخ زايد تقدماً كبيراً في اتجاه هدفه الرابع والأخير وهو التعاون المثمر مع جميع الدول خارج نطاق محيطه المجاور. فمنذ انطلاق المسيرة، في عام 1971، كانت بريطانيا هي الحليف الدولي الوحيد لدولة الإمارات العربية المتحدة، وهي التي كانت تسرع في تقليل حجم التزاماتها الخارجية. كان الشيخ زايد بحاجة إلى حلفاء ليساعدوه على حماية بلاده من جيران أقوياء مثل إيران والعراق، ولكنه لم يُقدم على ربط بلاده بعلاقة وثيقة مع أي من الاتحاد السوفيتي السابق، موطن الشيوعية الملحدة التي تمقتها الدول الإسلامية وتنأى عنها، وبخاصة المملكة العربية السعودية، أو الولايات المتحدة الأمريكية، المتحيزة إلى إسرائيل ضد جيرانها العرب. وكان الشيخ زايد، في السنوات الأولى شديد الانتقاد لكلتا القوتين العظميين، وكثيراً ما كان يحذر من مغبة تدخل القوى الكبرى في منطقة الخليج العربي، عندما كان ذلك التدخل أكثر احتمالاً بسبب مضاعفات الحرب الإيرانية ـ العراقية والوضع في أفغانستان حينذاك.

ساعد رد الفعل الغربي نحو الغزو العراقي لدولة الكويت على إقناع دولة الإمارات العربية المتحدة والدول الأخرى الأعضاء في مجلس التعاون

لدول الخليج العربية بتكوين تعاون أمني أوثق مع الدول الغربية، وحتى الدخول في علاقات ودية مع روسيا. وبعد "عاصفة الصحراء"، قامت دولة الإمارات العربية المتحدة بشراء معدات عسكرية من مصادر متنوعة ووقعت اتفاقيات تعاون دفاعي مع العديد من الدول الغربية. وسعت السياسة التي انتهجها الشيخ زايد إلى بناء القوة العسكرية للدولة بهدف الدفاع عن النفس ولكي تكون هذه القوة رادعاً ضد أي تهديد، كما أن تنويع مصادر التسلح حال دون الاعتماد على مصدر واحد. وفي الوقت نفسه، عمل صاحب السمو الشيخ زايد، بتأن ولكن بالتدريج، على مركزة الإدارة التي تتولى قيادة القوات المسلحة للدولة بهدف رفع كفاءتها.

قام الشيخ زايد أيضاً بمعالجة العلاقات مع شركات النفط الأجنبية بكثير من الاعتدال والحكمة؛ ففي منتصف السبعينيات، وعندما كانت حركة القومية العربية في أوجها، سارع العديد من الدول العربية إلى تأميم المصالح والشركات النفطية الأجنبية بالكامل. أما دولة الإمارات العربية المتحدة فقد اكتفت بامتلاك حصة سيطرة قدرها 60٪ لكي تتمكن من الاحتفاظ بمزية الحصول المباشر على التقنيات الغربية. وفي تسعينيات القرن العشرين، سعت المملكة العربية السعودية ودولة الكويت إلى إعادة الشركات الغربية للاستفادة من هذه التقنيات التي تمتعت بها دولة الإمارات العربية المتحدة من البداية ومن دون انقطاع.

وأخيراً، فإن حالات المشاركة الإنسانية لدولة الإمارات العربية المتحدة في الصومال والبوسنة، بالإضافة إلى مساعداتها المالية السخية إلى دول العالم الثالث المحتاجة، كانت تنطلق من حرصها على التضامن العربي

والإسلامي، وتستند إلى اهتمام الشيخ زايد الإنساني بمعاناة الشعوب الأقل حظاً.

وباختصار نقول بصفة عامة، إن صاحب السمو الشيخ زايد قد سار بثبات واستقرار، طوال ثلاثة عقود، على هدي المرتكزات الأساسية التي اختطها، وكان يعدل سياساته لتتكيف مع الظروف المتغيرة. ونتيجة لذلك، فإن دولة الإمارات العربية المتحدة، التي وُلدت في عام 1971 دولة ناشئة تواجه جيراناً معادين وتكاد تفتقد الأصدقاء، أضحت بحلول عام 2003، دولة راسخة، أسست تحالفات قوية في منطقة الخليج والعالم العربي وأقامت علاقات استراتيجية مع الولايات المتحدة الأمريكية والغرب، وهي اليوم تتبوأ مكانة مرموقة وتحظى باحترام واسع وتتمتع بنفوذ كبير.

الهوامش

1. في نهاية نيسان/ إبريل 1978، بلغ عدد موظفي الحكومة 58414 موظفاً، منهم 510 موظفين في وزارة الخارجية، انظر:

UAE Ministry of Information and Culture, *Paving the Way for a Better Future* (Abu Dhabi: UAE Ministry of Information and Culture, 1979), 16.

2. في السنوات السابقة لاستقلال دولة الإمارات العربية المتحدة، روّج الشيخ زايد فكرة إقامة اتحاد أشمل يضم قطر والبحرين وحتى سلطنة عُمان. وفي ثمانينيات القرن العشرين، ساعد الشيخ زايد على تأسيس مجلس التعاون لدول الخليج العربية الذي ضم كل هذه الدول، بالإضافة إلى المملكة العربية السعودية ودولة الكويت.

3. انظر:

Mohammad Khaleel Al-Siksek and Shams Al-Din Al-Doaifi, *Leadership; Collection of Speeches, Stances, Meetings and Instructions of HH Sheikh Zayed Bin Sultan Al-Nahyan, President of the United Arab Emirates, since 1971 to 1987* (Abu Dhabi, 1987), 41.

4. على سبيل المثال، كتب دبلوماسي بريطاني في تقرير أرسله إلى لندن في 20 آذار/ مارس 1962، أشار إلى أن الشيخ زايد - على عكس الشيخ شخبوط، حاكم إمارة أبوظبي في ذلك الوقت - كان يفضل تسوية النزاعات مع الجيران عن طريق لقائهم وجهاً لوجه، ومناقشة المسائل معهم، ولكنه «لا يضحي بمصالح أبوظبي من أجل التوصل إلى اتفاق». انظر:

W. H. Luce to A. R. Walmsley, FO 371/163025, unpublished.

5. انظر:

John Duke Anthony, *Arab States of The Lower Gulf* (Washington, DC: Middle East Institute, 1975), 127.

6. انظر: **مجموعة خطب الشيخ زايد** (أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، غير منشور)، ص 14.

7. وزارة الإعلام والثقافة، **مجموعة أحاديث وتصريحات صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان** (أبوظبي: بدون تاريخ)، ص 30-31.

8. خطاب الشيخ زايد أمام المجلس الوطني الاتحادي، انظر: المصدر السابق، ص 49.

9. المادة 6 من دستور دولة الإمارات العربية المتحدة.

10. المادتان 7 و12 من دستور دولة الإمارات العربية المتحدة.

11. تم إنشاء منظمة المؤتمر الإسلامي في مؤتمر وزراء خارجية الدول الإسلامية، الذي تم عقده في مدينة جدة خلال الفترة 29 شباط/ فبراير - 4 آذار/ مارس 1972. انظر: أحمد الرشيدي، **منظمة المؤتمر الإسلامي** (القاهرة: مركز الدراسات والبحوث السياسية، 1977)، ص 30.

12. بحلول حزيران/ يونيو 1972، بلغ عدد الدول التي اعترفت بدولة الإمارات العربية المتحدة 15 دولة (حسب الأسبقية التالية): المملكة المتحدة، باكستان، دولة الكويت، الهند، السودان، لبنان، ليبيا، هولندا، اليمن الشمالي، فرنسا، مصر، العراق، الأردن، وتونس. انظر: يوميات الإمارات *Chronicle of Progress* (London: Trident Press, 1996), 23. وكانت سفارة الولايات المتحدة الأمريكية ممثلة بسفير غير مقيم مقره في دولة الكويت، وهو السفير وليم ستولتزفوس، الذي قدم أوراق اعتماده إلى الشيخ زايد في 20 آذار/ مارس 1972.

13. في 29 آذار/ مارس 1972، استقبل الشيخ زايد كلاً من الدكتور علي حميدان وتريم عمران وسيف غباش لدى مغادرتهم لتسلم مهام عملهم كسفراء للدولة. انظر: (Chronicle of Progress, 20). وكانت بريطانيا وباكستان والولايات المتحدة الأمريكية هي أول دول بادرت للاعتراف الرسمي بدولة الإمارات العربية المتحدة، وتبعتها دول أخرى. ومع بداية عام 2002، كان لدولة الإمارات العربية المتحدة علاقات دبلوماسية كاملة على مستوى السفراء مع 143 دولة، ولها 44 سفارة في الخارج. انظر: عدد يوم 26 تشرين الثاني/ نوفمبر 2001 من نشرة (Emirates Bulletin) التي تصدرها وزارة الإعلام والثقافة بدولة الإمارات العربية المتحدة.

14. في عام 1820، وقعت بريطانيا معاهدة مع شيوخ الإمارات التي تكونت منها دولة الإمارات العربية المتحدة فيما بعد، وأسندت هذه الاتفاقية لبريطانيا مسؤولية الدفاع عن هذه الإمارات وإدارة السياسة الخارجية نيابة عنها، ولكن، في خريف عام 1971 انتهت هذه الالتزامات البريطانية بالكامل.

15. انظر: Anthony, op. cit., 113, 137, 145, 150, 228.

16. انظر:

John Duke Anthony and John A. Heartz, "Eastern Arabian States," in David Long and Bernhard Reich (eds) *The Governments and Politics of the Middle East and South Asia* (Boulder, CO: Westview Press, 1980), 150.

17. انظر:

David E. Long, *The Persian Gulf* (Boulder, CO: Westview Press, 1976), 48-49, cited in Najat Al-Nabeh, "The United Arab Emirates (UAE): Regional and Global Dimensions," Ph. D. dissertation (Claremont, CA: Claremont Graduate School, 1984), 95.

18. نص الاتفاق بشأن جزيرة أبوموسى على أن تتولى إمارة الشارقة إدارة نصف الجزيرة وتقوم إيران بإدارة النصف الآخر، وأنهما سوف يقتسمان عائد النفط، انظر:

Najat Al-Nabeh, The United Arab Emirates, op. cit., 95, citing Tim Niblock, *Social and Economic Development in the Arab Gulf* (London: Croom Helm, 1980), 205-215.

19. انظر: Anthony, op. cit., 117، وتم اغتيال الشيخ خالد بن محمد القاسمي في كانون الثاني/ يناير 1972.

20. انظر: Al-Nabeh, op. cit., 97, citing Tim Niblock, op. cit., 205-215.

21. انظر:

A.O. Taryam, *The Establishment of the United Arab Emirates 1950-85* (London: Croom Helm, 1987), 216-220.

22. الشيخ حمدان بن زايد آل نهيان، ورد الاقتباس في نشرة ***The Emirates*** العدد 12899 في 18 تموز/ يوليو 1999.

23. التصريح الذي أدلى به الشيخ زايد لصحيفة **العمل** التونسية، في حزيران/ يونيو، 1972، ورد الاقتباس في Al-Siksek and Al-Doaifi, op. cit., 261-62.

24. للاطلاع على خلفية عن الجزر، انظر:

Richard Schofield, "Border Dispute: Past, Present, and Future," in Gary Sick and Lawrence G. Potter (eds) *The Persian Gulf at the Millennium* (New York, NY: St. Martin's Press, 1997).

وكان الشيخ زايد أيضاً يقدر الدور الذي قامت به إيران في مساعدة سلطنة عُمان على إخماد التمرد في إقليم ظفار. انظر:

Faruke Heard-Bey, *From Trucial States to United Arab Emirates* (London: Longmans, 1996), 383, 391.

25. انظر: Chronicle of Progress, op. cit., 32.

26. المقابلة الصحفية للشيخ زايد مع صحيفة **الأوبزيرفر** البريطانية في شباط/ فبراير 1976، ورد الاقتباس في: Al-Siksek and Al-Doaifi, op. cit., 260.

27. المقابلة الصحفية للشيخ زايد مع مجلة **الوطن العربي** الصادرة في باريس، عدد 7 حزيران/ يونيو 1978، وورد الاقتباس في: Al-Siksek and Al-Doaifi, op. cit., 260.

28. انظر:

Malcolm C. Peck, *The United Arab Emirates: A Venture in Unity* (Boulder, CO: Westview Press, 1986), 138.

29. في عام 1955، وصلت بريطانيا إلى حد طرد القوات السعودية بالقوة من البريمي. انظر: Anthony, op. cit., 137, 148.

30. انظر: Anthony, op. cit., 148-49 وانظر أيضاً: Peck, op. cit., 54 للحصول على مزيد من التفاصيل عن اتفاقية عام 1974. تم تلخيص التفاصيل أيضاً في Najat al-Nabeh, op. cit., 90-92 التي تقتبس من Arab Report and Record, July 6-31, 1974: 307, and August 1-15, 1974: 330، وانظر أيضاً:

Richard Schofield (ed.) *Territorial Foundations of the Gulf States* (London, 1994), 44.

31. انظر: Anthony, op. cit., 227.

32. انظر: Al-Siksek and Al-Doaifi, op. cit., 115-117 وبالضرورة لا ينطبق هذا على العراق، الذي كان قبل عام 1971 بكثير محكوماً بنظام جمهوري يعادي الأنظمة الملكية.

33. انظر: Heard-Bey, op. cit., 338, 342-347.

34. انظر:

Erik R. Peterson, *The Gulf Cooperation Council; Search for Unity in a Dynamic Region* (Boulder, CO: Westview Press, 1988), and *Chronicle of Progress*, op. cit., 48-49.

35. بعد أن تولى السلطان قابوس مقاليد الحكم، ذهب الشيخ زايد إلى مدينة صلالة لكي يعرف منه إن كان يرغب في الانضمام إلى الاتحاد الجديد، غير أن السلطان قابوس أبدى رفضه. انظر: Heard-Bey, op. cit., 358-59.

36. بشأن اليمن الجنوبي انظر: Anthony, op. cit., 227, 232.

37. انظر: Al-Nabeh, op. cit., 121-24, 145.

38. Ibid., 125.

39. تصريحات الشيخ زايد في 20 شباط/ فبراير 1977، وفي 27 آذار/ مارس 1976، وقد وردت في: Al-Siksek and Al-Doaifi, op. cit., 116-17, 121, respectively.

40. خطاب الشيخ زايد في 12 كانون الأول/ ديسمبر 1976، وقد ورد الاقتباس في Al-Siksek and Al-Doaifi, op. cit., 197.

41. انظر: Heard-Bey, op. cit., 385.

42. تصريحات الشيخ زايد، غير مؤرخة، وردت في Al-Siksek and Al-Doaifi, op. cit., 124-25, 171.

43. انظر: Anthony, op. cit., 227.

44. في خمسينيات القرن العشرين، قام الشيخ زايد نفسه بزيارة إلى مصر لطلب مدرسين وخبراء فنيين على الرغم من الشكوك البريطانية حول التأثير المصري. مجلة **روزاليوسف**، العدد 1634 (القاهرة: 5 تشرين الأول/ أكتوبر، 1959).

45. انظر: **يوميات الإمارات** (باللغة العربية)، ص 12، وانظر أيضاً: Anthony, op. cit., 19.

46. في 1 آذار/ مارس 1972، تبرع الشيخ زايد بمبلغ 50 ألف دينار بحريني لإنشاء مستشفى معهد ناصر في مصر. انظر: *Chronicle of Progress*, op. cit., 12.

47. في 17 حزيران/ يونيو 1971، تبرعت أبوظبي بمبلغ 20 ألف دينار بحريني لسكان أهالي قطاع غزة. انظر: *Chronicle of Progress*, op. cit., 12.

48. وزارة الإعلام والثقافة، **مجموعة أحاديث وتصريحات**، مصدر سابق، ص 50.

49. انظر: *Chronicle of Progress*, op. cit., 31.

50. على سبيل المثال تصريحه في 12 أيلول/ سبتمبر 1972، في: **يوميات الإمارات**، (باللغة العربية)، ص 29.

51. **مجموعة خطب الشيخ زايد**، مصدر سابق، 163-166.

52. امتلكت أبوظبي نسبة أعلى قليلاً من بعض الشركات الصغرى. انظر: Nyrop, op. cit., 260.

53. انظر: Heard-Bey, op. cit., 382.

54. انظر: *Chronicle of Progress*, op. cit., 51-52.

55. وجيه أبوذكري، **زايد عن قرب** (القاهرة: مؤسسة أخبار اليوم، 1991)، ص 84-85.

56. **مجموعة أحاديث وتصريحات**، مصدر سابق، 50.

57. خطاب الشيخ زايد في 12 كانون الأول/ ديسمبر 1976، ورد الاقتباس في: Al-Siksek and Al-Doaifi, op. cit., 197-198.

58. تصريح للشيخ زايد في 20 شباط/ فبراير 1977، ورد في كتاب: **زايد والسياسة الخارجية** (أبوظبي: دار الكتب الوطنية، بدون تاريخ)، ص 177.

59. انظر على سبيل المثال تصريح الشيخ زايد في شباط/ فبراير 1974، لدى حضوره مؤتمر القمة الإسلامية في لاهور، وتصريحه في حزيران/ يونيو 1974 باستنكار العدوان الإسرائيلي على لبنان. انظر: *Chronicle of Progress*, op. cit., 57-58,64.

60. تصريح الشيخ زايد للسفراء العرب في باريس في أيار/ مايو 1975، ورد الاقتباس في: Al-Siksek and Al-Doaifi, op. cit., 229.

61. 1 حزيران/ يونيو 1975، لقاء مع السناتور الأمريكي جيمس أبو رزق. *Chronicle of Progress*, op. cit., 81.

62. مقابلة مع مجلة **الحوادث** اللبنانية (12 آب/ أغسطس، عام 1977)، انظر: *Chronicle of Progress*, op. cit., 117.

63. الاتفاقية الموقعة في 11 أيار/ مايو 1975، وورد ذكرها في: *Chronicle of Progress*, op. cit., 80.

64. خطاب الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان أمام المجلس الاستشاري الوطني في 1 تشرين الثاني/ نوفمبر 1976، انظر: *Chronicle of Progress*, op. cit., 103.

65. انظر رصد المقابلات الصحفية للشيخ زايد في: *Paving the Way for a Better Future*, op. cit., 21.

66. على سبيل المثال، مغادرة صاحب السمو الشيخ زايد إلى مدينة الرياض في 23 آذار/ مارس 1978، لإجراء مباحثات مع الملك خالد بن عبد العزيز حول قضية الصراع العربي-الإسرائيلي. انظر: *Chronicle of Progress*, op. cit., 128.

67. انظر: *Paving the Way for a Better Future*, op. cit., 20-21 الذي اقتبس من المقابلة الصحفية للشيخ زايد مع صحيفة **شيكاغو تريبيون** *Chicago Tribune* في نيسان/ إبريل 1978.

68. انظر: *Paving the Way for a Better Future*, op. cit., 21.

69. انظر: *Chronicle of Progress*, op. cit., 135-138.

70. الخطاب الذي ألقاه أحمد خليفة السويدي أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في 2 تشرين الأول/ أكتوبر 1978، وقد ورد في: *Paving the Way for a Better Future*, op. cit., 24-25.

71. التصريح الذي أدلى به الشيخ زايد لوكالة الأنباء العراقية، في 6 تشرين الثاني/ نوفمبر 1978، وورد في كتاب: Al-Siksek and Al-Doaifi, op. cit., 218.

72. المقابلة الصحفية مع الشيخ زايد التي أجرتها مجلة **الكفاح العربي اللبنانية** في 19 آذار/ مارس 1979، والتي ورد ذكرها في *Chronicle of Progress*, op. cit., 143.

73 انظر: تصريح وزير الدولة للشؤون الخارجية، راشد عبدالله في: *Chronicle of Progress*, op. cit., 144-46.

74. عن موضوع الانسحاب انظر:

R. D. McLaurin, Don Peretz and Lewis W. Snider, *Middle East Foreign Policy* (New York, NY: Praeger, 1982), 60.

وكانت بداية المشروع في 11 أيار/ مايو 1975، عندما ساهمت فيه دولة الإمارات العربية المتحدة مع المملكة العربية السعودية ودولة قطر ومصر، انظر: *Chronicle of Progress*, op. cit., 80.

75. انظر: Heard-Bey, op. cit., 386.

76. انظر: *Chronicle of Progress*, op. cit., 97, 121.

77. وردت الإشارة إلى تصريحات الشيخ زايد في كتاب Al-Siksek and Al-Doaifi, op. cit., 235، ولم يرد في المرجع المذكور تحديد للتاريخ أو المكان الذي قيلت فيه هذه التصريحات، ولكن من المرجع أنها قد صدرت خلال الفترة 1978-1979. وكان الشيخ زايد قد زار مصر عدة مرات، ابتداء من فترة ما قبل استقلال دولة الإمارات العربية المتحدة.

78. في مقابلة أجراها التلفزيون المصري من القاهرة، وتمت إذاعتها في 25 حزيران/ يونيو 1976، دعا الشيخ زايد إلى التضامن العربي، في إشارة واضحة منه إلى الوضع في لبنان. ورد الاقتباس في كتاب: Al-Siksek and Al-Doaifi, op. cit., 207-208.

79. تصريح للشيخ زايد في 3 حزيران/ يونيو 1976، وقد ورد في كتاب: **زايد والسياسة الخارجية**، مرجع سابق، ص 171.

80. تصريح للشيخ زايد ورد في كتاب: Al-Siksek and Al-Doaifi, op. cit., 243-244 لم يذكر هذا المرجع أي تاريخ أو مكان محدد، ولكن يبدو من نص التصريح أنه يعود إلى فترة منتصف السبعينيات.

81. خطاب ألقاه أحمد خليفة السويدي أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في 2 تشرين الأول/ أكتوبر 1978، وورد في كتاب: Paving the Way for a Better Future, op. cit., 25، وحول التوغل الإسرائيلي في لبنان، انظر:

Tabitha Petran, *The Struggle over Lebanon* (New York, NY: Monthly Review Press, 1987), 240-244.

82. الإعلان الرسمي الصادر عن دولة الإمارات العربية المتحدة في 9 نيسان/ إبريل 1979، وتصريح الشيخ زايد الذي أدلى به إلى مجلة **الوطن العربي** الصادرة في 12 نيسان/ إبريل 1979، وفي *Chronicle of Progress*, op. cit., 103, 110-11, 136, 145-46.

83. انظر:

Tarek Y. Ismael, *The Middle East in World Politics* (Syracuse, NY: Syracuse University Press, 1974), 172.

84. انظر: Al-Nabeh, op. cit., 132.

85. كان الشيخ زايد يتحدث إلى الوفد الإعلامي المرافق للملك خالد، في 28 آذار/ مارس 1976؛ وورد الاقتباس في: Al-Siksek and Al-Doaifi, op. cit., 143 ويقتبس المصدر نفسه في صفحة 142 تصريحاً للشيخ زايد يقول فيه: «على العالم أن يدرك أن دول الخليج العربية لا تحتاج إلى أي حماية، وهي ترفض الأحلاف العسكرية. . .»، لم يحدد المصدر تاريخ أو مكان صدور هذا التصريح.

86. مقابلة صحفية مع الشيخ زايد تم نشرها في صحيفة **الجمهورية** المصرية في 6 أيار/ مايو 1976 . انظر : *Chronicle of Progress*, op. cit., 95 .

87. تصريح وزير النفط في دولة الإمارات العربية المتحدة، الدكتور مانع سعيد العتيبة، وورد ذكره في *Chronicle of Progress*, op. cit., 120-121 .

88. تصريح للشيخ زايد، لم يحدد التاريخ، ووردت الإشارة إليه في Al-Siksek and Al-Doaifi, op. cit., 149 .

89. تصريحات للشيخ زايد، انظر : Paving the Way for a Better Future, op. cit., 20. وانظر أيضاً: *Chronicle of Progress*, op. cit., 121 .

90. خطاب ألقاه أحمد خليفة السويدي أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في 2 تشرين الأول/ أكتوبر 1978، ووردت الإشارة إليه في *Paving the Way for a Better Future*, op. cit., 23, 26 .

91. انظر : *Paving the Way for a Better Future*, op. cit., 19 وعلى الرغم من أن وزير الإعلام حينذاك، أحمد بن حامد، قد ذكر في تقديمه لهذه الإصدارة وفي صفحة 11 تحديداً أنها ليست وثيقة رسمية، فإن الكاتب يرى أنها يجب أن تعامل كوثيقة رسمية تعبر عن السياسة المتبعة.

92. ارتفع إنتاج النفط أيضاً، ففي عام 1969، بلغ حجم إنتاج كل من إمارتي أبوظبي ودبي 218.8 و3.6 مليون برميل من النفط على التوالي، وفي عام 1975 بلغ إنتاج كل منهما، 512.3 و91.6 مليون برميل على التوالي. وكانت إمارة الشارقة تنتج 20.1 مليون برميل من النفط وفقاً لما ذكره: Taryam, op. cit., 256 .

93. انظر : Heard-Bey, op. cit., 381 .

94. انظر : *Paving the Way for a Better Future*, op. cit., 28-29 .

95. انظر :

UAE Ministry of Information, *United Arab Emirates, 1971-1986: Fifteen Years of Progress* (Abu Dhabi: UAE Ministry of Information, n.d.), 155.

96. الحديث الذي أدلى به الشيخ زايد لدى وصوله إلى القاهرة في 6 حزيران/ يونيو 1977، للمشاركة في مؤتمر القمة العربية ـ الأفريقية في القاهرة، وورد الاقتباس في: Al-Siksek and Al-Doaifi, op. cit., 274.

97. الخطاب الذي ألقاه أحمد خليفة السويدي أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في 2 تشرين الأول/ أكتوبر 1978، وورد الاقتباس في: *Paving the Way for a Better Future*, op. cit., 26.

98. الشيخ زايد في مقابلة صحفية مع مجلة **الحوادث** اللبنانية الصادرة في كانون الأول/ ديسمبر 1974، وورد الاقتباس في كتاب: Al-Siksek and Al-Doaifi, op. cit., 179-80.

99. انظر: Heard-Bey, op. cit., 382.

100. انظر: Ibid., 383.

101. انظر: *Chronicle of Progress*, op. cit., 145.

102. التصريح الذي أدلى به الشيخ زايد لصحيفة **لوموند** الفرنسية في آذار/ مارس 1979، وورد الاقتباس في كتاب: Al-Siksek and Al-Doaifi, op. cit., 262.

103. انظر: Heard-Bey, op. cit., 384.

104. ذكرت التقارير أن دولة الإمارات العربية المتحدة قد زودت العراق بمعونات تراوحت قيمتها من 40ـ50 مليار دولار أمريكي خلال حربه مع إيران. انظر: Peck, op. cit., 144-145. وتقوم دبي عادة بتصدير أكثر من نصف البضائع التي يعاد تصديرها إلى إيران؛ فعلى سبيل المثال، كان إجمالي الصادرات التي أعيد تصديرها إلى إيران خلال عام 1996 والتي بلغت قيمتها 278 مليون دولار أمريكي يعادل نسبة 60 من إجمالي قيمة البضائع التي أعيد تصديرها من دبي في تلك السنة. انظر:

Sean Foley, " The UAE: Political Issues and Security Dilemmas," *Middle East Review of International Affairs*, vol.3, no.1 (March 1998), fn. 25.

105. تصريح الشيخ زايد، وورد في: *Chronicle of Progress*, op. cit., 166.

106. التصريح الذي أدلى به الشيخ زايد في الطائف في 24 كانون الثاني/ يناير 1981. وصدر البيان الختامي في مكة في 28 كانون الثاني/ يناير 1981. انظر: Al-Siksek and Al-Doaifi, op. cit., 257.

107. المؤتمر الصحفي الذي عقده الشيخ زايد في أبوظبي في 27 أيار/ مايو 1981، وورد الاقتباس في كتاب: Al-Siksek and Al-Doaifi, op. cit., 131-132.

108. تصريح للشيخ زايد في 1 تموز/ يوليو 1981، خلال زيارته إلى ليبيا، وورد الاقتباس في: *Chronicle of Progress*, op. cit., 175.

109. بيان في 2 تشرين الأول/ أكتوبر 1981، ووردت الإشارة إليه في: *Chronicle of Progress*, op. cit., 177.

110. التصريح الذي أدلى به الشيخ زايد إلى صحيفة **السياسة** الكويتية في 4 نيسان/ إبريل 1982، وورد في: *Chronicle of Progress*, 1996, op. cit., 185.

111. خطاب الشيخ زايد إلى علي خامنئي في 7 تشرين الأول/ أكتوبر 1982، ووردت الإشارة إليه في: *Chronicle of Progress*, op. cit., 191.

112. تصريحات في 10 آذار/ مارس 1983، ورد ذكرها في: *Chronicle of Progress*, op. cit., 199.

113. Ibid., 209.

114. الحديث الذي أدلى به الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان لصحيفة **أخبار الخليج** البحرينية في 22 تشرين الأول/ أكتوبر 1983. انظر: *Chronicle of Progress*, op. cit., 211.

115. Ibid., 216-217.

116. Ibid., 225.

117 . البيانات والتصريحات الصادرة في آب/ أغسطس 1984 وتشرين الثاني/ نوفمبر 1985، وفي تشرين الأول/ أكتوبر وتشرين الثاني/ نوفمبر 1986، انظر: *Chronicle of Progress*, op. cit., 228, 251, 265-267.

118 . حديث أدلى به لدى لقائه السفراء العرب في 11 أيار/ مايو 1984 في مدينة دكا عاصمة بنجلاديش خلال زيارته لها، ووردت الإشارة إليه في: *Chronicle of Progress*, op. cit., 224.

119 . تصريح للشيخ حمدان بن زايد آل نهيان، في 15 تشرين الثاني/ نوفمبر 1985، وردت الإشارة إليه في *Chronicle of Progress*, op. cit., 251. وانظر أيضاً: Peck, op. cit., 139, 151-153.

120 . انظر: Heard-Bey, op. cit., 385.

121 . انظر: Heard-Bey, op. cit., 385؛ في عام 1987 قامت الولايات المتحدة الأمريكية برفع علمها على ناقلات النفط الكويتية لكي تتمكن من توفير الحماية لها. وفي نيسان/ إبريل 1988، عندما كادت القوات الإيرانية تغرق السفينة الحربية الأمريكية "**صمويل روبرتس** Samuel B. Roberts"، قامت البحرية الأمريكية بشن هجوم ضد منصات النفط والسفن الإيرانية.

122 . المقابلة الصحفية للشيخ زايد مع صحيفة **الرأي العام** الكويتية في تشرين الثاني/ نوفمبر 1987، وصحيفة **إمارات نيوز** *Emirates News* الإماراتية في 2 شباط/ فبراير و7 تشرين الثاني/ نوفمبر 1987، والتي وردت الإشارة إليها في Heard-Bey, op. cit., 385 fn.5.

123 . انظر: *Chronicle of Progress*, op. cit., 267.

124 . Ibid., 268.

125 . Ibid., 269.

126 . تصريح رسمي في 16 أيار/ مايو 1987، ووردت الإشارة إليه في: *Chronicle of Progress*, op. cit., 277.

127 . تصريحات في كانون الثاني/ يناير وأيار/ مايو وحزيران/ يونيو 1987 . انظر :
Al-Siksek and Al-Doaifi, op. cit., 257-58. And *Chronicle of Progress*, op. cit., 276-277.

128 . تصريح في 6 تشرين الثاني/ نوفمبر 1987 ، أدلى به الشيخ زايد إلى صحيفة **الرأي العام** الكويتية ، ووردت الإشارة إليه في : *Chronicle of Progress*, op. cit., 283 .

129 . تصريح في 7 أيلول/ سبتمبر 1987 في أسطنبول ، وتصريح في 18 أيلول/ سبتمبر 1987 في مدينة الرباط . انظر : *Chronicle of Progress*, op. cit., 281 .

130 . خطاب في الأمم المتحدة في 1 تشرين الأول/ أكتوبر 1987 ، ووردت الإشارة إليه في : *Chronicle of Progress*, op. cit., 282. .

131 . تصريح في 18 تشرين الأول/ أكتوبر 1987 ، في : *Chronicle of Progress*, op. cit., 282 .

132 . الاجتماع الذي عقد في 23 تشرين الثاني/ نوفمبر 1987 بين راشد عبدالله النعيمي ووزير الخارجية الإيراني علي أكبر ولايتي . انظر : *Chronicle of Progress*, op. cit., 285 .

133 . المواقف المعلنة في الرسائل الرسمية بتاريخ 18 و19 و30 تموز/ يوليو 1988 ، و1 آب/ أغسطس 1988 . انظر : *Chronicle of Progress*, op. cit., 294 .

134 . تصريحات للشيخ زايد في 25 أيلول/ سبتمبر 1988 . انظر : *Chronicle of Progress*, op. cit., 295 .

135 . على سبيل المثال ، ما أكد عليه الشيخ زايد في 20 آذار/ مارس 1989 ، انظر : *Chronicle of Progress*, op. cit., 30 .

136 . تصريح في 2 تشرين الأول/ أكتوبر 1980 ، وورد في : *Chronicle of Progress*, op. cit., 164 .

137 . تصريحات الشيخ صقر بن محمد القاسمي في 1 و2 تشرين الأول/ أكتوبر 1980 وقد وردت في : *Chronicle of Progress*, op. cit., 164 .

138 . Ibid., 167 .

139 . الحديث الذي أدلى به الشيخ زايد لصحيفة **الأنوار** وتم نشره في كانون الثاني/ يناير 1981، وورد اقتباس جزء منه في كتاب: Al-Siksek and Al-Doaifi, op. cit., 262 .

140 . المؤتمر الصحفي الذي عقده الشيخ زايد في أبوظبي في 27 أيار/ مايو 1981، وورد الاقتباس منه في كتاب: Al-Siksek and al-Doaifi, op. cit., 132 .

141 . المقابلة التي أجراها التلفزيون الفرنسي مع الشيخ زايد في تشرين الثاني/ نوفمبر 1981، والتي تم الاقتباس منها في كتاب Al-Siksek and al-Doaifi, op. cit., 261 .

142 . انظر: *Chronicle of Progress*, op. cit., 153 .

143 . انظر: Heard-Bey, op. cit., 382-385 .

144 . انظر: *Chronicle of Progress*, op. cit., 159-160 .

145 . انظر: Heard-Bey, op. cit., 383 .

146 . انظر: Peck, op. cit., 139, 151-153 .

147 . المؤتمر الصحفي للشيخ زايد في أبوظبي في 27 أيار/ مايو 1981، والذي تم الاقتباس منه في كتاب: Al-Siksek and Al-Doaifi, op. cit., 131 .

148 . ورد الخبر في صحيفة **الوطن** الكويتية في 6 شباط/ فبراير 1981، وانظر أيضاً *Chronicle of Progress*, op. cit., 169 .

149 . انظر: *Chronicle of Progress*, op. cit., 173-174 .

150 . المؤتمر الصحفي للشيخ زايد في أبوظبي في 27 أيار/ مايو 1981، وورد الاقتباس في كتاب: Al-Siksek and Al-Doaifi, op. cit., 129 . وقد سأله الصحفي الذي وجه هذا السؤال تحديداً إن كانت هذه السياسة تنطبق على سلطنة عُمان والبحرين، اللتين وقعتا على اتفاقيات منح تسهيلات عسكرية مع الولايات المتحدة الأمريكية.

151. المؤتمر الصحفي للشيخ زايد في أبوظبي في 27 أيار/ مايو 1981، وورد الاقتباس منه في كتاب: Al-Siksek and Al-Doaifi, op. cit., 130.

152. المؤتمر الصحفي للشيخ زايد في أبوظبي في 27 أيار/ مايو 1981، وورد الاقتباس منه في كتاب: Al-Siksek and Al-Doaifi, op. cit., 133.

153. على سبيل المثال في 27 تشرين الثاني/ نوفمبر 1980، في مؤتمر القمة العربية بالعاصمة الأردنية عمّان. انظر: *Chronicle of Progress*, op. cit., 166.

154. **زايد والسياسة الخارجية**، مرجع سابق، ص 197.

155. الإعلان الرسمي الصادر في 9 حزيران/ يونيو 1981، والذي ورد في: *Chronicle of progress*, op. cit., 148.

156. الإعلان الرسمي الصادر في 15 كانون الأول/ ديسمبر 1981، والذي ورد في: *Chronicle of progress*, op. cit., 180.

157. لقاء الشيخ زايد مع كلود شيسون، في 20 شباط/ فبراير 1982. انظر: *Chronicle of Progress*, op. cit., 183.

158. التصريح الذي أدلى به الشيخ زايد في لندن، في 21 أيلول/ سبتمبر 1982. انظر: *Chronicle of Progress*, op. cit., 190.

159. التوجيهات التي أمر بها الشيخ زايد في 7 و10 حزيران/ يونيو 1982. انظر: *Chronicle of Progress*, op. cit., 188.

160. Ibid., 198.

161. خطابا الشيخ زايد في 13 و15 كانون الثاني/ يناير 1984. انظر: *Chronicle of Progress*, op. cit., 217.

162. البيان الرسمي المشترك مع تونس في 18 آب/ أغسطس 1984. انظر: *Chronicle of Progress*, op. cit., 228.

163. الموقف الرسمي المعلن عنه في 1 تشرين الأول/ أكتوبر 1985. انظر: *Chronicle of Progress*, op. cit., 284.

164. Ibid., 249, 251.

165. Ibid., 215.

166. انظر: Peck, op. cit., 146-47.

167. انظر:

Ali E. Hilal Dessouki, "Egyptian Foreign Policy Since Camp David," in William B. Quandt (ed.) *The Middle East Ten Years After Camp David* (Washington, DC: The Brookings Institution, 1988), 104.

168. تصريحات الشيخ زايد لصحيفة **الرأي العام** الكويتية في: *Chronicle of Progress*, op. cit., 283.

169. انظر: *Chronicle of Progress*, op. cit., 284، وحول موضوع استئناف العلاقات مع مصر انظر أيضاً: Quandt, op. cit., 60-61.

170. حديث لصحيفة **الأهرام** المصرية في 31 أيار/ مايو 1989، في: *Chronicle of Progress*, op. cit., 305.

171. Ibid., 189, 292.

172. Ibid., 296.

173. رسالة الشيخ زايد في 29 تشرين الثاني/ نوفمبر 1988، انظر: *Chronicle of Progress*, op. cit., 297.

174. تصريحات الشيخ زايد وبيان وزارة الخارجية في 12 كانون الأول/ ديسمبر 1988، في: *Chronicle of Progress*, op. cit., 298.

175. انظر: صحيفة **جلف نيوز** *Gulf News* في 18 تموز/ يوليو 1989، مقتبسة من مقابلة مع الشيخ زايد تم نشرها في مجلة **الحوادث** وصحيفة **الحياة**.

176. رسالة في 29 تشرين الثاني/ نوفمبر 1989، انظر: *Chronicle of Progress*, op. cit., 312.

177. **زايد والسياسة الخارجية**، مرجع سابق، ص 217.

178. تصريح للشيخ زايد في 18 حزيران/ يونيو 1989، انظر: *Chronicle of Progress*, op. cit., 306.

179. الحديث الذي أدلى به الشيخ زايد لمجلة **الحوادث** اللبنانية في 22 آب/ أغسطس 1989، انظر: *Chronicle of Progress*, op. cit., 309.

180. انظر: Al-Siksek and Al-Doaifi, op. cit., 267.

181. Ibid., 266.

182. **زايد والسياسة الخارجية**، مرجع سابق، ص 33.

183. انظر: *Chronicl of Progress*, op. cit., 254.

184. التصريح الذي أدلى به راشد عبدالله [وزير الدولة للشؤون الخارجية حينذاك] في 19 كانون الأول/ ديسمبر 1983، انظر: *Chronicle of Progress*, op. cit., 215.

185. Ibid., 215.

186. حديث الشيخ زايد إلى مساعد وزير الخارجية الأمريكي ريتشارد ميرفي [خلال استقباله في أبوظبي] في 9 أيار/ مايو 1987. انظر: *Chronicle of Progress*, op. cit., 276-277.

187. لقاء الشيخ زايد مع جون كيلي، مساعد وزير الخارجية الأمريكي، في 5 شباط/ فبراير 1990، انظر: *Chronicle of Progress*, op. cit., 315.

188. انظر: *United Arab Emirates Yearbook 1997* (Abu Dhabi, 1988), 58.

189. انظر: *Chronicle of Progress*, op. cit., 317.

190. Ibid., 320.

191. المذكرة التي وجهتها وزارة خارجية دولة الإمارات العربية المتحدة إلى جامعة الدول العربية في 20 تموز/ يوليو 1990، رداً على مذكرة عراقية، انظر: *Chronicle of Progress*, op. cit., 321.

192. Ibid., 322.

193. Ibid., 322.

194. Ibid., 322-323.

195. انظر: Heard-Bey, op. cit., 389، وانظر أيضاً: Chronicle of Progress, op. cit., 323.

196. انظر: Heard-Bey, op. cit., 390، وانظر أيضاً: Chronicle of Progress, op. cit., 323.

197. انظر: *Chronicle of Progress*, op. cit., 325.

198. Ibid., 324.

199. Ibid., 324.

200. على سبيل المثال، تلقى الشيخ زايد في 27 آب/ أغسطس رسالتين من العاهل الأردني [الراحل] الملك حسين والرئيس اليمني علي عبدالله صالح، حول رؤيتهما لكيفية معالجة الأزمة. انظر: *Chronicle of Progress*, op. cit., 324.

201. Ibid., 325.

202. في 20 آب/ أغسطس 1990، استقبل الشيخ زايد وزير الدفاع الأمريكي ريتشارد تشيني، وفي 7 و8 أيلول/ سبتمبر 1990، استقبل كلاً من وزير الخارجية الأمريكي جيمس بيكر والقائد العسكري الأمريكي نورمان شوارزكوف على التوالي، انظر: *Chronicle of Progress*, op. cit., 324-325.

203. انظر: صحيفة **خليج تايمز** *Khaleej Times*، (في 8 أيلول/ سبتمبر 1990)، ورد الاقتباس في كتاب: Heard-Bey, op. cit., 499.

204. الحديث الذي أدلى به الشيخ حمدان بن زايد آل نهيان إلى مجلة **الحوادث** في 22 تشرين الثاني/ نوفمبر 1990، انظر: *Chronicle of Progress*, op. cit., 328.

205. الحديث الذي أدلى به الشيخ زايد إلى مجلة **دي فيلت** Die Welt الألمانية في 23 تشرين الثاني/ نوفمبر 1990، انظر: *Chronicle of Progress*, op. cit., 328.

206. انظر: صحيفة **جلف نيوز** *Gulf News* الإماراتية (في 2 كانون الأول/ ديسمبر 1990)، مقتبسة من خطاب الشيخ زايد بمناسبة الاحتفال بالعيد الوطني التاسع عشر لإنشاء الاتحاد.

207. الإعلان الصادر عن مؤتمر قمة مجلس التعاون لدول الخليج العربية بالدوحة في 25 كانون الأول/ ديسمبر 1990، انظر: *Chronicle of Progress*, op. cit., 330.

208. تصريح للشيخ زايد في 15 كانون الأول/ ديسمبر 1990، لدى اختتام الزيارة التي قام بها الأمير سلطان بن عبدالعزيز إلى دولة الإمارات العربية المتحدة، انظر: صحيفة **جلف نيوز** *Gulf News* الإماراتية في 16 كانون الأول/ ديسمبر 1990.

209. انظر: Heard-Bey, op. cit., 390، وانظر أيضاً: *Chronicle of Progress*, op. cit., 332.

210. انظر: *Chronicle of Progress*, op. cit., 332.

211. انظر كتاب: Heard-Bey, op. cit., 390. وفيه اقتباس من صحيفة **خليج تايمز** *Khaleej Times* (في 13 آذار/ مارس 1991)، بشأن رد الفعل الإيراني.

212. مقابلة صحيفة **الحياة** مع الشيخ زايد، وقد ورد الاقتباس في صحيفة **جلف نيوز** *Gulf News* الإماراتية في 20 آذار/ مارس 1994.

213. تصريحات الشيخ زايد لدى استقباله مجموعة من السفراء الأجانب الجدد. انظر: صحيفة **جلف نيوز** *Gulf News* الإماراتية في 17 تشرين الأول/ أكتوبر 1995.

214. انظر: *United Arab Emirates Yearbook 1997*, op. cit., 52.

215. انظر: صحيفة **جلف نيوز** *Gulf News* الإماراتية، في 4 كانون الأول/ ديسمبر 1996.

216. انظر: *United Arab Emirates Yearbook 1997*, op. cit., 56.

217. مقابلة صحيفة **الحياة** مع الشيخ زايد، في 9 آب/ أغسطس 1997، انظر: *United Arab Emirates Yearbook 1997*, op. cit., 52.

218. خطاب الشيخ زايد في ندوة «مستقبل العالم العربي» بأبوظبي. انظر: *United Arab Emirates Yearbook 1997*, op. cit., 44.

219. تصريح للشيخ زايد في 1 تشرين الثاني/ نوفمبر 1997، عقب استقباله الرئيس الجزائري زروال. انظر: *United Arab Emirates Yearbook 1997*, op. cit., 45.

220. انظر: صحيفة **جلف نيوز** *Gulf News* الإماراتية، في 21 شباط/ فبراير 1998.

221. تصريحات الشيخ زايد عقب استقباله الرئيس اليمني علي عبدالله صالح. انظر: صحيفة **جلف نيوز** *Gulf News* الإماراتية، في 23 شباط/ فبراير 1998.

222. مقابلة الشيخ زايد مع صحيفة **نيويورك تايمز** *New York Times*، وورد الاقتباس في النشرة التي تصدرها وزارة الإعلام والثقافة، *The Emirates*، العدد 12198 بتاريخ 1 حزيران/ يونيو 1998.

223. انظر: صحيفة **جلف نيوز** *Gulf News* الإماراتية، في 6 تشرين الثاني/ نوفمبر 1998.

224. انظر: نشرة *The Emirates*، العدد رقم 4117399 بتاريخ 22 أيلول/ سبتمبر 1999.

225. خطاب الشيخ زايد في افتتاح دور انعقاد المجلس الوطني الاتحادي في 30 كانون الثاني/ يناير 2000، وورد الاقتباس في نشرة *The Emirates Daily Digest*، العدد 019، بتاريخ 31 كانون الثاني/ يناير 2000.

226. انظر: وزارة الإعلام والثقافة، نشرة *Emirates Bulletin*، العدد 229 بتاريخ 28 تشرين الثاني/ نوفمبر 2001.

227. انظر: صحيفة **جلف نيوز** *Gulf News* الإماراتية، في 3 كانون الأول/ ديسمبر 1991.

228. تصريح للشيخ حمدان بن زايد آل نهيان في تموز/ يوليو 1999، وقد ورد الاقتباس في نشرة *The Emirates* العدد 12899 بتاريخ 18 تموز/ يوليو 1999.

229. أصدر وزراء خارجية الدول الأعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربية (المجلس الوزاري) بياناً في 9 أيلول/ سبتمبر 1992، يدعم موقف دولة الإمارات العربية المتحدة. وكذلك فعل وزراء خارجية دول إعلان دمشق (مجلس التعاون لدول الخليج العربية بالإضافة إلى مصر وسوريا) في 11 أيلول/ سبتمبر 1992، حسب ما أوردته وكالة أنباء الخليج (وأخ) من المنامة في 11 أيلول/ سبتمبر 1992. وكان مجلس جامعة الدول العربية في القاهرة قد أيد موقف دولة الإمارات العربية

المتحدة في بيان له بتاريخ 13 أيلول/ سبتمبر من العام نفسه، حسب ما ورد في الخبر رقم 1224 الذي بثته وكالة أنباء الشرق الأوسط (أ. ش. أ) من القاهرة. (القاهرة، 13 أيلول/ سبتمبر 1992). انظر أيضاً كتاب: Heard-Bey, op. cit., 392 الذي اقتبس من صحيفة **إمارات نيوز** *Emirates News* الإماراتية، الصادرة في 10 و13 أيلول/ سبتمبر 1992، بالإضافة إلى *Chronicle of Progress*, op. cit., 352.

230. انظر: *Chronicle of Progress*, op. cit., 353.

231. Ibid., 353, 355-356.

232. انعقد مؤتمر قمة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية خلال الفترة 21-23 كانون الأول/ ديسمبر 1992. انظر: *Chronicle of Progress*, op. cit., 357-358.

233. خطاب الشيخ زايد في 6 شباط/ فبراير 1993 أمام المجلس الوطني الاتحادي. انظر: *Chronicle of Progress*, op. cit., 359-360.

234. الكلمتان اللتان ألقيتا في مؤتمرين تم عقدهما في مدينتي نيودلهي وكراتشي، في 16 و28 نيسان/ إبريل، على التوالي عام 1993. انظر: *Chronicle of Progress*, op. cit., 362-363.

235. Ibid., 364-65, 368.

236. Ibid., 372.

237. Ibid., 373.

238. مقابلة صحيفة **الحياة** مع الشيخ زايد، وقد ورد الاقتباس في صحيفة **جلف نيوز** *Gulf News* الإماراتية، في 20 آذار/ مارس 1994.

239. انظر: *Chronicle of Progress*, op. cit., 385.

240. Ibid., 380-381, 385, 395, 397, 399, 408.

241. Ibid., 401.

242 . Ibid., 402, 412, 414 .

243 . Ibid., 409 .

244 . انظر: خطاب الشيخ زايد إلى شعب الإمارات بمناسبة العيد الوطني في صحيفة **جلف نيوز** *Gulf News* الإماراتية، في 4 كانون الأول/ ديسمبر 1996 .

245 . عبدالرحمن المنصوري، حسب الاقتباس الوارد في نشرة *The Emirates* العدد 22796 بتاريخ 3 تشرين الأول/ أكتوبر 1996 .

246 . انظر: *United Arab Emirates Yearbook 1997*, op. cit., 46 .

247 . انظر: نشرة *The Emirates* العدد 26396 بتاريخ 14 تشرين الثاني/ نوفمبر 1996 .

248 . انظر: مقابلة الشيخ زايد مع صحيفة **الحياة**، وقد ورد الاقتباس في صحيفة **جلف نيوز** *Gulf News* الإماراتية، في 8 آب/ أغسطس 1997 .

249 . انظر: *United Arab Emirates Yearbook 1997*, op. cit., 46 .

250 . نص المقابلة في صحيفة **جلف نيوز** *Gulf News* الإماراتية، في 1 حزيران/ يونيو 1998، وانظر أيضاً: *United Arab Emirates Yearbook 1997*, op. cit., 47 .

251 . مقابلة الشيخ زايد مع صحيفة **نيويورك تايمز** *New York Times*، وورد الاقتباس في نشرة *The Emirates*، العدد 12198 بتاريخ 1 حزيران/ يونيو 1998 .

252 . تم تنفيذ التمرين الإيراني، الذي حمل اسماً رمزياً هو "وحدة 77"، خلال الفترة 3-4 كانون الأول/ ديسمبر 1998 . وقامت دولة الإمارات العربية المتحدة بتسليم احتجاجها إلى السفارة الإيرانية في أبوظبي، بتاريخ 13 كانون الثاني/ يناير 1999 . انظر: نشرة *The Emirates* العدد 01399 بتاريخ 24 كانون الثاني/ يناير 1999، وانظر أيضاً: نشرة *The Emirates* العدد 02099 بتاريخ 2 شباط/ فبراير 1999 .

253 . انظر: نشرة *The Emirates* العدد 03499 بتاريخ 27 شباط/ فبراير 1999 .

254 . كلمة السيد راشد عبدالله النعيمي أمام اجتماعات المجلس الوزاري لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، والتي تم الاقتباس منها في نشرة *The Emirates*

العدد 04499 بتاريخ 15 آذار/ مارس 1999، وانظر أيضاً البث الإخباري لوكالة رويترز في 31 آذار/ مارس 1999 وصحيفة **جلف نيوز** *Gulf News* الإماراتية، في 2 أيار/ مايو 1999.

255. انظر: نشرة *The Emirates* العدد 03799 بتاريخ 2 آذار/ مارس 1999.

256. البيان الذي أدلى به السيد راشد عبدالله النعيمي أمام المجلس الوطني الاتحادي، والذي ورد في صحيفة **خليج تايمز** *Khaleej Times*، وتم الاقتباس منها في نشرة *The Emirates* العدد 09799 بتاريخ 2 حزيران/ يونيو 1999.

257. انظر: نشرة *The Emirates* العدد 41 بتاريخ 1 آذار/ مارس 2000.

258. حديث للشيخ حمدان بن زايد آل نهيان، وقد ورد الاقتباس في نشرة *The Emirates* العدد 12899 بتاريخ 18 تموز/ يوليو 1999.

259. انظر: نشرة *The Emirates* العدد 20599 بتاريخ 8 تشرين الثاني/ نوفمبر 1999.

260. مقالة في صحيفة **خليج تايمز** *Khaleej Times*، وتم الاقتباس منها في نشرة *The Emirates* العدد 20399 بتاريخ 3 تشرين الثاني/ نوفمبر 1999، ونشرة *The Emirates* العدد 20599 بتاريخ 8 تشرين الثاني/ نوفمبر 1999.

261. التصريح الذي أدلى به السفير محمد الشعالي إلى صحيفة **الاتحاد**، وتم اقتباسه في نشرة *The Emirates* العدد 27399 بتاريخ 23 أيلول/ سبتمبر 1999.

262. انظر: نشرة *Emirates Bulletin* التي تصدر عن وزارة الإعلام والثقافة، العدد 2000-011 بتاريخ 9 كانون الثاني/ يناير 2000.

263. انظر: صحيفة **جلف نيوز** *Gulf News* الإماراتية، في 2 كانون الأول/ ديسمبر 1999.

264. انظر: نشرة *Emirates Bulletin* التي تصدر عن وزارة الإعلام والثقافة، العدد 2000-036 بتاريخ 23 شباط/ فبراير 2000.

265. انظر: صحيفة **جلف توداي** *Gulf Today*، في 11 آذار/ مارس 2000، مقتبسة من مقابلة الشيخ سلطان مع هيئة الإذاعة البريطانية (بي بي سي BBC)، بالإضافة إلى

العدد رقم 2000-73، بتاريخ 23 نيسان/ إبريل 2000 من نشرة *Emirates Bulletin* التي تصدرها وزارة الإعلام والثقافة بدولة الإمارات العربية المتحدة، والتي اقتبست من نص المقابلة التي أجرتها صحيفة **الشرق الأوسط** مع الشيخ خليفة بن زايد في 22 نيسان/ إبريل 2000.

266. انظر: الكتاب السنوي لدولة الإمارات العربية المتحدة على موقع UAEINTERACT website, Yearbook 2001 في شبكة الإنترنت.

267. خطاب الشيخ زايد لدى افتتاح دور انعقاد المجلس الوطني الاتحادي في 30 كانون الثاني/ يناير 2000، وورد الاقتباس في العدد رقم 019 من نشرة *The Emirates Daily Digest* بتاريخ 31 كانون الثاني/ يناير 2000 التي تصدرها وزارة الإعلام والثقافة بدولة الإمارات العربية المتحدة.

268. تصريح للشيخ عبدالله بن زايد، في العدد رقم 039 من نشرة *The Emirates* بتاريخ 28 شباط/ فبراير 2000 التي تصدرها وزارة الإعلام والثقافة بدولة الإمارات العربية المتحدة.

269. قام وزير الدولة للشؤون الخارجية، الشيخ حمدان بن زايد بزيارة إلى طهران في 23 تموز/ يوليو 2001، وقام المسؤول الإيراني، محمد علي أبطحي بزيارة إلى أبوظبي في 6 آب/ أغسطس 2001. انظر: نشرة *Emirates Bulletin* بتاريخ 6 آب/ أغسطس 2001 التي تصدرها وزارة الإعلام والثقافة بدولة الإمارات العربية المتحدة.

270. انظر: العدد 1 من نشرة *Emirates Bulletin* بتاريخ 2 كانون الثاني/ يناير 2002 التي تصدرها وزارة الإعلام والثقافة بدولة الإمارات العربية المتحدة.

271. انظر: العدد 173 من نشرة *Emirates Bulletin* بتاريخ 10 أيلول/ سبتمبر 2001 التي تصدرها وزارة الإعلام والثقافة بدولة الإمارات العربية المتحدة.

272. انظر: العدد 1 من نشرة *Emirates Bulletin*، مرجع سابق.

273. انظر: العدد 07699 من نشرة *Emirates Bulletin* بتاريخ 4 أيار/ مايو 1999 والتي تصدرها وزارة الإعلام والثقافة بدولة الإمارات العربية المتحدة.

274. البيان الصادر في 9 تشرين الأول/ أكتوبر 1990. انظر: *Chronicle of Progress*, op. cit., 327.

275. Ibid., 29.

276. خطاب الشيخ زايد بمناسبة الاحتفال بالعيد الوطني التاسع عشر لإنشاء الاتحاد، انظر: صحيفة **جلف نيوز** *Gulf News*، في 2 كانون الأول/ ديسمبر 1990.

277. تصريح للشيخ خليفة بن زايد آل نهيان في 21 تشرين الأول/ أكتوبر 1991، عقب استقباله مسؤولاً أمريكياً، انظر: *Chronicle of Progress*, op. cit., 339.

278. رسالة الشيخ زايد إلى الأمم المتحدة، في 9 تشرين الثاني/ نوفمبر 1993. انظر: *Chronicle of Progress*, op. cit., 372.

279. انظر: *Chronicle of Progress*, op. cit., 391، وحول العلاقة بين دولة الإمارات العربية المتحدة وياسر عرفات، انظر أيضاً: مقابلة مع صحيفة **الحياة**، وقد ورد الاقتباس منها في صحيفة **جلف نيوز** *Gulf News* الإماراتية، في 20 آذار/ مارس 1994.

280. انظر: *Chronicle of Progress*, op. cit., 376, 392-393.

281. وكان الشيخ زايد قد استقبل في 18 تشرين الأول/ أكتوبر 1993 محمود عباس (أبومازن). انظر: *Chronicle of Progress*, op. cit., 370, 392.

282. تصريح أحمد الطاير، وزير الدولة لشؤون المالية والصناعة، انظر: *Chronicle of Progress*, op. cit., 390.

283. انظر: *United Arab Emirates Yearbook 1997*, op. cit., 48.

284. انظر: خطاب الشيخ زايد بمناسبة العيد الوطني، صحيفة **جلف نيوز** *Gulf News*، في 4 كانون الأول/ ديسمبر 1996.

285. انظر: *United Arab Emirates Yearbook 1997*, op. cit., 48.

286. Ibid., 48-49.

287. انظر: *Chronicle of Progress*, op. cit., 392.

288. تصريح الشيخ حمدان بن زايد عقب لقائه السفير الأمريكي، انظر: *Chronicle of Progress*, op. cit., 399.

289. انظر: *United Arab Emirates Yearbook 1997*, op. cit., 50.

290. مقابلة صحيفة **الحياة** مع الشيخ زايد، وقد ورد الاقتباس منها في صحيفة **جلف نيوز** *Gulf News* الإماراتية، في 8 آب/ أغسطس 1997، ولمزيد من التفاصيل، انظر: وليم رو، في:

Edmund Ghareeb and Ibrahim Al Abid (eds) *Perspectives on The United Arab Emirates* (London: Trident Press, 1997), 170-171.

291. الكلمة الترحيبية للشيخ زايد في افتتاح أعمال ندوة «مستقبل الوطن العربي» التي عقدت في أبوظبي، والتي وردت في صحيفة **جلف نيوز** *Gulf News* الإماراتية، في 3 تشرين الثاني/ نوفمبر 1997.

292. أعيد نشر النص في صحيفة **جلف نيوز** *Gulf News* الإماراتية، في 1 حزيران/ يونيو 1998.

293. انظر: نشرة *The Emirates* العدد 27898 بتاريخ 6 كانون الأول/ ديسمبر 1998.

294. انظر: صحيفة **جلف نيوز** *Gulf News* الإماراتية، في 2 كانون الأول/ ديسمبر 1999.

295. خطاب الشيخ زايد في افتتاح دور انعقاد المجلس الوطني الاتحادي في 30 كانون الثاني/ يناير 2000. ورد الاقتباس في نشرة *The Emirates* العدد 019 بتاريخ 31 كانون الثاني/ يناير 2000.

296. رسالة الشيخ زايد إلى مؤتمر القمة العربية بتاريخ 21 تشرين الأول/ أكتوبر 2000، وقد ورد الاقتباس في الكتاب السنوي لدولة الإمارات العربية المتحدة لعام 2001؛ انظر الجزء الخاص بالحكومة على موقع: UAEINTERACT website, Yearbook 2001، في شبكة الإنترنت.

297. انظر: *United Arab Emirates Yearbook 1997*, op. cit., 51.

298. انظر: صحيفة **جلف نيوز** *Gulf News* الإماراتية، في 5 آذار/ مارس 1990.

299. انظر: صحيفة **جلف نيوز** *Gulf News* الإماراتية، أيلول/ سبتمبر 1991.

300. انظر: *Chronicle of Progress*, op. cit., 350.

301. مقابلة مع صحيفة **الحياة** مع الشيخ زايد، وقد ورد الاقتباس في صحيفة **جلف نيوز** *Gulf News* الإماراتية، في 20 آذار/ مارس 1994.

302. مقابلة صحيفة **الحياة** مع الشيخ زايد، وقد ورد الاقتباس في صحيفة **جلف نيوز** *Gulf News* الإماراتية، في 8 آب/ أغسطس 1997.

303. مقابلة الشيخ زايد مع صحيفة **نيويورك تايمز** *New York Times*، وأعيد نشر النص في صحيفة **جلف نيوز** *Gulf News* الإماراتية، في 1 حزيران/ يونيو 1998.

304. انظر: نشرة *Emirates Bulletin* بتاريخ 24 تشرين الثاني/ نوفمبر 2001 والتي تصدرها وزارة الإعلام والثقافة بدولة الإمارات العربية المتحدة.

305. اجتماع الشيخ زايد مع مسؤول من الشطر الجنوبي، وهو سالم صالح محمد، عضو مجلس الرئاسة اليمني حينها، والأمين العام المساعد للحزب الاشتراكي اليمني. انظر: *Chronicle of Progress*, op. cit., 375.

306. Ibid., 376.

307. Ibid., 376-377.

308. مقابلة الشيخ زايد مع صحيفة **الحياة**، وقد ورد الاقتباس في صحيفة **جلف نيوز** *Gulf News* الإماراتية، في 20 آذار/ مارس 1994.

309. انظر: *Chronicle of Progress*, op. cit., 378.

310. Ibid., 378.

311. Ibid., 379.

312. في ذلك الوقت، كان عدد القتلى من قوات الشطر الشمالي قد بلغ 500 فرد، وعدد الجرحى 1700 فرد، بينما زاد عدد القتلى والجرحى من قوات الشطر

الجنوبي عن ذلك بكثير، انظر: صحيفة **جلف نيوز** *Gulf News* الإماراتية، في 28 أيار/ مايو 1994.

313. انظر: *Chronicle of Progress*, op. cit., 378.

314. حديث الشيخ زايد في 14 تموز/ يوليو 1994 لدى استقباله وفد مجلس النواب اليمني، انظر: *Chronicle of Progress*, op. cit., 379.

315. Ibid., 352.

316. Ibid., 356-57, 359. وانظر: *UAE Yearbook 1995* (Abu Dhabi, 1996), 16.

317. انظر: *Chronicle of Progress*, op. cit., 362.

318. Ibid., 339, 377.

319. Ibid., 355.

320. Ibid., 366.

321. Ibid., 373.

322. Ibid., 375.

323. مقابلة الشيخ زايد مع صحيفة **الحياة**، وقد ورد الاقتباس في صحيفة **جلف نيوز** *Gulf News* الإماراتية، في 20 آذار/ مارس 1994.

324. انظر: *UAE Yearbook 1995*, op. cit., 21-22.

325. الحديث الذي أدلى به الشيخ زايد إلى محطات التلفزيون والإذاعة في دولة الإمارات العربية المتحدة، انظر: صحيفة **جلف نيوز** *Gulf News* الإماراتية، في 29 حزيران/ يونيو 1995.

326. انظر: *Chronicle of Progress*, op. cit., 396.

327. Ibid., 395.

328. Ibid., 396.

329. حديث الشيخ زايد في 28 تموز/ يوليو 1995، انظر: صحيفة **إمارات نيوز** *Emirates News* الإماراتية، في 6 آب/ أغسطس 1995.

330. انظر: *United Arab Emirates Yearbook 1997*, op. cit., 52-53.

331. انظر: نشرة *The Emirates* العدد 41 بتاريخ 1 آذار/ مارس 2000.

332. انظر: نشرة *The Emirates* العدد 02099 بتاريخ 2 شباط/ فبراير 1999.

333. انظر: *United Arab Emirates Yearbook 1997*, op. cit., 54-57.

334. كان الشيخ زايد يناقش هذا الموضوع مع البريطانيين في عام 1965، وذلك طبقاً لما ورد في وثيقة غير منشورة من وثائق وزارة الخارجية البريطانية، رقم: FO 371/ 179929.35506 (Lamb to Philips) بتاريخ 16 أيلول/ سبتمبر 1965.

335. انظر: وثيقة غير منشورة من وثائق وزارة الخارجية البريطانية، رقم: FO 371/ 179929.35506 (Lamb to Philips) بتاريخ 11 تشرين الأول/ أكتوبر 1965.

336. انظر: وثيقة غير منشورة من وثائق وزارة الخارجية البريطانية، رقم: FO 371/ 185578.35760 (Weir to Thomson) بتاريخ 29 حزيران/ يونيو 1966.

337. انظر: وثيقة غير منشورة من وثائق وزارة الخارجية البريطانية، رقم: FO 371/ 179929.35506 (Lamb to Balfour-Paul) بتاريخ 5 تشرين الثاني/ نوفمبر 1966.

338. انظر:

Strategic Survey 1972 (London: 1973), and John Duke Anthony, *Arab States of The Lower Gulf* (Washington, DC: Middle East Institute, 1975), 105.

339. كان عدد الموظفين المدرجين في قوائم الرواتب في أبوظبي 2000 شخص فقط في عام 1968. انظر: Anthony, op. cit., 124, 145.

340. Ibid., 161.

341. انظر: ."Zayed Calls for Strong Army," *Gulf News*, December 2, 1990

342. دولة الإمارات العربية المتحدة، **الكتاب السنوي 1998** (أبوظبي: شركة ترايدنت برس ليمتد)، ص 130.

343. تنص المادة (137) من دستور دولة الإمارات العربية المتحدة على أن «كل اعتداء على أية إمارة من الإمارات الأعضاء في الاتحاد يعتبر اعتداء عليها جميعاً، وعلى كيان الاتحاد ذاته، وتتعاون جميع القوى الاتحادية والمحلية على دفعه، بكافة الوسائل الممكنة». كما تنص المادة (142) على أن «يكون للإمارات الأعضاء حق إنشاء قوات مسلحة محلية قابلة ومجهزة لأن يضمها الجهاز الدفاعي للاتحاد عند الاقتضاء للدفاع ضد أي عدوان خارجي».

344. انظر: .Anthony, op. cit., 150 fn. 2

345. انظر: .Peterson, op. cit., 72

346. انظر: .*Chronicle of Progress*, op. cit., 16, 17, 26

347. .Ibid., 82-83, 86-87, 90

348. .Ibid., 95-96, 103

349. التعديل الدستوري الصادر في 28 تشرين الثاني/ نوفمبر لسنة 1976.

350. .*Chronicle of Progress*, op. cit., 113, 126

351. بعث الشيخ صقر بن محمد القاسمي، حاكم رأس الخيمة، رسالة بهذا المضمون إلى الشيخ زايد في 24 تشرين الأول/ أكتوبر 1979. انظر: *Chronicle of Progress*, op. cit., 151.

352. .Ibid., 42

353. في 29 نيسان/ إبريل 1977، تعاقدت دولة الإمارات العربية المتحدة على شراء أعداد إضافية من طائرات ميراج ودبابات أي أم أكس (AMX) وعربات بانهارد (Panhard) المدرعة وطائرات مروحية من طراز بوما (Puma) والغزال (Gazelle).

وفي تشرين الأول/ أكتوبر 1984، أعلنت دولة الإمارات العربية المتحدة أنها قد تسلمت طائرات هوك (Hawk) البريطانية وميراج 2000 الفرنسية. انظر: *Middle East Contemporary Survey* vol. 1 (New York, NY: 1976-77): 361، وانظر أيضاً: Chronicle of Progress, op. cit., 113, 230.

354. للاطلاع على التفاصيل، انظر: *Chronicle of Progress*, op. cit., 335 وصحيفة **الشرق الأوسط** في 12 أيار/ مايو 1999، وصحيفة **خليج تايمز** *Khaleej Times* في 14 أيار/ مايو 1999، والتي تم الاقتباس منها في نشرة *The Emirates* العدد 08399 بتاريخ 15 أيار/ مايو 1999.

355. صحيفة **واشنطن بوست** *Washington Post*، في 6 آذار/ مارس 2000، ص A13.

356. انظر: نشرة *The Emirates* العدد 21229 بتاريخ 17 تشرين الثاني/ نوفمبر 1999، والبث الإخباري لوكالة أنباء "إنترفاكس" Interfax News في 28 أيار/ مايو 2000، التي بثت أخبار صفقتي الأسلحة الفرنسية والروسية على التوالي.

357. انظر:

Anthony Cordesman, *Bahrain, Oman, Qatar and the UAE, Challenges of Security* (Boulder, Co: Riener, 1997), 378-380.

358. مجلة **نيوزويك** *Newsweek*، عدد 10 آذار/ مارس 1975، ص 35.

359. حديث الشيخ زايد إلى صحيفة **الرأي العام** الكويتية في 18 نيسان/ إبريل 1976، وورد الاقتباس في: *Chronicle of Progress*, op. cit., 94.

360. انظر: مجلة **نيوزويك** *Newsweek*، مرجع سابق، ص 35.

361. انظر: المقابلة التي أجراها الصحفي دوجلاس جيل (Douglas Gehl) من صحيفة **نيويورك تايمز** *New York Times*، مع الشيخ زايد وأعيد نشر النص في صحيفة **جلف نيوز** *Gulf News* الإماراتية، في 1 حزيران/ يونيو 1998.

362. تم تنظيم معرض الدفاع الدولي الرابع "أيدكس" في أبوظبي خلال الفترة 14-18 آذار/ مارس 1999، انظر: صحيفتي **الاتحاد** و**الخليج**، الأعداد الصادرة خلال الفترة 13-19 آذار/ مارس 1999.

363. انظر: *Chronicle of Progress*, op. cit., 114.

364. تصريحات الشيخ زايد في 30 حزيران/ يونيو 1979، وورد الاقتباس في:
Chronicle of Progress, op. cit., 148.

365. Ibid., 205, 209-210.

366. المقابلة التي أجرتها صحيفة **عُمان** مع الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان في 19 تشرين الأول/ أكتوبر 1983. وتكرر إجراء التمارين العسكرية المشتركة في عام 1984 والأعوام التالية. انظر: *Chronicle of Progress*, op. cit., 211, 230.

367. البث الإخباري لوكالة رويترز يوم 31 آذار/ مارس 1999.

368. انظر: *Chronicle of Progress*, op. cit., 409.

369. انظر: *Chronicle of Progress*, op. cit., 379 وعن الاتفاقية البريطانية انظر: نشرة *The Emirates* العدد 09699 بتاريخ 1 حزيران/ يونيو 1999. أما بشأن الاتفاقية مع جنوب أفريقيا، فانظر: صحيفة **جلف نيوز** *Gulf News*، في 31 تشرين الأول/ أكتوبر 1999.

نبــذة عــن المحاضــر

د. وليم رو

حصل السفير وليم رو على درجة الماجستير في العلاقات الدولية من كلية الدراسات الدولية المتقدمة بجامعة جونز هوبكنز في عام 1961، ودرجة الدكتوراه في القانون العام وأنظمة الحكم من جامعة كولومبيا عام 1964. وقام بنشر العديد من المقالات الأكاديمية والدراسات والفصول في كتب عن الشرق الأوسط.

عمل السفير وليم رو في مواقع مختلفة بوكالة الإعلام الأمريكية في القاهرة والرياض وجدة خلال الفترة 1965-1981. عمل بوزارة الخارجية الأمريكية وشغل منصب نائب رئيس البعثة الدبلوماسية بالسفارة الأمريكية في دمشق (1981-1984)، وسفيراً معتمداً لدى جمهورية اليمن (1984-1987)، كما عمل سفيراً معتمداً لدى دولة الإمارات العربية المتحدة (1992-1995).

وخلال الأعوام الأكاديمية (1987-1989)، التحق كدبلوماسي متفرغ ليكون زميلاً ببرنامج مارو (Murrow) وأستاذاً مشاركاً بكلية فليتشر (Fletcher) للقانون والدبلوماسية. كما عمل مديراً لأقسام الشرق الأدنى وشمال أفريقيا وجنوب آسيا بوكالة الإعلام الأمريكية خلال الفترة 1989-1992. وحصل السفير رو على أوسمة الاستحقاق للخدمة المتميزة من الرئاسة الأمريكية في الأعوام 1983 و1985 و1991. وفي عام 1995، أنعم عليه صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة، بوسام الاستقلال من الدرجة الأولى. والسفير

رو عضو في مجلس العلاقات الخارجية بالولايات المتحدة الأمريكية وهو عضو في الهيئة الاستشارية لمركز التفوق للأبحاث التطبيقية والتدريب (CERT) بدولة الإمارات العربية المتحدة. ومنذ عام 1995 ظل يشغل منصب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي للمعهد الأمريكي - الشرق أوسطي للتعليم والتدريب (**أميديست** AMIDEAST)، وهو عبارة عن مؤسسة خاصة غير ربحية تعمل في مجال التعليم والتدريب والتنمية في شمال أفريقيا والشرق الأوسط.

صدر من سلسلة
محاضرات الإمارات

1. بريطانيا والشرق الأوسط: نحو القرن الحادي والعشرين

مالكولم ريفكند

2. حركات الإسلام السياسي والمستقبل

د. رضوان السيد

3. اتفاقية الجات وآثارها على دول الخليج العربية

محمد سليم

4. إدارة الأزمات

د. محمد رشاد الحملاوي

5. السياسة الأمريكية في منطقة الخليج العربي

لينكولن بلومفيلد

6. المشكلة السكانية والسلم الدولي

د. عدنان السيد حسين

7. مسيرة السلام وطموحات إسرائيل في الخليج

د. محمد مصلح

8. التصور السياسي لدولة الحركات الإسلامية

خليل علي حيدر

9. الإعلام وحرب الخليج: رواية شاهد عيان

بيتر آرنيت

10. الشورى بين النص والتجربة التاريخية

د. رضوان السيد

11. مشكلات الأمن في الخليج العربي
منذ الانسحاب البريطاني إلى حرب الخليج الثانية

د. جمال زكريا قاسم

12. التجربة الديمقراطية في الأردن: واقعها ومستقبلها

هاني الحوراني

13. التعليم في القرن الحادي والعشرين

د. جيرزي فياتر

14 . تأثير تكنولوجيا الفضاء والكومبيوتر على أجهزة الإعلام العربية

محمد عارف

15 . التعليم ومشاركة الآباء بين علم النفس والسياسة

دانييل سافران

16 . أمن الخليج وانعكاساته على دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

العقيد الركن/ محمد أحمد آل حامد

17 . الإمارات العربية المتحدة «آفاق وتحديات»

نخبة من الباحثين

18 . أمن منطقة الخليج العربي من منظور وطني

صاحب السمو الملكي الفريق أول ركن

خالد بن سلطان بن عبدالعزيز آل سعود

19 . السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط والصراع العربي ـ الإسرائيلي

د. شبلي تلحمي

20 . العلاقات الفلسطينية ـ العربية من المنفى إلى الحكم الذاتي

د. خليل شقاقي

21 . أساسيات الأمن القومي : تطبيقات على دولة الإمارات العربية المتحدة

د. ديفيد جارنم

22 . سياسات أسواق العمالة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

د. سليمان القدسي

23 . الحركات الإسلامية في الدول العربية

خليل علي حيدر

24 . النظام العالمي الجديد

ميخائيل جورباتشوف

25 . العولمة والأقلمة : اتجاهان جديدان في السياسات العالمية

د. ريتشارد هيجوت

26 . أمن دولة الإمارات العربية المتحدة : مقترحات للعقد القادم

د. ديفيد جارنم

27 . العالم العربي وبحوث الفضاء : أين نحن منها؟

د. فاروق الباز

28 . الأوضاع الاقتصادية والسياسية والأمنية في روسيا الاتحادية

د. فكتور ليبيديف

29 . مستقبل مجلس التعاون لدول الخليج العربية

د. ابتسام سهيل الكتبي

د. جمال سند السويدي

اللواء الركن حيي جمعة الهاملي

سعادة السفير خليفة شاهين المرر

د. سعيد حارب المهيري

سعادة سيف بن هاشل المسكري

د. عبدالخالق عبدالله

سعادة عبدالله بشارة

د. فاطمة سعيد الشامسي

د. محمد العسومي

30 . الإسلام والديمقراطية الغربية والثورة الصناعية الثالثة : صراع أم التقاء؟

د. علي الأمين المزروعي

31 . منظمة التجارة العالمية والاقتصاد الدولي

د. لورنس كلاين

32 . التعليم ووسائل الإعلام الحديثة وتأثيرهما في المؤسسات السياسية والدينية

د. ديل إيكلمان

33 . خمس حروب في يوغسلافيا السابقة

اللورد ديفيد أوين

34 . الإعلام العربي في بريطانيا

د. سعد بن طفلة العجمي

35 . الانتخابات الأمريكية لعام 1998

د. بيتر جوبسر

36 . قراءة حديثة في تاريخ دولة الإمارات العربية المتحدة

د. محمد مرسي عبدالله

37. أزمة جنوب شرقي آسيا: الأسباب والنتائج

د. ريتشارد روبيسون

38. البيئة الأمنية في آسيا الوسطى

د. فريدريك ستار

39. التنمية الصحية في دولة الإمارات العربية المتحدة من منظور عالمي

د. هانس روسلينج

40. الانعكاسات الاستراتيجية للأسلحة البيولوجية
والكيماوية على أمن الخليج العربي

د. كمال علي بيوغلو

41. توقعات أسعار النفط خلال عام 2000 وما بعده
ودور منظمة الأوبك

د. إبراهيم عبدالحميد إسماعيل

42. التجربة الأردنية في بناء البنية التحتية المعلوماتية

د. يوسف عبدالله نصير

43. واقع التركيبة السكانية ومستقبلها
في دولة الإمارات العربية المتحدة

د. مطر أحمد عبدالله

44. مفهوم الأمن في ظل النظام العالمي الجديد

عدنان أمين شعبان

45. دراسات في النزاعات الدولية وإدارة الأزمة

د. ديفيد جارنم

46. العولمة: مشاهد وتساؤلات

د. نايف علي عبيد

47. الأسرة ومشكلة العنف عند الشباب (دراسة ميدانية لعينة من الشباب
في جامعة الإمارات العربية المتحدة)

د. طلعت إبراهيم لطفي

48. النظام السياسي الإسرائيلي: الجذور والمؤسسات

د. بيتر جوبسر

49 . التنشئة الاجتماعية في المجتمع العربي في ظروف اجتماعية متغيرة

د. سهير عبدالعزيز محمد

50 . مصادر القانون الدولي : المنظور والتطبيق

د. كريستوف شرور

51 . الثوابت والمتغيرات في الصراع العربي - الإسرائيلي
وشكل الحرب المقبلة

اللواء طلعت أحمد مسلم

52 . تطور نظم الاتصال في المجتمعات المعاصرة

د. راسم محمد الجمال

53 . التغيرات الأسرية وانعكاساتها على الشباب الإماراتي :
تحليل سوسيولوجي

د. سعد عبدالله الكبيسي

54 . واقع القدس ومستقبلها في ظل التطورات الإقليمية والدولية

د. جواد أحمد العناني

55 . مشكلات الشباب : الدوافع والمتغيرات

د. محمود صادق سليمان

56 . محددات وفرص التكامل الاقتصادي بين
دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

د. محمد عبدالرحمن العسومي

57 . الرأي العام وأهميته في صنع القرار

د. بسيوني إبراهيم حمادة

58 . جذور الانحياز : دراسة في تأثير الأصولية المسيحية
في السياسة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية

د. يوسف الحسن

59 . ملامح الاستراتيجية القومية في النهج السياسي
لصاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان
رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة

د. أحمد جلال التدمري

60. غسل الأموال: قضية دولية

مايكل ماكدونالد

61. معضلة المياه في الشرق الأوسط

د. غازي إسماعيل ربابعة

62. دولة الإمارات العربية المتحدة: القوى الفاعلة في تكوين الدولة

د. جون ديوك أنتوني

63. السياسة الأمريكية تجاه العراق

د. جريجوري جوز الثالث

64. العلاقات العربية ـ الأمريكية من منظور عربي:
الثوابت والمتغيرات

د. رغيد كاظم الصلح

65. الصهيونية وتأثيرها في علاقة الإسلام بالغرب

د. عبدالوهاب محمد المسيري

66. التوازن الاستراتيجي في الخليج العربي
خلال عقد التسعينيات

د. فتحي محمد العفيفي

67. المكون اليهودي في الثقافة المعاصرة

د. سعد عبدالرحمن البازعي

68. مستقبل باكستان بعد أحداث 11 أيلول/ سبتمبر 2001
وحرب الولايات المتحدة الأمريكية في أفغانستان

د. مقصود الحسن نوري

69. الولايات المتحدة الأمريكية وإيران:
تحليل العوائق البنيوية للتقارب بينهما

د. روبرت سنايدر

70. السياسة الفرنسية تجاه العالم العربي

شارل سان برو

71. مجتمع دولة الإمارات العربية المتحدة: نظرة مستقبلية

د. جمال سند السويدي

72. الاستخدامات السلمية للطاقة النووية
مساهمة الوكالة الدولية للطاقة الذرية

د. محمد البرادعي

73. ملامح الدبلوماسية والسياسة الدفاعية لدولة الإمارات العربية المتحدة

د. وليم رو

قسيمة اشتراك في سلسلة

«محاضرات الإمارات»

الاســم : ....

المؤسسة : ....

العنــوان : ....

ص . ب : .... المـدينــة : ....

الرمز البريدي : ....

الـدولـة : ....

هـاتـف : .... فـاكـس : ....

البريد الإلكتروني : ....

بدء الاشتراك : (من العدد : .... إلى العدد : ....)

رسوم الاشتراك*

للأفراد :	110 دراهم	30 دولاراً أمريكياً
للمؤسسات :	220 درهماً	60 دولاراً أمريكياً

❑ للاشتراك من داخل الدولة يقبل الدفع النقدي، والشيكات، والحوالات النقدية .

❑ للاشتراك من خارج الدولة تقبل الحوالات المصرفية فقط شاملة المصاريف فقط .

على أن تسدد القيمة بالدرهم الإماراتي أو بالدولار الأمريكي باسم مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية .

حساب رقم 1950050565 - بنك أبوظبي الوطني - فرع الخالدية

ص . ب : 46175 أبوظبي - دولة الإمارات العربية المتحدة

ترجى موافاتنا بنسخة من إيصال التحويل مرفقاً مع قسيمة الاشتراك إلى العنوان التالي :

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

قسم التوزيع والمعارض

ص . ب : 4567 أبوظبي - الإمارات العربية المتحدة

هاتف : 6424044 (9712) فاكس : 6426533 (9712)

البريد الإلكتروني : books@ecssr.ac.ae

الموقع على الإنترنت : Website: http://www.ecssr.ac.ae

* تشمل رسوم الاشتراك الرسوم البريدية، وتغطي تكلفة اثني عشر عدداً من تاريخ بدء الاشتراك .



مـركـز الإمــارات للـدراســات والبحـوث الاستـراتيجيـة

ص.ب: 4567 ، أبوظبي ، دولة الإمارات العربية المتحدة، هاتف: 6423776-9712+ ، فاكس: 6428844-9712+
البريد الالكتروني : pubdis@ecssr.com ، الموقع على الانترنت : www.ecssr.com

ISSN 1682-122X

ISBN 9948-00-511-2



